كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

624

WWW.KASSIOUN.ORG

حزب الإرادة الشعبية

الاحد 20 تشرين الاول 2013 ● 24 صفحة ● الثمن «25» ل.س ● دمشق ص.ب «35033» ● تلفاكس «00963 11 3120598» ● بريد الكتروني: «GENERAL@KASSIOUN.ORG»

حول مذكرة
«هيئة التنسيق»
06

طقوس الفرحة
ذهبت ضحية
08

اختفاء خمس
شاحنات سكر
11

السودان
تكرار للأنظمة
18

صورة عبر الانترنت

الافتتاحية

من هم أعداء «جنيف-2» وماذا يريدون؟

تحمل الأسابيع القليلة القادمة زخماً كبيراً من الاجتماعات والمؤتمرات والمشاورات موضوعها الأساسي هو مؤتمر «جنيف–2» المفترض عقده حسب المعطيات الدولية في أواخر تشرين الثاني المقبل، وهذا الزخم هو استمرار للزخم الحالي وتصاعد له.

يوجد على «الأجندة الدولية» حتى الآن اجتماع ثلاثي سيضم في أوائل تشرين الثاني الأمم المتحدة وروسيا وأمريكا، واجتماع ما يسمى بـ«أصدقاء سورية» في لندن، واجتماع ائتلاف الدوحة في اسطنبول وغيرها من الاجتماعات..

وإذا كان انعقاد «جنيف–2»، بغض النظر عن مكانه الجغرافي أو موعده الدقيق، بات مسألة منتهية ومحسومة ولا بديل جدياً عنه أمام السوريين حتى الساعة، فإن إصرار أطراف من هنا أو هناك على ممانعته، والتقليل من أهميته، سعياً وراء استمرار تأجيله إلى ما لا نهاية يستحق الوقوف عنده لمحاولة فهمه. ذلك أن ممانعة أوساط بعينها لجنيف، وإن كانت غير مجدية، إلّا أنها تحمل في طياتها تفسيراً لماهية المصالح التي تدافع عنها هذه الأوساط أو تسعى وراءها، أي تلك المصالح التي ستتضرر بشكل جدّي من جراء جنيف، وسيستمر دفاع أصحابها عنها حتى بعد انعقاده، الأمر الذي يستدعي محاولة تكوين فهم دقيق لسبل إدارة الصراع القادم بعد جنيف وتكييفه ليصب في مصلحة الشعب السوري..

يمكن تصنيف المتضررين من «جنيف» بين خارجيين وداخليين: المتضررون الخارجيون، هم الفاشيون الجدد أصحاب رأس المال المالي الاحتكاري الإجرامي الذين تضيق المخارج بهم وتتعمق أزمتهم يومياً، ويصرّون على توسيع رقعة الحرب أفقياً وعمودياً كمخرج افتراضي وحيد من أزمتهم، ويسعون جهدهم لتفتيت سورية واستمرار إحراقها.

وأما الداخليون فهم الفاسدون الكبار الموجودون في النظام والمعارضة والمجتمع على حد سواء، والمتمسكون ببنية جهاز الدولة الحالية التي تسمح لهم بالنهب، والذين لا ضمانات لديهم حول استمرار نهبهم ضمن بنية جديدة يفترض بـ«جنيف» أن يكون نقطة الانطلاق نحو الصراع السياسي على تشكيلها. إضافةً إلى كبار «الحرامية» الجدد من تجار الحرب الذين يقتاتون على موت السوريين وعذاباتهم، والمشتغلين بالأعمال القذرة كافة، من «تعزيل وتعفيش» بيوت المهجرين، إلى الإتجار بالدولار والسلاح، إلى المضاربة بالغذاء، إلى سمسرة الاعتقال والخطف وغيرها من الجرائم..

إنّ لوم هذه الأصناف على موقفها من «جنيف» ليس منطقياً، فهؤلاء يجب الصراع معهم قبل، وفي أثناء، وبعد انعقاد «جنيف» الذي سيشكل انطلاقاً لمعركة السوريين السياسية المفتوحة معهم، كون مهمة جنيف الأساسية هي إيقاف التدخل الخارجي من تسليح وتمويل ومسلحين، تمهيداً لتراجع العنف وإطلاق العملية السياسية. وبكلام آخر فإن تحويل المعركة من عسكرية إلى سياسية سيزيد من وزن الداخل السوري في القرار على حساب الخارج، وسيدحض سطحية الطروحات المتمسكة بمعزوفة «المؤامرة الخارجية المنكرة لأية عوامل داخلية والمقللة من أهمية تلك العوامل في أحسن الأحوال». هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإنه سيكشف البرامج المخبأة للطرف المتشدد المقابل الذي علّق برامجه جميعها على أطروحة «إسقاط النظام».

إنّ الذهاب إلى جنيف ليس حلاً للأزمة السورية، لكنه بداية الحل. والمعركة السياسية والوطنية القادمة لن تكون أسهل من التي مرّت، ولكنها أصعب وأكثر تعقيداً وتحتاج إلى استنفار وعمل الوطنيين السوريين على اختلاف مواقعهم لتثبيت وحدة سورية أرضاً وشعباً ولضرب الفاسدين الكبار وحلفائهم الموضوعيين من «داعشيين» وأشباههم..

د.جميل: ينبغي محاسبة كبار فاسدي سورية

شدد د.قدري جميل أمين حزب الإرادة الشعبية وعضو رئاسة الجبهة الشعبية للتغيير والتحرير ونائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية في سورية خلال زيارته إلى موسكو في حديث مع قناة روسيا اليوم على ضرورة محاسبة الفاسدين الكبار في سورية الذين عاثوا فساداً وأضروا بالاقتصاد والمجتمع السوري.

وأوضح جميل أن رموز الفساد الذين كانوا مستفيدين من علاقاتهم مع الدولة انتقلوا إلى الخارج وأصبحوا معارضة، مشيراً إلى أن كل من كان لديه ملف فساد أصبح معارضة خارجية، وأن الفساد ليس له حزب واحد وليس له طرف واحد، معرباً عن التخوف من أن يتحد الفاسدون في طرفي الصراع لحل الأزمة على حساب الشعب السوري وسورية، وهو ما يجب منعه.

وقال أمين حزب الإرادة الشعبية في تصريح آخر إن المفسدين في سورية يحاولون تحميلنا نحن المعارضة مسؤولية تردي الوضع الاقتصادي في البلاد، مضيفاً أن سورية تطالب الدول التي دعمت ومولت المسلحين بتعويضات.

وأكد د.جميل أن المعارضة السورية في الداخل ليست معارضة شكلية بل هي حقيقية وتهدف إلى التغيير السلمي الجذري الشامل والعميق والديمقراطي.

«وجع ورق»

- بابا.. بابا.. قوم شوي الله يخليك.. بدي أسالك كم سؤال..
- شو بدك بآخر ها النهار؟
- أبي.. سعيد ابن جيرانا يللي تقوص أبوه من كم يوم كان عم يقللي قبل شوي أنو ما في عيد ها السنة.. هلأ بكل سورية ما في عيد ولا بس عنا؟ ولا هو عم يحكي عن عيلتهم؟
- لاء بابا.. في عيد وما في عيد..!
- شو يعني.. ما فهمت؟ يعني في محلات فيها مراجيح ودويخة.. وأحصنة.. وبليلة وفول مسلوق؟ إيه وسيارات مطارقة كمان..؟
- إيه بابا ممكن.. بس...
- طيب بابا ما فيك تاخدني عليها... معلش ما بدي أواعي جديدة.. وبعرف أنو ماما قالت أنو ما في غاز لنساوي حلو.. بس ما فيك تحكي مع عمو تبع الحواجز يمرقونا.. ساعتين روحة رجعة بس.. ما بنتأخر..
- بابا.. ما بعرف.. يمكن لاء.. ليش ما بتلعب شوي بالحارة مع رفقاتك..
- بابا.. أنتو ما بتخلونا نوقف كتير بالشارع.. مو أنت كنت عم تقول لماما أنو في ناس حاملة بوارید رایحة وجایة.. ومو عاجبك وضعهم..؟
- لك يا ابني.. بتعرف أنت قديش بنحبك أنت وأخواتك، وقديش لازم تديروا بالكم ع حالكم.. بس..
- بابا.. بابا.. ما فيك أنت تساولينا مرجوحة نحطها قدام البيت..
- ابني.. حاجة نق.. رح تديقلي خلقي ها.. لك نحنا يادوب عم نسند حالنا بالكم ليرة يللي معنا ندبر فيها أكل.. يعني شايفني كتير مبسوط أنو مو طالع بأيدي شي.. ولا ما بحب ترجعو تلبسو أحلى لبس.. وتاكلوا أحسن أكل.. ونعيّد أحلى عيد.. ونزور عمامك وخوالك.. ولا أنتو مو شايفين..؟ همنا أنو نضل عايشين.. وتضلوا أنتو بخير.. شو يعني إذا صار لواحدكم شي بتعرف شو ممكن يصير بأمك..؟
- طيب بابا.. لا تعصب.. ما قصدي زعلك.... أنا.. أنا بس كنت عم فكر بالعيد..!

بصراحة

■ محمد عادل اللحام

العمال..
حق الاختيار المشروع

أصدر الاتحاد العام لنقابات العمال تعميماً بتاريخ«30أيلول2013» إلى جميع اتحادات عمال المحافظات من أجل ترميم الشواغر في اللجان النقابية، وذلك اعتباراً من1/10 ولغاية 2013/11/30، وذلك التعميم يستند إلى قانون التنظيم النقابي«84»، وتعديلاته في المواد 28–30 كما هو مذكور في التعميم، وأكد التعميم على مراعاة الأسس والمعايير المعمول بها سابقاً في مجال ترميم الشواغر النقابية.

لا نستطيع غض الطرف عن الظروف الصعبة التي يمر بها الوطن ومنه الحركة النقابية، وتأثير ذلك على مجمل العمل النقابي والاستحقاقات التي تواجهها، ومنها الواقع التنظيمي الذي تعرض لمشاكل ليست بالقليلة يتطلب من قيادة الحركة النقابية وكوادرها إيجاد حلول ومخارج لها، بما لا يتعارض مع قانون التنظيم النقابي المعمول به حالياً، ويراعي الظروف الاستثنائية، ولكن ما طرحه التعميم الصادر عن قيادة الاتحاد العام يكرس ما هو مرفوض في قانون التنظيم النقابي«31 لعام 1964»، حيث، جاء التعديل اللاحق بموجب القانون 84، الذي ينص في مقدمته: ضمن الموجبات التي أدت إلى تعديل قانون التنظيم النقابي31 لعام 1964 أنه قاصر عن استيعاب حاجات التطور الذي طرأ على دور ومهام الطبقة العاملة، ومن ضمن ذلك:

1–إلغاء مبدأ التعيين كلياً، واتخاذ مبدأ الانتخاب أساساً في جميع مستويات التنظيم النقابي.

2–إن مؤتمر المنظمة النقابية هو أكثر قدرة على الحركة من الهيئة العامة– الأمر الذي يحقق له استطاعة أشمل وأعم على مراقبة القيادات النقابية– متى شاء وحين يريد.

وعلى هذا الأساس يكون التعميم الصادر لترميم اللجان النقابية غير متوافق مع نص القانون 84، وخاصةً في المواد التي استند إليها من أجل إجراء الترميم المطلوب، والذي لنا اعتراضات عديدة عليه من حيث عدم توافقه مع الدستور السوري أولاً، وعدم توافقه مع الاتفاقيات التي وقعت عليها سورية بما يخص الحريات النقابية والديمقراطية للطبقة العاملة السورية، والتي كانت أحد العوائق التي منعت الطبقة العاملة من أن تدافع عن حقوقها الاقتصادية والسياسية في لحظة الهجوم الذي شنته القوى الليبرالية على حقوقها.

إن ترميم الشواغر بالمعنى الذي طرحه تعميم الاتحاد العام، يؤكد مبدأ التعيين تحت حجة الظروف، ويؤكد استمرار تقاسم الحصص النقابية، وفيه مصادرة واضحة لحق العمال في اختيار من يرونه مناسباً حتى في الظروف الاستثنائية التي تتطلب قيادات نقابية شجاعة في مواجهتها، والطبقة العاملة قادرة على الاختيار إذا ما توفرت لها الشروط الكافية لذلك دون ضغوط أو وصاية على حقوقها المشروعة.

التأمين الصحي

في التطبيق ليس أكثر من عقد إذعان

تعتبر دراسة عقود التأمين الصحي ومراجعتها بالتفصيل وحل الإشكاليات الإدارية واللوجيستية والتعامل بأقصى قدر من الإيجابية لمصلحة العمال من أهم القضايا التي تهم العامل، وكأولوية من حقوقه يجب الحفاظ عليها ومنع المساس بها، من هنا كنَّا نطالب دائماً الاتحاد العام لنقابات العمال بضرورة التمسك بضمان حقوق العمال في التأمين الصحي بدلاً من اقتراح إلغاء هذه المكاسب تحت أي ظرفٍ وحجة كانت، ولاسيما خلال الأزمة الراهنة والارتفاع الكبير في الأسعار خاصة وأن بعض شركات التأمين أصبحت تعتبر المواطنين عبئا عليها، وبدأت توضع عقبات في وجوههم بدلاً من تسهيل أمورهم.

■ ريم علي

إن الحكومة قبل العامل تعرف عزَّ المعرفة أن المشكلات المتعلقة بملف التأمين الصحي ترتبط بفساد الجانب الإداري وانعكاساته على ضعف الخدمة، لذلك صرَّح أكثر من مسؤول حكومي أن أهم تحد يواجه المشروع هو التعقيدات الإدارية، ولا سيما أن من ينفذه شركات صغيرة تعمل من خلال طاقم إداري قليل عددياً لا تتعدى أصابع اليد، في حين إن المطلوب منه إدارة عدد كبير من المتعاقدين من جهة والتعامل مع مقدمي الخدمات من مشاف وأطباء وصيادلة من جهة أخرى.

الأمر الذي أدى بكثير من العمال والموظفين إلى القول إن عقد التأمين الصحي لا يخدمهم بقدر ما يخدم شركات التأمين، وهذا ما يؤكده الكثيرون أثناء صرفهم للوصفات الطبية أمام إحدى الصيدليات المتعاقدة في دمشق، والتي كتب عنها الإعلام كثيراً، وتشبيهه بأنه ليس أكثر من عقد إذعان، لما ورد فيه من أمراض وأدوية استثنتها الشركات المذكورة من التغطية المالية، وتركت نفقاتها للمؤمن عليه.

الطامة الكبرى أنه ومنذ إطلاق هذا المشروع، والجهات المعنية والمؤسسة السورية للتأمين تؤكد أنها تدرس إعادة الهيكلية مع الجهات المتعاقدة، لأن المؤسسة تتكبد خسائر كبيرة نتيجة ارتفاع أسعار الخدمات الطبية لدى مقدمي الخدمة من مشاف خاصة ومراكز طبية وأطباء متعاقدين مع المؤسسة، إذ أن القسط البالغ 8000 ليرة والذي يقتطع من راتب الموظف سنوياً وفق أقساط شهرية لم يعد يتناسب وما يحصل عليه المؤمن من خدمات، ولاسيما أن عدم الاستقرار في أسعار الصرف ساهم إلى حد كبير في ارتفاع الأسعار، فضلاً عن الصعوبات التي تواجه مقدمي الخدمة في تأمين المواد الأولية الطبية.

بدورها الجهات المتعاقدة بالتأمين الصحي ماتزال تطالب بتغطية أوسع للخدمات المشمولة بالعقد، وزارة التربية مثلاً تصر على عدم تجديد العقد مع السورية للتأمين إلا إذا حصلت على تغطية أوسع وأشمل للخدمات التي يتلقاها موظفوها، والتي تلقى الرفض التام من المؤسسة.

فهل ينتظر العمال سنوات أخرى حتى تنتهي الحكومة من دراسة إعادة الهيكلية مع الجهات المتعاقدة، حتى تعوض خسائرها على حساب العامل؟!!.

صرف تعويضات العاملين بالبحث العلمي.. والروتين القاتل

■ مراسل قاسيون - حماة

يؤكد المهندسون الموظفون في الهيئة العامة للبحوث العلمية الزراعية، أن البحث العلمي يحتاج إلى استقرار الباحث، وخاصة من الناحية المادية ليكون جل اهتمامه وتفكيره منصباً على البحث العلمي وتطويره، وبما أن أساس تقدم الدول يحسب بما هو مخصص للبحث العلمي والباحثين، طالب هؤلاء القائمين على الأمر في البحوث العلمية الزراعية والوزارة بالجدية في التعاطي مع موضوع صرف التعويضات المستحقة لهم، بعد توقف التفرغ لأسباب لا يمكن فهمها أو تبريرها حسب رأيهم.

هنا السؤال الذي يتبادر إلى الذهن هو: لماذا أعطى القانون العاملين في البحث العلمي تعويض التفرغ لولا القناعة الموجودة لدى المشرع بأنهم يستحقونها أصلاً؟!.

يشرح المهندسون الموظفون في الهيئة العامة للبحوث العلمية الزراعية مشكلتهم التي تجاوز عمرها أكثر من عشر سنوات مع تقديم شكاوى عدة للجهات المرتبطة أو بيدها الحل ولكن دون جدوى ليبقوا حبيسي الوعود، وتكون النتيجة حرمانهم من تعويض تفرغهم العلمي، بينما كل الهيئات الشبيهة بهم، والتي أحدثت من بعدهم تطبق وتمنح عامليها التعويضات المستحقة وتصرفها في أوانها.

وأوضح الباحثون أنه وبعد أن أصدر السيد الرئيس المرسوم 14 للعام 2011 الذي وحد تعويض التفرغ للبحث العلمي في كل الهيئات العاملة في البحوث، استبشروا خيراً في قوننة هذه العملية، وتطبيقها بشكل مرن وسلس بما يخدم العمل البحثي العلمي والباحثين أنفسهم، ولكن الجهات المشرفة بين الفينة والأخرى توقف صرف تعويض التفرغ العلمي للباحثين لأسباب وحجج غريبة، ودون أي أساس قانوني. كل من زارنا أو قدمنا له شكوانا أعطانا الوعود بأن يعرض مقترح تعديل قانون الهيئة بما يتوافق مع القانون 42 والمرسوم 14، وأن يعرض ذلك أيضاً على اللجنة الاقتصادية ومجلس الوزراء، لكن ومع الأسف لم يحصل أي جديد في المشكلة التي مازالت قائمة.

وطرح بعض المهندسين الأسئلة التالية وهي في غاية الأهمية: لماذا التفرغ يتم إعطاؤه لقسم من المهندسين وحرمان قسم آخر، مع العلم أن المرسوم يشمل الجميع، ودائما الحجة أنه لم يتم توصيفهم؟ وهل يعقل أنه وخلال السنوات التي مرت لم ينته توصيف هؤلاء المهندسين الجدد ليتم إنصافهم وحصولهم على التفرغ مثل باقي زملائهم؟ ولماذا المطالبة بالتوصيف الذي لم يعد له أية فائدة تذكر؟!.

المد والجزر بين أرباب العمل والعمال وممثليهم

■ ياسر حاج حسين

دعا ممثلو العمال في القطاع الخاص في أكثر من مناسبة إلى ضرورة الاستجابة الحكومية لدعواتهم، والضغط على أصحاب العمل في القطاع الخاص بزيادة رواتبهم بما يضمن لهم العيش الكريم، ويعزز إنتاجيتهم لخدمة الاقتصاد الوطني، مؤكدين أن زيادة أجور العاملين في القطاع الخاص وحتى المشترك بما يتواكب مع الظروف المعيشية الصعبة التي يعيشها العاملون يندرج ضمن الأولويات الوطنية وفهم أصحاب العمل للمصلحة الوطنية وخاصة في ظروف الأزمة.

لقد شهد موضوع زيادة أجور العاملين في القطاع الخاص، وتحسين مستوى معيشة القوى العاملة حالة من المد والجزر بين أرباب العمل والعمال وممثليهم، ففي حين يؤكد أرباب العمل مجاراة الأجور للتطورات الاقتصادية التي يشهدها الوطن، والتي أضرت كثيراً باقتصاداتهم، يرى العمال أن رواتب القطاع الخاص لم تعد تتناسب مع مستوى تكاليف المعيشة، يجري هذا وأرباب العمل على يقينٍ أن زيادة أجور العمال تسهم في زيادة دافعيتهم نحو الإنتاج وتحفيزهمٍ على قبول فرص العمل المتاحة بعد أن فقد مئات الآلاف وظائفهم بسبب الأزمة!!.

تسريبات حكومية وصلت لوسائل الإعلام جاء فيها أن القرار الخاص برفع الحد الأدنى للأجور سيصدر في الفترة القريبة، وأن اللجنة المختصة بالدراسة اجتمعت لرفع الحد الأدنى للأجور لـ74 مهنة في القطاع الخاص، حيث يرتفع عن الحد الأدنى المحدد بقانون العمل الذي يصل إلى 13670 ليرة، مع التنويه أن الحد الأدنى سيختلف بين كل مهنة ومهنة تبعاً لطبيعتها والجهد المبذول فيها، وقد يصل الحد الأدنى لأجر المهني في القطاع الخاص لأجر الموظف من الفئة الأولى في القطاع العام، وذلك تبعاً للعامل في القطاع الخاص المهني الذي يتحمل تبعات المهنة ومشاقها.

إن معدلات الأجور بشكل عام متدنية مقارنة مع الارتفاعات المتتالية في مستويات المعيشة للأغلبية العظمى من أبناء الوطن، لذلك فإن على القطاع الخاص رفع أجور العاملين لديه لتتواكب مع ارتفاع الأسعار الذي يزداد من يوم لآخر، والتي كان آخرها رفع أسعار المحروقات، وما صاحبها من زيادة في أسعار جميع المواد بلا استثناء.

إن عدم استجابة القطاع الخاص للمطالبات الحكومية يتطلب التدخل الفوري من النقابات العمالية لوضع النقاط على الحروف بشكل يضمن حقوق العمال في الحصول على زيادة في الأجور، تتماشى مع متطلبات الحياة اليومية، وتحقيق الأمن والاستقرار الوظيفي لهم.

تطبيق المادة 137 بدوافع كيدية أم محض افتراءات نُسبت إليهم!!

العنوان الذي بات مشاهدته أسبوعياً على صفحات صحفنا اليومية أو مواقعنا الالكترونية أو عبر الوكالة العربية السورية للأنباء «سانا» ودون اعتبار لأي مناسبة أو واقع مفترض هو «صرف عاملون في مختلف الجهات والمؤسسات العامة في الدولة..!!».

■ مراسل قاسيون - حمص

إن مفهوم الوظيفة العامة بمثابة مهنة، يستلزم بالطبع وجود استقرار في العمل، ويجب أن تتوفر لها الضمانات الضرورية ضد الفصل التعسفي، وهذا لا يعني ضرورة الذهاب إلى إعطاء الحق المطلق للموظف بالبقاء في عمله الوظيفي ولاسيما إذا وجدت الأسباب التي تستدعي صرفه من الخدمة، ولكن ليس بهذه الطريقة!!.

من هنا فإن الخشية تبقى قائمة من تدخل السلطة التشريعية، تارة أو من خلال تدخل السلطة التنفيذية تارة أخرى بأعمال القضاء وشؤونه واختصاصاته. إن تنصيب رئيس الحكومة أو رب العمل وإعطاءه السلطة والقوه غير الشرعية، للتجاوز ومصادرة اختصاص القضاء ومؤسسة العدالة، بتنصيبه هو الجلاد، والسجان، والقاضي، بنفس الوقت مخالف لتعاليم الديمقراطية وحرية الفرد بالدفاع عن نفسه، وتأمين له محاكمة عادلة خير له وللوطن من الظلم ومصادرة حقوقه الدستورية، وتشويهه سمعته وعائلته، إما بشهادة زور، أو عن طريق مكيدة، أو عن طريق الأجهزة...

إن الحجة بشماعات وفزاعات فساد القضاء، وجهاز العدالة، لا يبرر للحكومة والأجهزة...

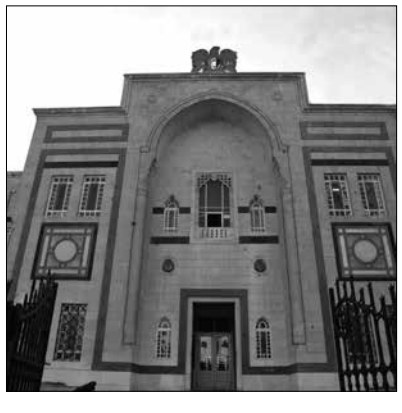

التجاوز ومصادرة حق الفرد من الموظفين والعمال والفلاحين بالدفاع عن أنفسهم وكرامتهم وعن لقمة أطفالهم، عن طريق القضاء، وليس محاكم التفتيش و لجان النزاهة والمحاكم...

آخر هذه العناوين جاء قبل العيد بأيام قليلة، حيث أصدر رئيس مجلس الوزراء وائل الحلقي، عدة قرارات تقضي بصرف 38 عاملاً من مختلف الوزارات والمؤسسات الحكومية، وكالعادة القرار جاء في إطار الجهود التي تبذلها الحكومة لمكافحة الفساد المالي والإداري كما أسلفنا سابقاً، وقد أصدر خلال الشهر الجاري، عدة قرارات تقضي بصرف 53 عاملاً من مختلف الوزارات والمؤسسات الحكومية.

واعتبر الحلقي في آخر تصريح له أن «الفساد الإداري يفوق بأثاره ونتائجه أحياناً الفساد المالي، وأن الحكومة تسعى لمعالجتهما من خلال هيئات رقابية حكومية تتخذ قرارات حازمة، إضافة إلى معالجة الترهل الإداري وضرورة التزام العاملين في الدولة بأداء واجباتهم الوظيفية ومحاسبة المقصرين والمتقاعسين»، في الحقيقة هذه الاسطوانة أسمعها منذ 13 عاماً!!.

وأوضح الحلقي أن صرف العامل من الخدمة يتم بقرار من لجنة وزارية مهنية وموضوعية، تثبت تورط العامل في فساد إداري أو مالي أو تغيبه عن العمل لأسباب غير مبررة، في حين الوقائع والدلائل تقول إن كل من يتم صرفه يكون بموجب المادة /137/ من نظام العاملين الأساسي في الدولة الصادر بالقانون رقم /50/ لعام 2004 التي أتاحت لرئيس مجلس الوزراء صرف العاملين من الخدمة، وفق آلية حددها القانون.

فهل تطبيق المادة 137 بدوافع كيدية أم لمحض افتراءات نُسبت إليهم، أم يستحقونها فعلاً؟!!.

من الأرشيف العمالي

احذروا الأطروحة التضليلية

تطرح الحياة بتطورها بشكل ملح السؤال المتعلق بأولويات الإصلاح هل هو إدراي أم اقتصادي أم سياسي؟

وقد أجابت قاسيون عليه في حينه بالعدد /174/ 2 ايار 2002 حينما أكدت:

«إن الإصلاح الحقيقي المنشود هو إصلاح متعدد الإحداثيات، ولا يمكن أن يكون إحادي الجانب، وإحادثيه تضع أساس فشله، لذلك فإن الإصلاح المطلوب هو إصلاح سياسي اقتصادي اجتماعي وإداري بآن واحد. أي إصلاح جذري شامل، وأية محاولة لاجتيازه سيكتب لها الفشل، وستؤخر ثمار الإصلاح الذي تريده الجماهير الشعبية».

واليوم أجابت الحياة بشكل واضح لا لبس فيه حول أولويات الإصلاح، وبرهنت أنها منظومة متكاملة لا يمكن تجزئتها، وإن كان يمكن تقسيمها مرحلياً وجدولتها زمنياً، إلا أنها يجب أن تسير بشكل متواز ومترابط مع بعضها البعض.

ومن المفيد لفت النظر إلى أطروحة تضليلية تحاول أن تضع مجموع عملية الإصلاح على «السكة الغلط» وهي تدعي أن السير في طريق الإصلاح الاقتصادي بمعناه الليبرالي الذي يتجاوب مع مصالح قوى السوق والسوء سيفضي إلى ديمقراطية سياسية، وإذا كانت تجربة التاريخ قد برهنت أن العكس هو الصحيح في البلدان الرأسمالية المتخلفة، أو ما يصطلح على تسميته بدول الجنوب، فالإصلاحات الاقتصادية الليبرالية في هذه البلدان، أدت إلى نتيجة واحدة فقط، وهي إيقاف التطور الديمقراطي، بل أحياناً زيادة القمع السياسي الذي يصبح أمراً لابد منه للحفاظ على مصالح القوى المهيمنة اقتصادياً في ظل ازدياد التوتر الاجتماعي بسبب نهبها المتزايد للدولة والمجتمع والجماهير الشعبية.

إن توسيع إطلاق الحريات الديمقراطية هو شرط لابد منه لدفع المجتمع للعب دوره المطلوب منه في مواجهة النهب البرجوازي الطفيلي والبرجوازي البيروقراطي الذي دون اجتثاثه من جذوره لا يمكن التفكير بأية حال من الأحوال بأي نمو اقتصادي لاحق، فما أدراك بإيقاف تدهور مستوى معيشة الجماهير الشعبية والسير نحو تحسينه لاحقاً. هذا الأمر بحد ذاته شرط ضروري لتعميق الوحدة الوطنية في مواجهة الهجمة الاستعمارية الجديدة الإمبريالية الأمريكية والصهيونية التي تتعرض لها منطقتنا وبلادنا. وبكلمة أخرى فإن القضية الوطنية هي قضية اقتصادية ـ اجتماعية وديمقراطية بآن واحد.

والقضية الاقتصادية الاجتماعية هي قضية وطنية وديمقراطية بآن واحد، والقضية الديمقراطية هي قضية وطنية واقتصادية اجتماعية بآن واحد. وأي تناول آخر لهذه القضايا في ظروفنا الحالية الدقيقة والخطيرة، وتأجيل أي موضوع على حساب الآخر هو ليس فقط تأجيل للمواضيع الأخرى، بل هو وأد لها كلها.

■ قاسيون العدد /168/ تشرين الثاني 2002

ضيوف المؤتمر الثاني للجبهة الشعبية للتغيير

تتابع «قاسيون» نشر الكلمات التي ألقيت على منبر المؤتمر الثاني للجبهة الشعبية للتغيير والتحرير الذي عقد بدمشق في أوائل الشهر الجاري، بعدما أفردت عدداً من صفحات عددها السابق لعرض تقرير عن المؤتمر والبلاغات والقرارات الصادرة عنه وكذلك كلمات أعضاء هيئة الرئاسة السابقة.

شيباني: يليق بالشعب السوري أن يتمتع بالديمقراطية

ألقى السفير الإيراني بدمشق محمد رضا رؤوف شيباني كلمةً في المؤتمر الثاني للجبهة الشعبية للتغيير والتحرير الذي انعقد بدمشق في 2013/10/5 تحت شعار «حوار، حل سياسي، مصالحة».

استهل شيباني كلمته بتوجيه التحية لسورية وجيشها بمناسبة ذكرى حرب تشرين قائلاً إنه كما كانت تشرين مقبرة للكيان الصهيوني وأعوانه قبل أربعين عاماً نؤمن بأن تشرين اليوم آت لا محالة والنصر على قوة الشر والإرهاب.

وأضاف أنه بعد مرور أكثر من سنتين ونصف على الأزمة السورية التي تذرع من أشعل فتيلها بالديمقراطية والدفاع عن حقوق الإنسان نرى أن ما جرى كان وبالاً على الإصلاح والديمقراطية والإنسان مشيراً إلى أنه لا يختلف اثنان على ضرورة الإصلاح في سورية ولكن السؤال إذا كان الهدف مما حصل هو تحقيق للديمقراطية فلماذا تُرسل المجموعات التكفيرية والإرهابية إلى سورية، وبماذا يُفسر التهديد بضربة عسكرية لسورية؟ وقال كانت الأزمة في بدايتها أدعاءً بأن هناك ثورة ولا ننفي بقولنا هذا أنه لم تكن ثمة مطالب محقة للشعب السوري فهو كغيره من الشعوب الحرة يطمح إلى أفضل سبل الحياة الكريمة هو بلد متقدم عامر ومجتمع حر وأجواء سياسية راقية ويليق بالشعب السوري أن يتمتع بالديمقراطية ولكن ذلك لا ينسجم أبداً مع سفك الدماء والدمار والإرهاب وفوهات البنادق.

كما أوضح شيباني أن الكارثة الإنسانية في سورية ليست إلا نموذجاً مؤلماً عن اتساع رقعة العنف والتطرف في منطقتنا، مشيراً إلى أهمية اتفاق المجتمع الدولي على مواجهة الإرهاب.

وقال أن الأزمة السورية تمتلك مفاتيح الحل من خلال النوايا الصادقة بالحل أولاً والإرادة الشعبية الدؤوبة بهمة الشرفاء والحكماء في هذا البلد، وتوقف العنف والإرهاب والجلوس إلى طاولة الحوار وهو حل سياسي وسوري ـ سوري بامتياز يرتكز على احترام الشعب السوري وتطلعاته وجمع كل أطيافه مشيراً إلى أن بلاده ترى أن «جنيف–2» من الممكن أن يكون مخرجاً مهماً لهذه الأزمة، إذا ما طبق الحل بعيداً عن قرارات مقولبة تفرض على الشعب السوري.

د. ماهر الطاهر: سورية ستخرج من أزمتها بوحدة نسيجها الاجتماعي

وألقى د. ماهر الطاهر عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين كلمةً في المؤتمر الثاني للجبهة الشعبية للتغيير والتحرير الذي انعقد بدمشق في 2013/10/5 تحت شعار «حوار، حل سياسي، مصالحة».

وقال د.الطاهر أنقل لكم تحيات شعبنا في الداخل والشتات لسورية العروبة التي قدمت أغلى التضحيات من أجل فلسطين وكل القضايا القومية للأمة.

وأكد على أن الجبهة الشعبية للتغيير والتحرير تتحلى بروح المسؤولية الوطنية في ظروف دقيقة وخطيرة تواجه سورية والمنطقة بأسرها، وتستهدفها مخططات خارجية التي رسموا سيناريوهات للعدوان على سورية عسكرياً ودقوا طبول الحرب ولكنهم تراجعوا لأنهم أدركوا أن هذا العدوان قد يعرفون كيف يبدأ ولكنهم لا يعرفون كيف سينتهي.

وأضاف أن جوهر المؤامرة على الشعب الفلسطيني هو تصفية حق العودة للاجئين الفلسطينيين ولذلك فإن مخيماتنا في سورية وفي المقدمة مخيم اليرموك ستبقى بوصلتها فلسطين، وكذلك فإن الفصائل والقوى والفعاليات الفلسطينية ستواصل سعيها لتطبيق المبادرة التي طرحتها لتكون مجتمعاتنا خالية من السلاح، وخروج المسلحين وعودة الحياة الطبيعية وتأمين حاجات الناس الماسة والملحة.

وقال لقد أصبح واضحاً حجم المخطط الذي يستهدف سورية وتدميرها، ولذلك فإن الأزمة الداخلية لا يمكن معالجتها إلا عبر الحوار بين أطياف المجتمع والقوى الرافضة للعدوان والتدخل الخارجي، لأن مستقبل سورية لا يصوغه إلا الشعب السوري وإرادته الحرة.

وإننا لعلى ثقة بأن سورية ستخرج من الأزمة أكثر منعة وقوة، سورية الديمقراطية الموحدة المتماسكة بنسيجها الاجتماعي المحافظة على استقلالها وسيادتها الوطنية ودورها القومي الفاعل.

جيلتوف: التغيير المطلوب ينبغي أن يضمن بقاء سورية دولة موحدة ذات سيادة

كما ألقى السيد فلاديمير جيلتوف الوزير المفوض للسفارة الروسية في سورية كلمة في مستهل أعمال المؤتمر الثاني للجبهة الشعبية للتغيير والتحرير المنعقد بدمشق في 2013/10/5 جاء فيها:

السيد الرئيس.. السادة المشاركين.. الأصدقاء والرفاق:

بداية اسمحوا لي أن أشكركم على هذه الفرصة المتاحة لي بصفتي «الوزير المفوض للسفارة الروسية» في الجمهورية العربية السورية الصديقة، كي أتوجه بهذه الكلمة إلى هذا الحضور المحترم.

نرى في عقد هذا المؤتمر تجسيداً لرغبة أكيدة لديكم، أعزائي المشاركين، في المشاركة في عملية سياسية شاملة يقودها السوريون بأنفسهم من دون تدخل خارجي وفرض الوصفات الجاهزة من الخارج، أو تسمية من يمثل الشعب السوري كممثل وحيد. فطبعاً لا بد أن تهدف العملية السياسية إلى تجديد الدولة السورية وتحديثها وليس إلى تدميرها كما يشاء البعض، في خدمة الأجندات الخارجية، وأنسب أسلوب لتحقيق هذا الهدف هو «تغيير جذري تدريجي إنما مستدام»، «السفينة لا يمكن أن تنقلب في سيرها، مفروض أن تمشي في سيرها إلى الأمام».

هذا التغيير يضمن بقاء سورية دولة موحدة ذات سيادة وطنية، كما من المهم ضمان التعايش متساوي الحقوق بين مكونات البلاد السياسية والعرقية والطائفية. من هذا المنطلق نقدر عالياً الدور البنّاء لقوى المعارضة الوطنية، ومن بين الفصائل الرئيسية لها الجبهة الشعبية للتغيير والتحرير، وذلك بإيجاد حلول الأزمة السورية من خلال الحوار بين السلطات وقوى المعارضة في الداخل كانت أو في الخارج على حد سواء، وطبعاً دون أي شروط مسبقة مفرُوضة من الخارج.

كما نشيد بجهد الجبهة في دعم المصالحة الوطنية، وبالنسبة لروسيا لا حاجة لإبراز الدور الذي تقوم به في الملف السوري، تجنباً لتكرار ما حصل في المنطقة. جرت التدخلات الخارجية بذريعة «الحرية والديمقراطية والتعددية« بتعريف معين ما هو إلا نسخة مصغرة لمشروع «الشرق الأوسط الكبير» الذي سمعناه مراراً والذي فشل في حقيقة الأمر. إننا مجدداً نرفض استخدام مجلس الأمن الدولي لتغطية سياسة تغيير الأنظمة تحت شعارات مهما كانت جميلة. فسورية تحتاج، حالياً أكثر من أي وقت مضى، الدعم البناء للعملية السياسية بدلاً من استمرار النهج المدمر نفسه الذي تكون الجهة المستفيدة منه هي العصابات والجماعات الراديكالية التكفيرية الإسلامية المتعصبة. في هذا السياق نرى المحاولات اليائسة من أطراف لا حاجة لتسميتها، فهي معروفة، لعرقلة إطلاق هذه العملية على أسس يتفق السوريون أنفسهم عليها. حتى لو تحدثت هذه الأطراف عن العملية السياسية بشكل ما تسمى بـ«مرحلة انتقالية»، فهي تضع شروطاً غير مقبولة في إشارة واحدة واضحة بإقصاء السلطة الشرعية في البلاد وتهميش قوى المعارضة الداخلية. وفي حقيقة الأمر لا تزال هذه القوى تراهن بشكل وهمي على تغيير الميزان على الأرض، نقول بصراحة هذا التوجه هو غير واقعي وغير عقلاني ولا يخدم مصلحة الشعب السوري بكافة مكوناته، وطبعاً مهما كانت تداعيات الأزمة السورية فموضوع العملية السياسية لا مفر منه، وهذا الأمر تم الاتفاق عليه في وثيقة «جينيف» في 30 حزيران من العام الماضي، وتم التأكيد عليه في أكثر من مرة وآخر مرة في قرار مجلس الأمن الدولي «2118» حول تسوية الملف السوري الكيماوي.

لابد من هنا أن نستفيد جميعاً من النافذة المفتوحة مؤخراً والتي أسهمت روسيا بشكل كبير بفتحها من خلال منع السيناريو العسكري، وكسر الجمود على المسار السياسي، وخلق الظروف الملائمة لنا للتفاوض بين المعارضة والسلطات في إطار مؤتمر «جينيف–2».

وهنا نرى من بين المشاركين في هذا المؤتمر ممثلين عن الجبهة الشعبية للتغيير والتحرير باعتبارها قوة معارضة فاعلة على الأرض تحظى بدعم شرائح واسعة من المواطنين، وتتخذ موقفاً بناءً من الحوار مع السلطة على المبادئ التي تلبي تطلعات وطموحات الشعب السوري في حياة أفضل.

إننا على قناعة بأن فصائل المعارضة التي تدعي أنها معارضة حقيقية، وفي الوقت نفسه تراهن على التمويل والتدخل الخارجي، لا تدوم حياتها السياسية طويلاً، فالطريق الوحيد لكسب تعاطف الجماهير ودعمها يمر عبر التخلي عن أوهام أن ما يسمى بـ«أصدقاء» سورية في الخارج سيساعدونها في الوصل إلى الحكم، هذا الرهان هو وهمي. العملية السياسية تمر عبر الدخول في الحوار السوري– السوري الشامل لما فيه مصلحة المواطنين جميعاً ولما يؤدي في نهاية المطاف وبعد سنتين ونصف من المعاناة إلى بر الأمان.

والتحرير يعلنون تضامنهم مع سورية أرضاً وشعباً

موسوي: ثنائي «الفساد والإرهاب» محكوم بالهزيمة

وألقى الرفيق صباح الموسوي منسق التيار اليساري الوطني العراقي كلمة في مستهل أعمال المؤتمر الثاني للجبهة الشعبية للتغيير والتحرير المنعقد بدمشق في 2013/10/5 جاء فيها:

الرفيقات العزيزات ... الرفاق الاعزاء
الحضور الكريم

اليوم، إذ تعقد جبهتكم الثورية المعارضة، جبهة التغيير والتحرير، مؤتمرها الثاني، يكون العالم أجمع قد سمع صوتكم الوطني التحرري الذي كنتم قد أطلقتموه منذ عامين، صوت الحوار الوطني المفضي للتغيير السلمي الديمقراطي المنشود في سورية. هذا الصوت الذي بدا للوهلة الأولى وحيداً متفرداً بموقفه المميز، خصوصاً وأن أطراف الصراع المتوهمة إمكانية الحسم العسكري للأزمة الوطنية السورية العميقة، قد رفعت أزيز الرصاص وأصوات المدافع، ليبدو وكأن الخيار العسكري طريق وحيد للخروج من الأزمة. لقد حذرتم حينها، من أن إطالة أمد الأزمة سيتسبب بسفك مزيد من الدماء وتهديد أمن الوطن واستجلاب التدخلات الخارجية، ولكن للأسف لا حياة لمن تنادي. إن مناضلي جبهتكم الأبطال قد ضغطوا على الجراح والإقصاء وعذابات السجون لمصلحة موقفهم الوطني المدافع عن سورية بوجه خيار الخيانة الوطنية لدعاة التدخل الخارجي.

اليوم، أيضاً، يواجه ثنائي الفساد– الإرهاب المصير المحتوم، هزيمة خيار الحل العسكري، فإرادة الشعب السوري المصمم على التمتع بحقه في الحياة الحرة الكريمة في ظل دولة وطنية ديمقراطية مقاومة، قد ارتفعت فوق جميع الإرادات الفاشية الداخلية والخارجية.

لعل الأوان قد حان لوضع النقاط على الحروف في مسألة المؤامرة الامبريالية الصهيونية الرجعية، ونستشهد هنا بما جاء في البيان التضامني مع الشعب السوري الشقيق الصادر عن الأحزاب والقوى والشخصيات اليسارية والوطنية الديمقراطية العراقية «إننا نعي جيداً الطبيعة الوحشية للإمبريالية العالمية، ولذلك لا نردد ما يردده البعض عن «المؤامرة» فهو قول حق يراد به باطل، لأن المؤامرات الامبريالية الصهيونية الرجعية لم تتوقف يوماً ما وسوف لن تتوقف، وكان المطلوب هو توقف استبداد وعنف الأنظمة العربية ضد الشعوب».

وفي الختام، نقول لأولئك الذين يستجدون العدوان الامبريالي على بلدهم سورية، انظروا إلى ما حل بالعراق بعد إسقاط النظام الفاشي على يد أسياده الأمريكيين: شعب جائع وبلد مهدد بالتقسيم، ولصوص كثر حلوا محل لصوص قلائل.

ونقول لكم أيها الحضور الكريم.. بأننا نؤمن إيماناً مطلقاً بما أعلنته جريدة قاسيون الغراء من شعار بليغ... محكومون بالنصر...

مرعي: الحل السياسي هو المخرج الأساسي والوحيد لحل الأزمة في سورية

بدوره ألقى الأستاذ محمود مرعي، رئيس تيار «سوريون من أجل الديمقراطية»، كلمة في مستهل أعمال المؤتمر الثاني للجبهة الشعبية للتغيير والتحرير المنعقد بدمشق في 2013/10/5 جاء فيها:

السيد الرئيس، السادة في قيادة الجبهة الشعبية للتغيير والتحرير، السادة السفراء وأعضاء السلك الدبلوماسي، السادة الحضور.

أشكر قيادة الجبهة على دعوتي لحضور هذا المؤتمر الكريم، وباسمي واسم تيّار «سوريون من أجل الديموقراطية» أؤكد على أن الحل السياسي هو المخرج الأساسي والوحيد لحل هذه الأزمة في سورية، وأيضاً نؤكد على أن «جنيف–1» يمكن أن يؤسس عليه من أجل الوصول إلى مخرج سياسي يخرج البلد من هذه الأزمة.

لكن وبالوقت نفسه علينا نحن أن نعمل على الإفراج عن جميع معتقلي الرأي في سورية، وأيضاً الأسرى والمخطوفين والمفقودين والمختفين قسراً سواء أكانوا من الجيش العربي السوري أو من المعتقلين من أصحاب الرأي.

أيضاً يجب العمل على إيصال المواد الغذائية إلى السوريين في كل المناطق، أي مواطن سوري وبأي منطقة كانت، يجب أن يوّفر له الطعام والدواء ومستلزمات الحياة، لذلك يجب العمل جميعاً لحل هذه المشاكل.

هنالك نقطة مهمة جداً، هي وضع المهجّرين، فلدينا أربعة ملايين مهجّر داخلي، ومليونا مهجّر خارجي، وعودة المهجّرين تحتاج إلى العمل مع كل القوى الوطنية في الداخل والتنسيق مع الحكومة السورية.

هذا كله يدعونا إلى أن نعمل لتوحيد جهود القوى كافة، القومية والديموقراطية والمدنية في سورية. نحن لدينا مشروع ووصلنا إلى لجنة تحضيرية لجبهة القوى المدنية الديموقراطية وسوف تعلن خلال أيّام قليلة، وأيضاً نعمل على تشكيل الشبكة الوطنية للسلم الأهلي والأمان المجتمعي، لأننا نرى أن سورية بحاجة للأم الجروح وللاندماج المجتمعي والوحدة الوطنية، ونرى أن دولة المواطنة هي الأساس، ويجب أن نعمل على أن تكون سورية لكل السوريين بغض النظر عن الانتماء الديني أو الإثني أو القومي.

أجدد الشكر لقيادة الجبهة على الدعوة هذه، وأتمنى لمؤتمركم النجاح والتوفيق.

شكراً لكم.

مازن مغربية: طرفا النزاع فاقما الأزمة وأوصلاها إلى هذا المستوى من الأزمة الوطنية

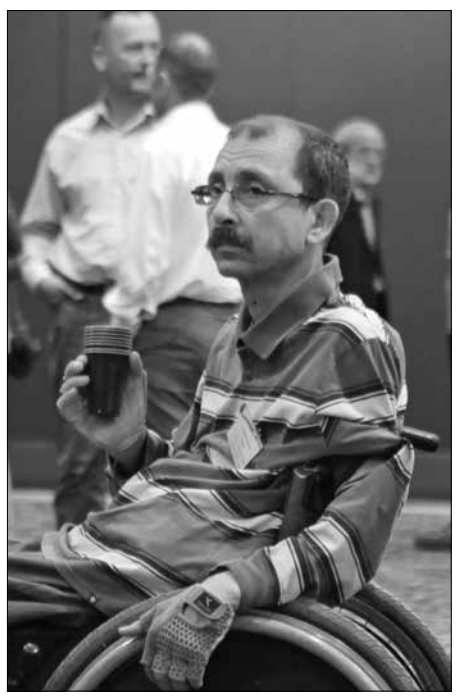

وقبل اختتام الجلسة الافتتاحية للمؤتمر، ألقى الدكتور مازن مغربية، رئيس التيار الثالث من أجل سورية، كلمة باسم ائتلاف قوى التغيير السلمي في سورية، جاء فيها:

بداية، شكراً لدعوة الجبهة، ثانياً نحن هنا جميعاً كمعارضة وطنية في الداخل، ليس بمنّة أو عطاء من النظام، لكن بفضل الشهداء السلميين الذين انتفضوا في وجه النظام في بداية الحراك، وللمعتقلين الذين ما يزال بعض منهم معتقلاً حتى اليوم.

إن طرفا النزاع فاقما الأزمة وأوصلاها إلى هذا المستوى من الأزمة الوطنية. النظام أولاً الذي لم يتنازل للمعارضة وأراد إعادة إنتاج نفسه والبقاء في الحكم، واختار منذ بداية الأزمة الحل الأمني. وكذلك الطرف الآخر في الصراع، «المجلس الوطني» سابقاً، و«ائتلاف فورد–حمد» حالياً، الذين يريدون الوصول إلى الحكم بأي ثمن، ويستقوون بأمريكا والغرب، ويريدون استجلاب الاحتلال إلى سورية، وتكرار النموذج العراقي أو الليبي، بل الأفغاني، فنحن بتنا نشاهد ملامح للنموذج الأفغاني في سورية.

تخيلوا أن بعض الدول العربية التي تدعي حرصها على الشعب السوري، ترسل المقاتلين الأفغان والتكفيريين والجهاديين، وبعض القنوات الإعلامية تسمي هؤلاء بـ«الثوّار» والداعمين للثوار، غريب أمرهم بحق!!.

أريد أن أركّز على نقطة هامّة، مؤتمر «جنيف»، هذا المفصل المهم، وأنا شخصياً ضد تخلي النظام عن ترسانة الأسلحة الكيماوية، لأنها ترسانة سورية وليست ملكاً لأحد بذاته، وكان يجب وضعها تحت الرقابة وليس تفكيكها، إلا ضمن اتفاقية شاملة لحظر أسلحة الدمار الشامل تفرض أيضاً على الكيان الصهيوني. ولكن مع ذلك المبادرة الروسية أمر جيد جداً، والدور الروسي هو دور مفصلي في الأزمة السورية منع تكرار النموذج العراقي أو الليبي وأخذ سورية نحو «الأفغنة».

بالنسبة لـ«جنيف» أنا أجد أن هناك تركيزاً من أمريكا لتكون المعارضة ممثلة فقط في «ائتلاف الدوحة» الذي شكلته هي، وعبر هذا الائتلاف سيكون لأمريكا دورٌ في مستقبل سورية، وأخشى ما أخشاه أن يكون نتيجة المؤتمر اقتسام للكعكة بين المعارضة الخارجية الممثلة بالائتلاف التابع لأمريكا، وبين النظام. وأن يكون هناك نظام محاصصة طائفي، ويصبح لدينا في سورية ما يشبه 14 و 8 آذار في لبنان، أي أن يكون قد دفع كل هذا الثمن من الدم والخراب في سورية وتكون النتيجة نظاماً هزيلاً ودولة ضعيفة منهكة جيشها مدمر، ونهبت ودمرت معظم مؤسساتها.

أنا مع الجيش العربي السوري، لكن علينا الاعتراف بأخطاء النظام عندما يتم قصف بعض المناطق بسبب وجود مسلحين فيها. وأنا ضد التسلّح، ولكن يجب على الطرفين تحييد المدنيين عن الصراع، والنظام ما زال يمارس حتى اليوم تغوله الأمني، وكما قال الدكتور قدري، يجب وضع حد لهذا التغوّل الخطير. ولكن للأسف إن الحكومة لا تستطيع محاسبة أي جهاز أمني، ولا حتى النظام يستطيع ذلك حالياً لأنه اليوم بحاجة للأمن أكثر من أي يوم مضى.

أنا مع إطلاق سراح معتقلي الرأي وكشف مصير المخطوفين، وحتى ما يسمى بـ«أسرى»، أنا لا أعترف بمفهوم أسرى من الجيش العربي السوري، لأن من يأسر أي جندي سوري ليس له شرعية في سورية.

أما بالنسبة للمعارضة الداخلية، وأنا أخاطب الأخ محمود مرعي، إن تشتت هذه المعارضة هو ما خدم ائتلاف «فورد– حمد»، وعدم جديّة النظام في الحوار. تشتت المعارضة الداخلية خدم المعارضة الخارجية التابعة لأمريكا، وهذا التراخي واتهام بعضنا للآخر بالموالاة للنظام هو ما ساعد المعارضة الخارجية.

شكراً جزيلاً لكم.

جهاز الدولة و«الحل» السياسي

حول مذكرة «هيئة التنسيق»

خاضت بعض قوى المعارضة الوطنية السورية صراعاً شديداً ضد النزعة السائدة، في أغلب تحليلات القوى السياسية السورية، للخلط ما بين مفهومَي جهاز الدولة والنظام السياسي. ولم يكن هذا الصراع من قبيل الترف الفكري أو الإيديولوجي. بل إنه في الجوهر، وبشكلٍ ملموس اليوم، صراعٌ ما بين القوى التي تحمل رؤية ومشروعاً ثورياً يسعى للتغيير الجذري والشامل، وبين القوى المتضررة من هكذا تغيير.

■ أحمد حسن الرز

يشتمل مفهوم جهاز الدولة السورية على مجموع المؤسسات المكوِّنة له، وهي المؤسسات التي بناها السوريون بجهدهم، ودُفع ثمنها نضالاً خاضه السوريون على مدار عقود، وربما قرون، من الزمن. بينما يقتصر مفهوم النظام السياسي على القوة السياسية التي تقوم بتوجيه إدارة مؤسسات جهاز الدولة، سواءً كانت هذه القوة أحادية أم ائتلافاً حاكماً. وبناءً على ما سبق، يُبنى الموقف السياسي اتجاه هذا النظام أو ذاك، من خلال الطريقة التي يدير بها مؤسسات جهاز الدولة، ويصبح الخلط بينهما هو تعبيرٌ عن إحدى حالتين، إما أن القوة السياسية التي تقوم بالخلط تعاني من قصور معرفي راسخ، أو أن الخلط هذا، بما يحمله من نتائج كارثية على جهاز الدولة، يخدم مشروعها ومصالحها السياسية.

اليوم، ومع قبول جزء واسع من القوى السياسية، بالانعطاف باتجاه الحل السياسي، تزداد النزعة الواضحة لدى بعضها لتحميل جهاز الدولة مسؤولية الأزمة السورية، وأكثر من ذلك، لجعله كبش المحرقة الذي يدفع ثمن «الحلول التوافقية» التي تريدها بديلاً عن الحل السياسي الحقيقي.

قدّمت «هيئة التنسيق الوطنية»، في سياق تحضيرها للمؤتمر الدولي المزمع عقده في جنيف، ما سمته «مذكرة تنفيذية لرؤية هيئة التنسيق للحل السياسي في جنيف2»، وعلى سبيل الاستدلال بأمثلة عن الطريقة التي يستهدف فيها جهاز الدولة عبر تقزيم الحل السياسي، سنكتفي بعرض إشكاليتين اثنتين وردتا في «مذكرة ورؤية الهيئة».

رمز الوحدة الوطنية

لا بد في البداية من الإشارة إلى أن المؤسسة العسكرية هي واحدةٌ من مؤسسات جهاز الدولة، وتكتسي هذه المؤسسة أهمية بالغة في المجتمع السوري من حيث بنيته المعبرة عن الوحدة الوطنية، ودوره في بلد له أرض محتلة منذ عقود...وعلى هذا الأساس، يمكن القول أن تجاوزات بعض الأجهزة الأمنية و«اللجان الشعبية»، كانت إحدى الممارسات التي لعبت دوراً في تشويه صورة ودور المؤسسة العسكرية، عدا عن المحاولات الساعية إلى إنهاكه عبر استهدافه عسكرياً، من قبل الارهاب المسلح.

وفي إطار «معالجتها» لهذا الموضوع، طالبت «الهيئة» في مذكرتها بما يلي: «قد يكون من المناسب البدء بعملية عودة الجيش إلى ثكناته، بأسرع وقت ممكن، وتجميع قوات المجموعات المعارضة المسلحة في معسكرات خاصة خارج الأماكن السكنية، ريثما يتم الاتفاق على إعادة هيكلة الجيش والقوى الأمنية».

ليس كلاماً عابراً أن تتم المطالبة بإعادة هيكلة الجيش، لاسيما أن الترجمة الفعلية لتجارب إعادة هيكلة الجيوش في البلاد التي شهدت حروباً وتوترات، لم تكن تعني في الواقع سوى عملية تفكيك منظمة للمؤسسة الأكثر تصدياً للمشاريع التفتيتية والتقسيمية. تجربة العراق وحدها تكفي، فالجيش العراقي الذي كان متقدماً، من حيث القدرة والعدد، بات اليوم، وبعد «إعادة هيكلته»، بين أكثر عشرة جيوش تفككاً في العالم.

فبدلاً عن المطالبة بتحديد صلاحيات الأجهزة الأمنية، حتى إعادة هيكلتها، وتكليف الجيش مؤقتاً بمهمة حماية السلم الأهلي، بالتوازي مع نزع كل سلاح خارج إطار المؤسسة العسكرية، ذهبت «الهيئة» إلى وضع الجيش السوري والأجهزة الأمنية في نفس الخانة. وكعادتها في جمع المتناقضات داخل الخطاب الواحد، أدرجت في نهاية مذكرتها بند: «الجيش السوري هو المؤسسة الوطنية التي تحمي البلاد، وتصون استقلالها وسيادتها على أراضيها..»، ولكن علينا «إعادة هيكلتها/تفكيكها»!

إذا كانت الخطوة الأولى من محاولات إضعاف المؤسسة العسكرية متمثلة في إغراق البلاد بالسلاح والمسلحين، والخطوة الثانية متجسدة في تشويه صورة الجيش الوطني، عبر فتح الباب للمزيد من تجاوزات الأجهزة الأمنية و«اللجان الشعبية» ومثيلاتها، فإن الخطوة الثالثة المكملة هي استثمار الحل السياسي لإنتاج توافقات تُفضي إلى تقويض المؤسسة العسكرية. ولعلّ ذلك يفتح الطريق لشكل صراعٍ حقيقي ما بين «منهوبون وطنيون إلى جانبهم مؤسستهم الوطنية. ناهبون لاوطنيون مع من يسعى لتفكيك المؤسسة العسكرية»..

ماثلت العديد من القوى السياسية السورية «المعارضة»، «الحزب القائد سابقاً» من حيث العقلية السائدة في الفضاء السياسي القديم، وخصوصاً من زاوية اعتبار السيطرة على جهاز الدولة هدفاً يؤمن بحد ذاته السيطرة على الجماهير وكسبها بالجملة

ممنوع السلاح في المرحلة الانتقالية!

في مذكرتها، وتحت عنوان «إجراءات دولية ذات أولوية» تدعو الهيئة في البند الرابع إلى: «على مجلس الأمن أن يصدر قراراً بحظر توريد السلاح لجميع الأطراف، خلال المرحلة الانتقالية، على أن يرفع هذا الحظر عن الدولة السورية فوراً، في نهاية المرحلة الانتقالية، وقيام سلطات دستورية منتخبة». أي أن «الهيئة» تقول: علينا الانتظار حتى الانتهاء من إعادة الإعمار والمصالحة الوطنية وإجراء انتخابات عامة، محلية وتشريعية ورئاسية، ليتم بعد كل ذلك السماح للدولة السورية باستيراد الأسلحة. ولا مانع خلال المرحلة الانتقالية من «إنشاء جهاز شرطة فعال، بعدد وعدة كافيين لفرض احترام القانون»!

تتجسد أهم الأخطاء الكارثية فيما سبق: «1» باعتبار الدولة السورية طرفاً، كباقي الأطراف المتصارعة، «2» على جهازها أن يدفع ثمن «التفاوض السياسي ما بين النظام والمعارضة ومنظمات المجتمع المدني» بأن يترك دون تسليح «3»حتى انتهاء مرحلة انتقالية لا يستطيع أحد أن يقدر وقت انتهاءها.

عدم الثقة بالجماهير.. أصل البلية!

إذا كانت أزمة جهاز الدولة السورية تتجلى في النفوذ الواسع لقوى الفساد الكبير في داخله، فإن أولى الخطوات التي يجب على المعارضة الحقيقية اتخاذها هي البحث عن سبل زعزعة هذا النفوذ ومجابهته من جهة، والعمل على إحداث التغيير الجذري والشامل في بنية جهاز الدولة بما يخدم الأكثرية المهمَّشة، ويعزز الدور الوطني والإقليمي لسورية من جهة أخرى.

وعلى النقيض تماماً، فإن العديد من القوى السياسية السورية «المعارضة»، قد ماثلت «الحزب القائد سابقاً» من حيث العقلية السائدة في الفضاء السياسي القديم، وخصوصاً من زاوية اعتبار السيطرة على جهاز الدولة هدفاً يؤمن بحد ذاته السيطرة على الجماهير وكسبها بالجملة. ما قد يعوضها عن حجم تمثيلها السياسي المتدني، وفقدان رافعتها الشعبية. ومع استعصاء السيطرة على جهاز الدولة دون نضال هائل لذلك، رأت بعض القوى أنه لا مانع من «كسر البيضة من الخارج»، عبر المطالبة بالتدخل العسكري المباشر كما هو حال «الائتلاف» والتموضع في الموقع غير الوطني، وقوى أخرى على التعويل على التدخل غير المباشر، لكسر مقاومة جهاز الدولة وإخضاعه لسلطتها من خلال المطالبة، بـ «إعادة هيكلة الجيش» «مذكرة هيئة التنسيق» لتكشف هذي الاخيرة بذلك عن قصور معرفي في فهم طبيعة المرحلة التي تمر بها سورية، ودور القوى المختلفة...

وهنا يصبح منطق الصراعات الثانوية أكثر وضوحاً، حيث أن الدفاع عن الدولة السورية ودورها الإقليمي وبناءها على أساس انحيازها التام نحو الأكثرية الطبقية المسحوقة، بات مرهوناً في وحدة الصف الوطني، المهمَّشون الوطنيون ممن لهم المصلحة في تقوية جهاز الدولة بما فيه المؤسسة العسكرية، في المعسكر المعادي لتحالف الفاسدين الكبار، من غير الوطنيين التواقين إلى شلّ قدرة المجتمع السوري على بناء دولته القوية، ومنع قيام جهاز دولة يخرج في بنيته عن النمط العراقي أو اللبناني، نمط التحاصص وتقاسم المغانم.

«موضوعية» الإعلام الغربي في اجتزاء التصريحات والمقابلات

التعامل مع د.قدري جميل نموذجاً

تحت هذا العنوان نشر موقع «قاسيون» يوم الأحد 2013/10/13 مادة موسعة طرحت مجموعة من التساؤلات حول طريقة تعاطي كل من صحيفة نيويورك تايمز الأمريكية بعد الغارديان البريطانية مع المقابلات التي أجرتها الصحيفتان على التوالي مع د.قدري جميل أمين حزب الإرادة الشعبية. وتضمنت المادة نص المقالة التي نشرتها صحيفة نيويورك تايمز عن المقابلة، وكذلك النص الكامل لتلك المقابلة، طالبة من القارئ المقارنة ووضع استنتاجاته.

ونظراً لأهمية الموضوع ضمن تعقد المشهد السوري وتداخل المواقف حوله، تعيد صحيفة قاسيون فيما يلي نشر القسم الأول التحليلي من تلك المادة الموسعة، وتلفت عناية القراء الأعزاء إلى أنها موجودة كاملة على الرابط التالي:

http://kassioun.org/index.php/kassioun-library/item/3196-33

بعد الأخطاء التي وقعت بها صحيفة «الغارديان» البريطانية- ما نجم عنها من لغط في حينه واضطرارها للتعديل والتصويب في أكثر من نسخة للمقال ذاته- نتيجة عرضها المجتزأ والمحرَّف في الجمل والمفردات والمصطلحات والمواقف الواردة في اللقاء الذي أجرته في أواسط شهر أيلول الماضي مع د.قدري جميل، أمين حزب الإرادة الشعبية، وعضو رئاسة الجبهة الشعبية ونائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية، أجرت صحيفة «نيويورك تايمز» الأمريكية في أواخر الشهر ذاته، ممثلة بالصحفية السيدة «آن بارنارد»، مقابلة موسعة مع د.جميل لم تقم بنشرها مباشرة، ولا حتى كلياً، بل عمدت إلى انتظار عشرة أيام أخرى تقريباً، لتنشر مادة صحفية غير مخصصة للقاء وحده، ولا لعرض المقابلة كأسئلة وأجوبة، بل كانت تأويلاً يعتمد «الاقتباس» من أجل تعزيز منهج ومبنى الرواية التي أرادتها كاتبة المقال، مخرجة تصريحات د.جميل ذاتها عن سياقها الذي وردت فيه.

وعلى الرغم من التوضيحات التي عمد إلى إبرازها منذ بداية اللقاء أمين حزب الإرادة الشعبية حول ضرورة التمييز بين مرجعية تصريحاته في السياسة «بوصفه قيادياً في حزب معارض» ومرجعية تصريحاته في الشأن الاقتصادي السوري حالياً «بوصفه نائباً اقتصادياً»، فقد جاء عنوان مقالة «نيويورك تايمز» الذي نشر على موقعها في 6 تشرين الأول، وعلى نسختها الورقية في اليوم التالي تحت عنوان: «مسؤولون سوريون يطلقون إشارة تصالحية باتجاه المعارضة»(!!)، لتحفل المقالة بعدها بالتفسيرات الخاصة بكاتبة المادة، أكثر منها لإيراد شروحات مواقف وآراء من تجري معه المقابلة، بوصفها في الأجناس الصحفية «مقابلة»، وموسعة أيضاً(!!). وهنا، أيضاً، لم تعمد الصحيفة إلى نشر اللقاء كاملاً أو جزءاً منه بما يناسب حجم صفحاتها مثلاً، ثم عمدت إلى إعداد مادة تستند إلى تصريحات سابقة حصرية لها، بل تعمدت نشر روايتها الخاصة عن المقابلة، في خروج عن الاحترافية المفترضة بصحيفة دولية كبرى أخرى، وهي الحرفية ذاتها التي تستدعي من المحاور أو مساعديه القيام بعمليات البحث والتقصي عمن يريد محاورته، ولو أن ذلك قد جرى فعلاً لكان الفريق الصحفي قد ألم بمواقف حزب الإرادة الشعبية و«إشاراته» السابقة لجهة أهمية إنجاز «المصالحة الوطنية» وحتى «التغيير الجذري الشامل» بناءً على «تحالفات جديدة واصطفافات حقيقية»، ولما خرجت المقالة بهذا العنوان أساساً. والسؤال هنا، بافتراض حسن النوايا، هو لماذا لم يجر ذلك، وإن جرى فهل روح ما تم نشره هو تضليل ولماذا؟ ولماذا يجري خلط مواقف جهات متعددة في حيز واحد؟

وهنا قد يجادل البعض بأن هذه هي حرية الصحيفة في تقديم ما تريده واعتبار المقابلة ذاتها «مادة خام»، ولكن هذا ينطبق أصولاً على التصريحات المقتضبة السريعة وليس على المقابلات الموسعة. وهنا يبرز السؤال عن السياسة التحريرية والمهنية للصحيفة ذاتها، فهل كانت تريد فعلاً استجلاء الأمور، أم أن لديها تصوراً مسبقاً وكانت تريد استجلاب وتحريف تصريحات معينة لتثبيته؟ ويبدو أنه ضمن هذا السياق ورد ما لا يمكن تبريره بأي أسلوبية صحفية، وهو المعلومة التي دسّتها السيدة بارنارد في نهاية مقالها تقريباً مغلفة بالعسل، دون أن يعلم أحد مصدرها ولا صدقيتها، ولا مآربها بالتالي، وبدت تكراراً سمجاً لأبواق «بعض النظام»، وقد وردت كما يلي: «ويدير السيد جميل، الدمث والذي يتحدث الروسية بطلاقة، مكتبه بمساعدة أعضاء حزبه الشيوعي المسموح به، حزب الإرادة الشعبية»!! علماً بأنه لا يعمل في مكتب النائب الاقتصادي في مقر مجلس الوزراء أي رفيق عضو في حزب الإرادة الشعبية.

نترك بين أيدي القراء فيما يلي نص المقالة التي نشرتها نيويورك تايمز ونتبعها بالنص الكامل للمقابلة كما جرت، ونترك الحكم لكم.

وحدة العداء للحركة الشعبية وجهاز الدولة

مع اقتراب موعد انعقاد مؤتمر «جنيف2» تسعى قوى مختلفة من المعارضة والنظام إلى تحميل جهاز الدولة وزر توجهاتها خلال الأزمة، وخصوصاً تلك التي تميّزت بانخفاض المسؤولية الوطنية، من خلال استثمار ظرف الأزمة لتسجيل النقاط وكسب المواقع، على حساب السعي الجدي والعميق لحلّها نهائياً

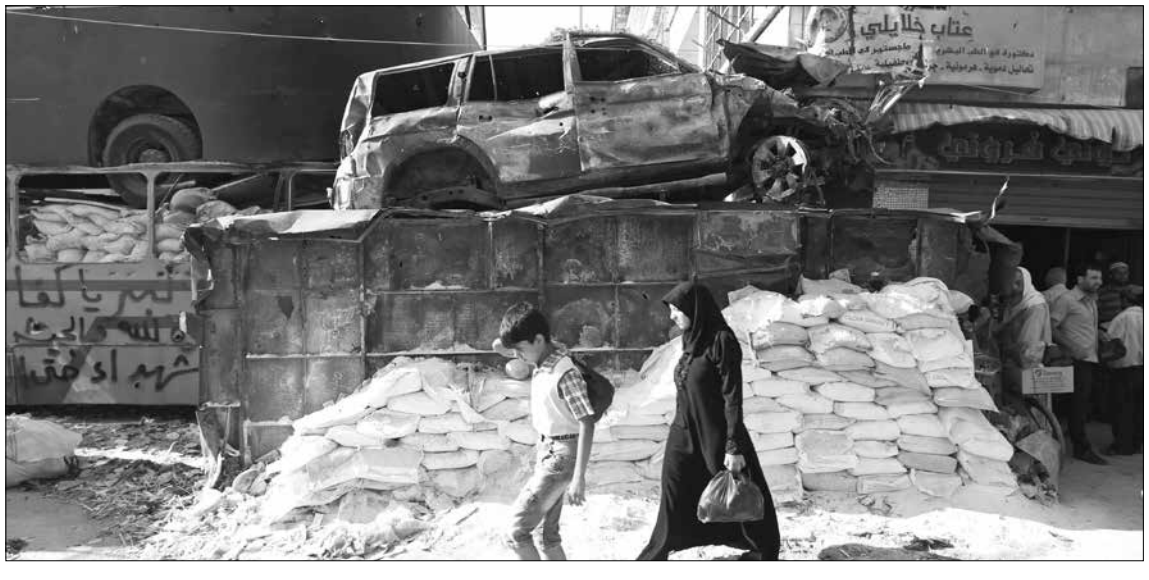

■ هشام الأحمد

لا بد من مراجعة سريعة لمواقف القوى المتشدّدة في النظام والمعارضة، التي دعمت العنف طيلة الأزمة، ذلك بغية فهم منطق تعاطيها مع الحل السياسي. فقد حسمت تلك القوى خيارها باتجاه العنف منذ بداية الأزمة:

– القوى المتشدّدة في النظام سعت إلى استدراج الحركة الشعبية السلميّة إلى ملعب العنف، الذي هو ملعبها تاريخياً، من ممارسة العنف بحقها، فبهذه الحسبة تصبح الحركة الشعبية خاسرة عسكرياً، بعدما أن كانت حظوظها بالنضال السلمي مضمونة.

– القوى المتشدّدة في المعارضة أيضاً دفعت الحركة الشعبية باتجاه العنف، ولكن ليس لكي تنتصر، بل على العكس تماماً، لكي تجري هزيمتها بما يفتح الباب أمام تدخل عسكري خارجي، كانت تسعى لاستجلابه بالتنسيق مع الغرب، ومنذ اللحظة الأولى.

بغض النظر عن نية كل منهما فقد اتفق الطرفان على العنف كوسيلة وحيدة للصراع في الأزمة. ولكن ومع ظهور ميزان القوى الدولي الجديد، جرى نسف المسعيين اللذين تبنتهما القوى المتشدّدة. ففشل القضاء على الحركة الشعبية بواسطة العنف من جهة، وفشل التدخل العسكري الخارجي من جهة أخرى، واضطر الطرفان إلى الانصياع مكرهين إلى الحل السياسي، والذي تتمثّل أولى خطواته بمؤتمر «جنيف2»، والذي فرضه الواقع الموضوعي آنف الذكر. وغدا فشل تلك القوى بتحقيق برامجها خلال الأزمة محسوساً ومرفوضاً على المستوى الشعبي العام.

هذا الأمر يفسّر إلى حد كبير ميل تلك القوى اليوم إلى المنطق «التفاوضي» عبر تسجيل النقاط بـ«الدم السوري»، للوصول إلى صيغة معينة يجري عبرها تحاصص جهاز الدولة، دوراً ونفوذاً وصلاحيات، بما يجعل منه الخاسر الأكبر في الأزمة السورية، ولكي يدفع ثمن المزايدات في استخدام العنف في الطرفين. ولا يقتصر هذا المنطق، في التعامل مع الحل السياسي، على القوى المتشدّدة فحسب، بل مكونات الفضاء السياسي القديم بأكمله..

ويجري ذلك من خلال طرح مقولات مشتقّة من مقولة الحل العسكري ذاتها، ولكنها بعد تكييفها مع انطلاق الحل السياسي الذي غدا قدراً لا راد له، فيجري على سبيل المثال تعطيل أي تسوية أو تجربة للحوار حتى يتم «تعديل ميزان القوى على الأرض»، بمعنى تحسين اللحظة التي سينطلق بها الحل من وجهة نظر كل من طرفي الصراع. ويجري أيضاً التقليل من أهمية «جنيف2» وعدّه حدثاً ثانوياً في في مسار الحل السياسي، من خلال المكابرة والإدعاء بأن اللجوء إلى الحل هو تنازل أخلاقي أمام معاناة الشعب من نار الأزمة، وليس ضرورة فرضها الواقع على مختلف تلك القوى.

والنتيجة الطبيعية لمثل هذه العقلية أن يكون جهاز الدولة فقط هو مجال للتحاصص بين قوى متصارعة، وتبيت النيّة في الوقت ذاته لإعادة إطلاق أوهامها بـ«الحلول» العسكرية. الأمر الذي يجعل من هذه القوى التي توحّدت في وقت سابق ضد الحركة الشعبية، موحدة اليوم ضد جهاز الدولة..

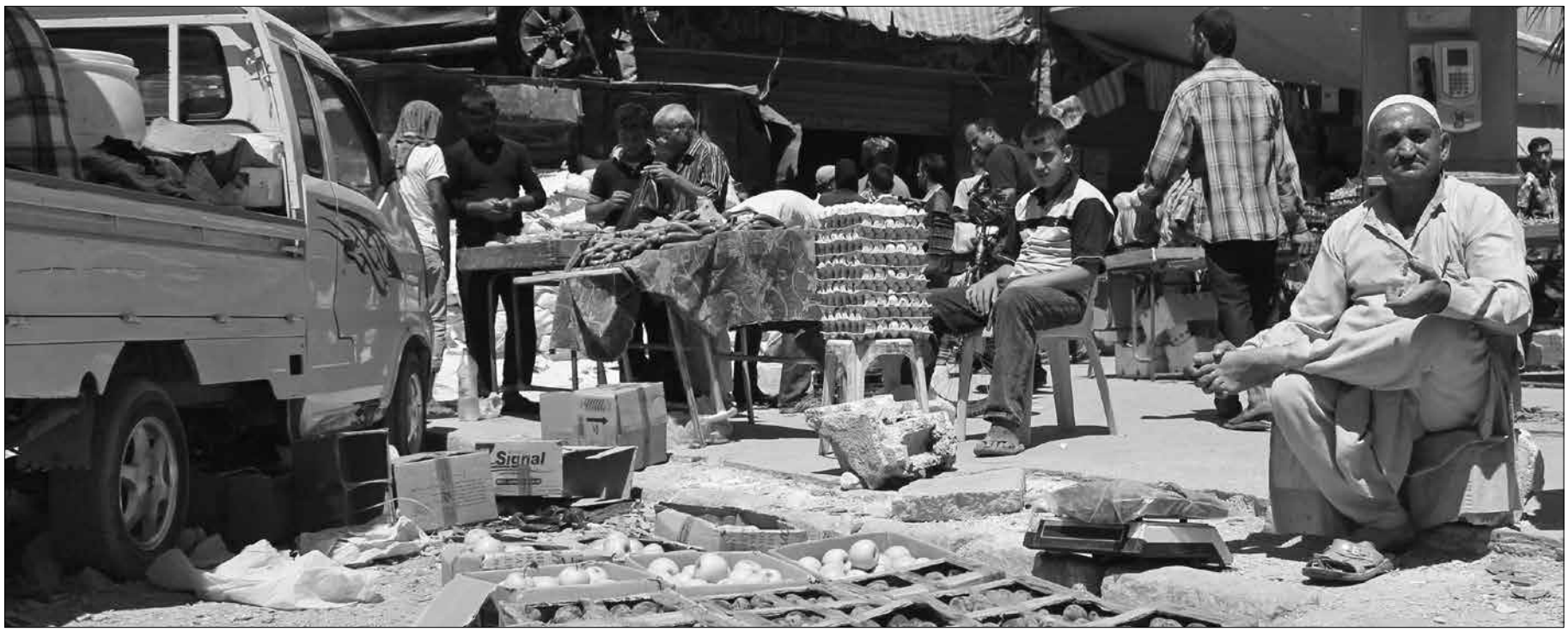

«الأضحى» يمر على السوريين دون أضاح أو حج..

طقوس الفرحة ذهبت ضحية للأزمة

عاد عيد الأضحى كما كل عام، غير آبه بما آلت إليه حال الأسر السورية منذ عام وحتى اليوم، فبالنسبة للكثير من الأسر، إن كلمة «عيد» ضمن عبارة «عيد الأضحى» أصبحت فاقدةً لمعناها بشكل كامل، في حين افتقدت أسر أخرى لمعنى الكلمتين، فلا فرحة ولا «أضحية» هذا العيد، وحتى ما فرضه الله عليهم من «حج» إلى مكة لمن استطاع إلى ذلك سبيلاً، حرموا منه عنوة، وأجبروا هذا العام على الاكتفاء بمراقبة حجاج بيت الله الحرام عبر شاشات التلفزة فقط «وبحسرة».

■ حازم عوض

ورغم محاولات بعض الأسر لإحياء ما يمكن احياؤه من هذا العيد، صُدم ذلك بجدران الأسعار العالية التي ألهبت الأسواق السورية، في حين فقد عيد الأضحى الكثير من تقاليده وطقوسه التي اعتادوا عليها سابقاً.

فقدان التواصل مع الأحياء والأموات

اعتادوا الاستيقاظ باكراً كل عيد، ليقطعوا مسافة لا بأس بها سيراً على الأقدام باتجاه «المقبرة» ليزوروا قبور موتى العائلة وقراءة الفاتحة بعد وضع بعض الأغصان الخضراء عليها، إلا أن هذا الطقس وغيره من الطقوس والعادات التي مارستها الأسر السورية سابقاً قد اندثرت منذ أكثر من عام بعد توتر جزء كبير من المناطق.

عائلة «أبو حسان»، التي كانت تقطن في مدينة دوما بريف دمشق، لم تزر قبور العائلة هذا العام، فبعد أن توترت المنطقة بشكل كبير، هجروها مع عوائل كثيرة إلى دمشق، وأصبحت العودة إلى هناك شبه مستحيلة، ليس لزيارة الأموات فحسب، بل حتى للاطمئنان عن حال منزلهم وممتلكاتهم المهددة بالسرقة في أية لحظة إن لم تدمر.

كانت أولى طقوس العيد التي هجرتها عائلة «أبو حسان»، هي زيارة المقبرة صبيحة العيد، لكن هذه الزيارة لم تكن الوحيدة التي افتقدتها العائلة مجبرة، فعلى الرغم من أن التواصل الاجتماعي يعتبر الأهم في هذه المناسبات «الأعياد»، إلا أن تشرذم أوصال العائلة في مناطق عدة هرباً من سخونة مدينة دوما سابقاً، أدى إلى انحسار قضاء أيام العيد بين أفراد أسرة «أبو حسان» الصغيرة المؤلفة من 5 أشخاص، لكن دون «فرحة» كما وصفوا.

العيد بالنسبة لعائلة «أبو حسان»، مجرد عدة أيام في الأسبوع تمر دون وجود دوام رسمي في دوائر الدولة، أما ما تبقى من أمور «فهي لا تعنيهم»، كما أكد أبو حسان، والذي تابع إن «فقدان منزلي في دوما وتشرد عائلتي في مناطق مختلفة، ووجود ضحايا ضمن العائلة، منعني من الشعور بالعيد أو حتى إيهام أطفالي الصغار بأني سعيد».

التواصل بين جميع أفراد الأسرة الواحدة في ظل الظروف الراهنة التي تمر بها البلاد أضحى شبه مستحيل، وبعد أن كانت عطلة العيد محطة يجتمع فيها أفراد العائلة، باتت هذه المحطة لبعض الأسر، مجرد وقفة لاسترجاع ذكريات من فقدوا التواصل معه أو فقدوه بشكل نهائي.

وتعاني بعض المناطق في سورية من حصار مفروض عليها من طرفي النزاع المسلح في سبيل إخضاع الطرف الآخر، ما زاد من ويلات المدنيين في هذه المناطق وجعل من التواصل بينهم وبين المناطق الأخرى شبه مستحيل.

من الفرح إلى الأسى

«في كل أسرة شهيد، وفي كل أسرة مصاب، وفي كل أسرة مهاجر، والعيد لم يعد عيداً كما الماضي، فالظروف فرضت علينا سلوكيات جديدة غيّرت من هيئة العيد ككل» بحسب أبو سليمان- رب لأسرة فلسطينية سورية- في دمشق، الذي تابع «في عائلتنا أكثر من 6 شهداء فقدناهم خلال الأحداث الدائرة في البلاد، وحوالي 4 أشخاص لا نعلم أين هم بالتحديد، وأكثر من ست عائلات مهجرة من منازلها، وحوالي 5 مهاجرين، خارج البلاد أوضاعهم صعبة، ما فرض علينا أجواء أخرى للعيد انقلبت من الفرح إلى الشعور بالأسى عند استرجاع الذكريات».

وأردف «من غير المعقول أن نقدم الحلويات أو أن نشتري الملابس الجديدة في العيد، ووضع العائلة بهذا الأسى، حتى أننا غير قادرين حالياً على لم شمل ما بقي من الأسرة في العيد لنشعر ببعض السعادة، فكل الظروف المحيطة لا تساعد على ذلك».

وصلت كلفة إكساء طفل عمره 6 سنوات من سوق شعبي حوالي 7 آلاف ليرة سورية وذلك دون معطف شتوي أي أن كلفة إكساء 3 أطفال تصل إلى 21 ألف ليرة سورية

محاولة فاشلة لاستراق البسمة

حاولت الكثير من الأسر الخروج من قالب الحزن الذي فرض عليهم، وسعوا نحو الشعور بالفرحة ولو لعدة أيام معدودة، ومع ذلك، صدمت هذه الأسر بجدار غلاء الأسعار، الذي حال دون مساعيهم لإحياء تقاليد العيد المعهودة ضمن المتاح ورغم الغصّة.

الملابس الجديدة التي ارتبطت بها الأعياد بالنسبة للأطفال، حلّقت إلى أرقام خيالية لا يمكن لأصحاب الدخل المحدود ومن لديه عدة أطفال أن يجاريها، فقد وصلت كلفة إكساء طفل عمره 6 سنوات من سوق شعبي حوالي 7 آلاف ليرة سورية وذلك دون معطف شتوي، أي أن كلفة إكساء 3 أطفال تصل إلى 21 ألف ليرة سورية دون معاطف، أي أكثر من راتب الموظف الحكومي.

وعدا عن الملابس، فقد شكل قدوم عيد الأضحى مع بداية فصل الشتاء ضربة قاسية على الأسر محدودة الدخل، فهم بحاجة إلى مازوت للتدفئة ومسلتزمات فصل الشتاء الأخرى، ما دفعهم إلى اختصار الكثير من مستلزمات العيد ابتداءاً من الملابس وانتهاءاً بالحلويات، في سبيل تأمين دفء الشتاء، في حين ألغت بعض الأسر الأخرى تقليد زيارة المطاعم في الأعياد بشكل نهائي، بعد الغلاء الذي طالها وضعف الرقابة على أسعارها.

غلاء الأسعار لم يمنع الأسر السورية من شراء الملابس والحلوى فقط، بل منعهم حتى من أداء الشعائر الدينية المرتبطة بعيد الأضحى، وهي سنة ذبح الأضاحي وتوزيع لحومها على المحتاجين، فغلاء الخراف حال دون ذلك في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة، حيث وصل سعر الخروف الواحد المتوسط إلى 50 ألف ليرة سورية، ما جعل أغلب الأسر السورية «محتاجة»، تستوجب الحصول على حصة من الأضحية بدلاً من تقديمها.

الحج عبر شاشات التلفزة

ويعتبر الحج الفريضة التي تميّز أجواء عيد الأضحى، إلا أن السوريين هذا العام حرموا حتى من تأدية فريضة الله، وهذه المرة ليس لغلاء الأسعار أو حتى الوضع الاقتصادي الخانق الذي تعاني منه أغلب الأسر، بل نتيجة «قرار سياسي» حرم الكثير من السوريين أداء مناسك الحج.

ادخر «أبو سماعيل» الذي يبلغ من العمر 65 عاماً ما يكفيه لأداء فريضة الحج «قبل أن يأخذ الله أمانته» كما قال، وتابع «قطعت عن نفسي عدة أمور هامة وأخذت أدخر من مالي وأجمع بعض التبرعات من أقاربي علّني أؤدي مناسك الحج هذا العام لأول وآخر مرة في حياتي».

لكن مساعي «أبو سماعيل» ذهبت أدراج الرياح هو وغالب السوريين، وقد اقتصرت مناسك الحج بالنسبة إليهم هذا العام، على متابعتها عبر شاشات التلفزة بحسرة، بعد أن حصرت السعودية الحج للسوريين فقط عن طريق ما يسمى «الائتلاف السوري المعارض»، القرار الذي حرم الكثير ممن نووا الذهاب لزيارة الأراضي المقدسة، كون السلطات السعودية قاطعت المؤسسة الرسمية المسؤولة عن الحج والعمرة والتابعة للحكومة السورية.

وكانت مديرية الحج والعمرة السورية قد حاولت التواصل مع الجهات السعودية للتراجع عن هذا القرار، دون جدوى.

ويمر العيد مرة أخرى على سورية، في ظل وجود العديد من الأسر النازحة والمهجرة من منازلها والتي تقطن في مراكز الإيواء، عدا عن أسر فقدت مدخولها المادي بشكل كامل، ما أفقدهم الشعور بالفرحة.

أي دعم للفلاحين هذا !؟

من المعروف أن الإنتاج الزراعي في سورية يعمل به حوالي 45% من السكان إضافة إلى أنه شكّل عبر تاريخ سورية الحديث الأمن الغذائي الذي مكّن سورية من الصمود في وجه التحديات الخارجية.

■ أنور أبو حامضة

ولكن السياسات الليبرالية للحكومات السابقة أدت إلى خراب كبير في هذا القطاع، وبالرغم من أن الحكومة الحالية تسمى حكومة إدارة أزمة إلا أنها ما زالت تنتهج السياسات الليبرالية نفسها فيما يخص هذا القطاع، والتي إذا استمرت بسياساتها- مع الأخذ بعين الاعتبار الأزمة الوطنية العميقة التي تمر بها البلاد- ستُخرج مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية في مختلف المناطق من عمليات الإنتاج، فخلال العامين الماضيين نتيجة الأزمة والأوضاع الأمنية خرج بحدود 30٪ من المساحات الزراعية من عمليات الإنتاج، والآن بسبب هذه السياسات المتبعة فإنها ستُكمل على البقية الباقية.

قرار بمثابة نصب الفخ..

بتاريخ 2013/5/9 صدر قرار من المصرف الزراعي بناء على توصيات اللجنة الاقتصادية بصرف قيم الحبوب للإخوة الفلاحين بغض النظر عن الديون المترتبة عليهم، وكانت بادرة جيدة، مما دفع الفلاحين لتسليم أقماحهم لمكاتب الحبوب بعيداً عن التجار علماً أنه مع ارتفاع قيم أسعار القمح إلى 36 – 37 ل.س إلا أنها لم تكن أسعاراً مجزية بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج بشكل كبير وتدني الإنتاجية.

وبعد شهرين من ذلك التاريخ جاء موسم الشوندر، وكانت الطامة الكبرى، حيث فوجئ الفلاحون بأن المصرف الزراعي سيستوفي كل ديونه المستحقة على موسم القمح والشوندر معاً ومن الأصلاء والكفلاء. فمن أين يأتي الفلاحون بقيم هذه الديون مع الارتفاع الجنوني لأسعار مستلزمات الإنتاج والمعيشة معاً؟

هل كان المقصود من قرار اللجنة الاقتصادية نصب فخ للفلاحين حتى يسلموا أقماحهم ومن ثم يأتي موسم الشوندر وعند ذلك يتم تحصيل كل الديون، ما هذه السياسات هل هي فعلاً لخدمة الفلاحين منتجي الخيرات المادية والذين يساهمون بشكل مباشر في تأمين الأمن الغذائي للبلاد أم ماذا!؟

الأمن الغذائي على المحك

ورغم مطالبة الإتحاد العام للفلاحين بحل هذه المعضلة لمصلحة الإخوة الفلاحين إلا أنه مؤخراً لزيادة التأكيد على سياسات العداء للفلاحين أصدر المصرف الزراعي قراراً بتاريخ 2013/10/8 يلغي فيه قراراً سابقاً صدر بتاريخ 2013/9/10 يجيز تمويل الفلاح بريء الذمة أصالة وكفالة ليؤكد على التمويل نقداً فقط ، فأي دعم للفلاحين هذا !؟

فهل هذه هي سياسات الدعم الجديدة، فإذا كانت هذه هي سياسة الدعم فاعلموا بأن المساحات المتبقية ستخرج من عمليات الإنتاج وسيصبح أمننا الغذائي مهدداً فعلاً لا قولاً.

أهالي خربة غزالة يطالبون بالعودة لديارهم..

■ مراسل قاسيون

خربة غزالة بلدة من ريف درعا، هي كما أغلب المدن والبلدات والقرى والأحياء في المناطق المتوترة، سيطر عليها المسلحون وتعرضت للخراب والدمار، واستشهد الكثير من أبنائها المدنيين، وتهجّر أهلوها، وقد دخلها الجيش العربي السوري، وأصبحت آمنة، مما دفع أهاليها لمحاولة العودة إلى بيوتهم وأملاكهم، لكنهم مُنعوا من ذلك..

فشكلوا وفداً التقى بالمحافظ وبعض الجهات المسؤولة الأخرى، ولم يتم الاستجابة لهم، علماً أنهم اتجهوا باتجاه إعادة دور الدولة ومسؤوليتها عن مواطنيها وطالبوا بذلك، وغالبيتهم من الفلاحين وذوي الدخل المحدود والفقراء، والمؤمنين بالحل السياسي ويطالبون به.. وخاصةً أن رئيس الحكومة قد صرح أكثر من مرة منادياً المواطنين للعودة لحضن الوطن وديارهم..!؟

لا شكّ أن عودة المواطنين إلى ديارهم في المناطق التي أصبحت آمنة ومنهم أهالي خربة غزالة، هو حقّ لهم.. وخاصة أن الشتاء على الأبواب وظروف السكن والمعيشة قاسية وهم بحاجة ليس للعودة فقط، وإنما للعون والإغاثة للحفاظ على وجودهم وكرامتهم، ومن يعرقل ذلك يدفع باتجاه توتير الأوضاع بما يتنافى مع مصلحة الوطن والشعب..

حلب القلعة..

■ مراسل قاسيون

للمرة الثلاثين لا بل الخمسين بل المئة نسمع «نحن أهل حلب» أن هناك حالاً لحلب لحصارها وجوعها وغلائها. وللمرة المئة ونحن نصدق ولا نصدق، فأصبحت الإشاعة «رغم رغبتنا اللامحدودة في تصديقها» ممجوجة، والجهة هي هي... أحد المسؤولين المهمين.

والقوات تحتشد وما هي إلا أيام وساعات وحلب تستعيد مجدها وبريقها ويزال الغم والغمام عنها.

والحلبيون تعودوا الصبر والتحمّل، بل تكيّفوا مع الظروف الجديدة القاهرة، صامدين لأنهم يعلمون علم اليقين أن حلب وشعبها وتاريخها وحضارتها أبقى.

صامدين لأنهم سمعوا وشاهدوا بأم أعينهم القرارات القروسطية من المناطق التي تسيطر عليها التنظيميات التكفيرية المتشددة.

صامدين رغم فقدانهم لبيوتهم ومصانعهم ومحلاتهم وأماكن عملهم ورزقهم.

صامدين رغم ممارسات الحواجز التابعة للجان الشعبية والشبيحة وتصرفاتهم وممارساتهم التي لا تختلف عن ممارسات المجموعات المسلحة غير المنضبطة أصلاً.

صامدين رغم ممارسات الأجهزة الأمنية كالسابق من اعتقالات تعسفية غير مبررة وإهانات وصولاً إلى التعامل الاستعلائي المتعجرف.

صامدين رغم انقطاعات الكهرباء والماء والاتصالات والأدوية وحليب الأطفال والغاز والبنزين والمازوت والخضروات والخبز و....

صامدين رغم قناعتهم بأن الحسم العسكري غير وارد وهو وهم في ظل عدم محاسبة الفاسدين وإثراء البعض من الطرفين من استمرار الأزمة.

صامدين مع ثقتهم الكبيرة بالجيش العربي السوري كمؤسسة وطنية وضامن للوحدة الوطنية ولوحدة التراب السوري.

صامدين لقناعتهم بأن الحل السياسي آت لا ريب فيه، وصمودهم أحد الأسباب الأساسية التي خلقت ميزان قوى جديداً يرفض السلاح ويرفض التدخل الخارجي ويرفض الفساد، ويدعو إلى خروج بلدهم سورية ومدينتهم حلب من هذه الأزمة الوطنية أقوى وأصلب، داعين إلى تغيير جذري شامل والخروج إلى فضاء سياسي جديد داخلياً وإقليمياً وعالمياً.

من الذاكرة

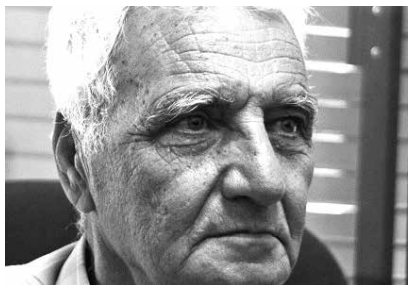

■ محمد علي طه

صداها في كل أنحاء الشام

قبل تسعة وعشرين عاماً وبالتحديد يوم 1984/10/28 وذلك بمناسبة الاحتفال بالذكرى الستين لتأسيس الحزب الشيوعي السوري، وبدعوة من هيئة تحرير قاسيون تم لقاء مع عدد من الشيوعيين الأوائل الذين انضموا إلى صفوف الحزب في بداية الثلاثينيات من القرن الماضي، وكان لي شرف استضافة هذا اللقاء في بيتي بحي ركن الدين.

استهل الرفيق سكرتير اللجنة المنطقية للحزب بدمشق عبد الوهاب رشواني اللقاء بالترحيب بالحضور مشيراً إلى أهمية الدور الذي قاموا به، ومشيداً بنضالاتهم وبسالتهم، وداعياً إلى ضرورة الاستفادة من خبراتهم الغنية، ثم كان المجال رحباً لأحاديثهم، وهذه مقتطفات منها كما سجلتها ذاكرتي.

وكان أول المتحدثين الرفيق الأستاذ رشيد جلال فذكر أن معرفته وصداقته للحزب بدأت عام 1925 وقال: «كنت أقرأ بالجرائد والمنشورات عن الحركة الشيوعية وفي أحد الأيام سألت والدي عن الشيوعيين وأهدافهم فقال: أظن أنهم على حق.. وتابعت قراءاتي للنشرات الشيوعية والجرائد وخاصة جريدة «الإنسانية» واطلعت على بعض الكتب، ومازلت احتفظ بواحد منها وهو كتاب النفط «مستعبد الشعوب» وتطورت علاقتي بالشيوعيين وتوطدت وخاصة أثناء المناقشات في مدرسة الحقوق بدمشق مع الأساتذة حول المذاهب الاقتصادية وغيرها من الموضوعات، وبعد مدة تعرفت على الرفيق فوزي الزعيم الذي عرفني على الرفيق خالد بكداش.

وساهمت بعدد من اجتماعات ولقاءات نظمتها عصبة مكافحة الفاشية، ومن ضمنها الاحتفال الذي جرى في حي المهاجرين بمنطقة «الشمسية، عام 1937، وكان بيتنا في المهاجرين ملتقى للرفاق وأصدقاء الحزب، وكان أخي فريد يلعب دوراً نشيطاً في الدفاع عن سمعة الحزب ورد اعتداءات عملاء الفاشية وأزلام الرجعية».

ثم تحدث الرفيق الأستاذ رشاد عيسى فقال:

شاهدت المنشورات والملصقات الشيوعية على الجدران لأول مرة عام 1930 تعلن عن وجود الحزب الشيوعي السوري وفي أواخر عام 1930 انتسبت إلى الحزب الذي كان ينتشر في كل أنحاء سورية، في كل مدينة وفي كل أحياء دمشق، وكنا نعمل بشكل سري، إلا أن السلطات كانت لا تعتقل أحداً منا إلا إذا شوهد يقوم بأعمال مثل توزيع المنشورات أو عقد الاجتماعات، لقد كان الشيوعيون الأوائل دائماً مع الجماهير، مع العمال، دائماً مع العمل الوطني من أجل الاستقلال، إما وحدهم أو بالمشاركة مع القوى الوطنية الأخرى مثل عصبة العمل القومي أو الكتلة الوطنية، وإنني أذكر حادث جريدة الأيام حيث اجتمع عدد من السياسيين في دار الأيام بهدف الترويج والدعاية لعقد معاهدة مع فرنسا الاستعمارية، وحضر الاجتماع عدد من الرفاق بينهم الرفيق فؤاد شمالي والرفيق خالد بكداش لفضح المعاهدة، وبالفعل تمكنوا من إقناع الكثير من الحاضرين بحقيقتها الاستعمارية وحشدوهم ضدها. وانتشر صدى ذلك في كل أنحاء الشام.

مشكلة مكتومي القيد بالحسكة..

التجريد من الجنسية «تعسفياً» انتهاك صارخ للقانون السوري

مرَّت قبل أيام الذكرى الخامسة والخمسين للإحصاء الاستثنائي السيئ الصيت والذكر «تنذكر وما تنعاد» حيث تم من خلاله إصدار المرسوم التشريعي الجائر رقم 93 في 5 تشرين الأول عام 1962 الصادر من الحكومة الانفصالية وقتئذٍ، ليتم بموجبه تجريد 75 ألف سوري من الجنسية السورية، وصل الرقم فيما بعد لمئات الآلاف، وليصبحوا بموجبه مجردين من الجنسية، لتكون تلك من أسوأ المعاملات التي طبقت بحق سكان محافظة الحسكة ذات الأغلبية الكردية ليس وطنياً فقط، وإنما طبقياً أيضاً.

مشكلة المواطنين مكتومي القيد في محافظة الحسكة تعتبر من أعقد القضايا المطلبية الملحة في محافظة الحسكة والتي تتطلب حلاً عاجلاً

■ إعداد علي نمر

لم تكمن المشكلة هنا فقط، بل تم فرزهم «المجردين» إلى فئتين الواحدة منها أسوأ من الأخرى على المستوى الوطني، فئة أجانب محافظة الحسكة بإخراج قيد أحمر اللون أشبه بجريدة ذات «الحجم العائلي»، ومكتومي القيد بدون أي أوراق باستثناء شهادة تعريف «يتيمة» من المختار، لكن الفئتان متوحدتان في الحرمان من كل الحقوق الإنسانية كتسجيل الأراضي، المنازل، الزواج، تسجيل الأطفال عند الولادة، الدراسة ، جواز سفر، رخصة سواقة، التوظيف في الدوائر الحكومية، وصولاً إلى الحرمان من الانتساب للبعث قبل أن يصبح حزباً قائداً للدولة والمجتمع، فيكون الحرمان حتى من المشاركة السياسية، يولدون ويموتون دون أي حقوق أو واجبات.

من أعقد المشاكل

يقول أبو بهجت الشيوعي السبعيني الذي عاش تلك المرحلة وما بعدها: «واجهتنا مشكلة لم تكن بالحسبان، حيث عانينا نحن مكتومي القيد مع ضحايا الإحصاء الاستثنائي من كل أشكال التمييز نتيجة القرارات المطبقة بحقنا، حتى تسجيل الأطفال في المدرسة ورغم إلزامية التعليم كان يحتاج إلى أيام معدودات من المختار وإجراءات معقدة حتى ننتهي منها، مضيفاً أن استمرارها أضحى من أعقد القضايا المطلبية التي واجهت الحركة السياسية والنضالية سواءً الكردية أو العربية»!!.

أنت نكرة أينما كنت!

أصدر الرئيس بشار الأسد، في الثامن من نيسان 2011، المرسوم التشريعي رقم 49 لعام 2011 القاضي بمنح المسجلين في سجلات «أجانب الحسكة» الجنسية العربية السورية، وحل مشكلة إحصاء عام 1962 التي اعتبرت من أهم المشاكل التي عانى منها سكان الحسكة من الأكراد، وتوقع الجميع أن المرسوم سيشمل الفئتين إلا أن مكتومي القيد صدموا بعدم تشميلهم وتسجيلهم ولتستمر المعاناة، يقول «أبو شيار» الذي سفَّر ثلاثة من أبنائه لدول الجوار نتيجة الأزمة التي تعيشها البلاد: «إنهم يعانون حتى في دول الاغتراب حيث لا يتم التعرف عليهم، وهذا من حق تلك الدول لأنهم لا يحملون أيةّ وثيقة من الدولة السورية تثبت أنهم أشخاص موجودون، والأنكى من هذا أنهم حتى في مخيمات اللجوء في دول الجوار لسورية لا يتم استقبالهم أو تسجيلهم فيصبح مصيرهم نكرة أينما حلوا»!!.

الدراسة التي لم ترَ النور

«قاسيون» وفي متابعات سابقة لها لحل هذه المشكلة مع الجهات المعنية بعد ورود العديد من الشكاوى لمكتب «الصحيفة» تابعت الموضوع حينها مع معاون وزير الداخلية حسن جلالي الذي أكد أكثر من مرة أن «وزارة الداخلية بدأت العمل على إعداد دراسة تهدف إلى حل مشكلة الجنسية لمكتومي القيد المدني في البلاد من الأكراد، وغيرهم ممن لم يشملهم المرسوم التشريعي 94 للعام 2011، الذي صدر بخصوص الأجانب المسجلين في قيود السجل المدني بالحسكة». وأضاف جلالي أن المشكلة التي تواجههم أن «تعداد مكتومي القيد غير معروف حتى اللحظة، لكنه سيعرف بعد صدور القرار الخاص بهم» مؤكداً أن «المسألة لن تطول والدراسة ستنتهي خلال فترة قريبة جداً لهذه الفئة التي غابت عن التسجيل بالنفوس لسبب يتعلق بها».

الجلالي عيَّن فيما بعد محافظاً للرقة ومن ثم أقيل من منصبه، والدراسة أصبحت في خبر كان، ولم تر النور حتى الآن ومكتومو القيد مازالوا في الانتظار دون حل!!.

من هو مكتوم القيد؟

مكتوم القيد تعريفاً هو الذي جرّد من الجنسية وغير مقيّد في سجلات الأحوال المدنية الرسمية، أو من ولد من ولد لأب أجنبي وأم مواطنة تحمل الجنسية السورية، أو من ولد لأب أجنبي وأم مكتومة القيد أو من ولد لأبوين مكتومي القيد يبلغ عددهم بحسب تقديرات غير رسمية بين 10 إلى 15 ألفاً من المواطنين الأكراد، وهذا الرقم في تزايد نتيجة الولادات. بالإضافة إلى عدد غير محدد من البدو الذين لم يسجلوا قيودهم تهرباً من خدمة العلم.

في الواقع الحياتي أوضاعهم أصعب من أوضاع أجانب الإحصاء الاستثنائي، فهم أيضاً لا يحق لهم العمل في الدوائر والمؤسسات والشركات، ولا يحق لهم خدمة العلم، ولا يمنحون جوازات سفر، ولا يحق لهم الترشح والانتخاب، ولا يقبلون في المشافي والمصحات العامة، ولا يحق لأولادهم الدراسة في المعاهد والجامعات السورية، وماتزال وثائق الدراسة الثانوية التي تخصهم في أدراج مديريات التربية، ولا يحق لهم تملك العقارات السكنية والزراعية ولا المركبات، ولا يمكنهم الحصول على البطاقات التموينية، وحتى عقود الهاتف أو الكهرباء أو الماء لمنازلهم، فإنها لا تنظَّم باسمهم فإما باسم أحد أصدقائهم أو أقربائهم، والجريمة الكبرى أنهم محرومون من حق تثبيت وقائع الزواج والولادات في سجلات الدولة، السؤال الذي يطرح نفسه بقوة هو: إن كانت مشكلتهم مرتبطة بمشكلة الإحصاء الاستثنائي فلماذا لم تنته معها؟!.

حق التجنيس قانوناً

تقول كل القوانين والشرائع السماوية إن كل إنسان يعيش على أرض دولة ما وينتمي إليها له الحق في الحصول على جنسية هذه الدولة، ولا يجوز حرمان أي مواطن من جنسيته بسبب الانتماء القومي أو الديني أو الاختلاف في اللغة أو العرق، فالجنسية هي حق لكل مواطن، وهذا الحق مصان في جميع دساتير الدول وفي جميع المواثيق الدولية، فهو أبسط حق من حقوق الإنسان. والمادة /15/ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان: «لكل فرد حق التمتع بجنسية ما، ولا يجوز تعسفاً حرمان أي شخص من جنسيته ولا من حقه في تغيير جنسيته»، ويعتبر هذا الإعلان ملزماً أدبياً وأخلاقياً لجميع دول العالم، ومع ذلك مازال عشرات الألوف من الأكراد يعتبرون «مكتومي القيد» في دولة مولدهم، مع العلم أنهم لا يملكون، ولم يسعوا للحصول على أي جنسية أخرى غير السورية!!.

أريد جنسيتي..

يقول المحامي «ج.أ» لـ«قاسيون»: إن قراءة بسيطة للمواد القانونية المتعلقة بقضية التجنيس، توصلك لنتيجة لا لبس فيها، وهي أن الأكراد السوريين سواء «أجانب الإحصاء» أو «مكتومي القيد» قد جرّدوا من جنسيتهم بشكل تعسفي في انتهاك للمعايير الدولية المتعارف عليها والقوانين المحلية على السواء، ولم يكن من داع الاستمرار بها طيلة السنوات التي مرَّت.

وأوضح المحامي لنتفق جدلاً أن الجيل الأول الذي جرّد من جنسيته لم يكن يستحق هذه الجنسية، أو كان يستحقها لأسباب تتعلق بتلك المرحلة، فما ذنب الأطفال الذين يولدون «مكتومين» أو «أجانب» ولا يستطيعون الحصول على الجنسية، ويدفعون ضريبة لا دخل لهم بها، نقول هذا على الرغم من أن المواد السابقة تؤكد حق أي طفل ولد على الأرض السورية لأبوين لا يستطيع اكتساب جنسيتهما، في الحصول على الجنسية السورية، وهنا «بيت القصيد»، وهي ليست بحاجة لأية شروحات!!.

وماذا بعد؟

إن مشكلة المواطنين مكتومي القيد في محافظة الحسكة تعتبر من المشاكل الداخلية الهامة من الناحية الاجتماعية والاقتصادية والقانونية والإنسانية، من هنا تناشد «قاسيون» مجدداً، كما دافعت ونادت بمعالجة مشكلة الإحصاء الاستثنائي الجائر، تناشد الجهات المعنية لوضع حل لمشكلة المواطنين الكرد المكتومي القيد، لأن المشكلة التقنية والدراسة التي تمت الإشارة إليها مرَّ عليها الكثير من الزمن، وكان ينبغي وضع حد لهذه المأساة الإنسانية والحقوقية حين صدر المرسوم التشريعي الخاص بالإحصاء، وهي مسؤولية كل «مسؤول» أينما كان موقعه، ألا يكفي هؤلاء العيش كغرباء في الوطن رغم كل ما حصل ويحصل؟!.

قيد التحقيق... اختفاء خمس شاحنات سكر في طريقها من استهلاكية طرطوس إلى درعا

يصيبك الذهول وأنت تتابع فصول قضية تحايل على الأموال العامة. وكيف أصبحت هذه الظاهرة ثقافة عامة متفشية، وهنا تكمن خطورتها. ويصيبك الذهول أكثر سهولة إتمام العملية من الجهات المعنية والتي من المفترض بخبرتها وقوة القانون بيديها أن تكشف هكذا فصول وأن تكون رادعاً لا شريكاً وسواء كان دورها عن جهل أم عن عمد فالنتيجة واحدة.

■ خاص قاسيون

فالقصة هنا تدور حول «عملية اختفاء» ما يقارب /16/ سيارة محملة بما يقارب /900/ طن من مادة السكر، لكن ما سنذكره هنا عن خمس شاحنات كما جاء في ضبط الشرطة برقم /851/ تاريخ 2013/6/24:

لم تصل الحمولة!

– بتاريخ 2013/4/3 تم تحميل السيارة الأولى بألف شوال سكر من المؤسسة الاستهلاكية– فرع طرطوس إلى المؤسسة الاستهلاكية في النبك ولم تصل الحمولة.

– وبتاريخ 2013/5/20 و 2013/5/30 تم تحميل أربع سيارات أيضاً حمولة كل واحدة أكثر من ألف شوال سكر من المؤسسة الاستهلاكية– فرع طرطوس لكن وجهتها درعا ولم تصل الحمولة حسب ما جاء في الكتابين /1738/ والكتاب /46/1151/ إلى الجهات المعنية، ويتضمن بأن جميع هذه الحمولات لم تصل إلى الفرع المذكور. وحسب اعترافات موظف الدائرة القانونية في المؤسسة المذكورة أعلاه، وضمن ضبط الشرطة رقم /851/ تاريخ 2013/6/24، تبيّن بأنه يوجد محضر اتفاق بين المؤسسة الاستهلاكية– فرع طرطوس وإحدى شركات النقل في المحافظة، بموجبه تتكفل الشركة المذكورة بإيصال الحمولات سالمة آمنة إلى أماكن التفريغ، ويتم إرسال سيارات وسائقين من الشركة المذكورة وتقوم بصرف أجور النقل لهم ويقبضها من المؤسسة فيما بعد.

عملية احتيال

وحسب اعترافات السائقين بالمحضر المذكور نفسه بعد أن تم العثور على مكان إقامتهم، تبيّن بأنهم من الوافدين من المحافظات الأخرى وكانوا ضحية عملية احتيال من الشركة المسؤولة عن توصيل البضاعة، بأن تم إعطاء كل سائق ألفي ليرة وتمت عملية تسجيل الحمولة باسمهم مستغلين حاجتهم للعمل، فالسائقون يقولون بأنهم ساقوا الشاحنة مسافة قصيرة بالكاد خرجوا من المدينة ليتم إنزالهم من السيارة وهناك من يكمل عملية السواقة، أما محامي صاحب الشركة المسؤولة عن إيصال البضاعة فقدم معروضاً باسم موكله المتواري عن الأنظار يتضمن ادعاءه بحق السائقين بأنهم أقدموا على سرقة الحمولة. ومن ضمن فصول العملية تم تسجيل الرقم الوطني من قبل الموظف على بطاقة لشخص آخر، واثنتان من القاطرات التي حملت البضاعة مسجلة باسم شخص مات منذ سنتين، وحسب أقوال زوجته في المحضر المذكور، أنه تمت عملية تسجيل عقد شراء السيارتين باسم زوجها الوافد أيضاً مقابل ثلاثة آلاف ليرة.

المطلوب محاسبة حقيقية

بإلقاء نظرة عامة على مؤسسات الدولة، تجد بأن هناك صيداً سهلاً جداً أسمه الأملاك أو الأموال العامة، وهناك من يقوم بعملية التسهيل والتسيير والغطاء والحماية، وكأن هناك قناعة أو فتوى عامة بأن تلك الأموال مباحة ولا يوجد أي رادع قانوني أو أخلاقي، ولا يشعر من يقوم بتلك الأعمال أنه ارتكب أي خطيئة، ولو كان هناك من يحاسب لما وصلنا إلى ما نحن عليه، والى أي مدى سيذهب التحقيق؟ لا نعلم، إن «قاسيون» ومن مبدأ الحفاظ على الأملاك والأموال العامة، ومكافحة ظاهرة الفساد، ومن أجل الحفاظ على كرامة الوطن والمواطن، تطالب بأن لا يطوى الملف ولا تتم «ضبضبته» في أدراج النسيان ومحاسبة حقيقية للفاسدين.

كازية دمّر.. سرقة وفساد علني!

■ مراسل قاسيون

أحاديث المازوت أصبحت الشغل الشاغل للمواطنين وأصحاب الفعاليات والأعمال المرتبطة به لأن وراءه تظهر مصائب يومية عدا المخفية وما خفي أعظم، وأصبحت حكاياته وقصصه تحتاج إلى أكثر من ألف ليلة وليلة ففي كل لحظة يكون لشهريار الفساد ضحية جديدة، ومن ضحايا المازوت والمتلاعبين به أصحاب المكاري والسيارات الذين يعانون الأمرين في الحصول عليه وبأسعار تزيد عن سعره الرسمي وهذا له انعكاسات على ارتفاع أجور النقل وتوقف العديد منها مما يزيد معاناة المواطنين ليس المادية فقط وإنما الازدحام وضياع الوقت وغيرها من أشكال المعاناة الأخرى..!

سرقة علنية

تقدم العديد من السائقين بشكوى إلى صحيفة «قاسيون» بعد أن ملّوا من الشكوى للمسؤولين، وفيما يلي مضمون الشكوى:

إلى من يهمه الأمر وكل من يخاف على مصلحة الوطن والمواطن.. نحن أصحاب السرافيس والمواطنين.. منذ أشهر عند ذهابنا إلى كازية دمر التابعة لمديرية المحروقات في دمشق، يقوم الموظفون العاملون على مضخات التعبئة بمحاسبة المواطنين ذوي البيدونات وبخاصةً سائقي السرافيس بسعر يزيد عن السعر الرسمي ما بين 5 و10 ليرات على كل ليتر، ومن يعترض يردون عليه بتكبّر «احمد الله على حصولك على المازوت».

شبكات الفساد..

وتضيف الشكوى «تأتي الصهاريج وتعبئ خزانات الكازية، وبعد أقل من ساعتين يُقال لنا: لم يبق مازوت.. بينما يقوم الباعة المتعاملون مع الموظفين بجوار الكازية ببيع الليتر ما بين 85 و100 ليرة وهو متوفر لديهم بكميات كبيرة فمن أين حصلوا عليها..؟».

ويتابع المشتكون «عندما نشتكي للمسؤولين عن حماية الكازية يقولون لنا بجفاء: احنا ما خصنا. ليتبين لنا أنهم متواطئون مع الموظفين ويشاركون في بيعه في الخارج في السوق السوداء بأسعار عالية، وكذلك يمارس الممارسة ذاتها مع التهديد من يحملون لوحات كتب عليها «لجان حماية المستهلك»».

نهاية الحكاية

ويختم المشتكون قصتهم «نرجو من المختصين ومن يهمه الأمر معالجة ذلك.. وفي كل المحطات والصهاريج التي تبيع المازوت وخاصةً مع اقتراب فصل الشتاء..».

لا شك أن حالة الفلتان والفساد العلني وانعكاساته تساهم ليس في سرقة الدولة والمواطنين وإنما تدفع باتجاه مزيد من التوتر والاحتقان وهذا لا يتم بشكلٍ عشوائي.. لذا يجب معالجته فوراً للحفاظ على حقوق الشعب والوطن وكرامة الوطن والمواطن اللتين هما فوق كل اعتبار.

لا يموت حق

المحامي سالم كلاس

ما هكذا تورد الإبل..

من المعلوم أن كلاً من إدارة التشريع في وزارة العدل بموجب المادة 8 من قانون السلطة القضائية والقسم الاستشاري للفتوى والتشريع بموجب المادة 45 من قانون مجلس الدولة منوط بها تحضير مشروعات القوانين إلا أن افتقار هاتين المؤسستين للكوادر الكافية والمدربة وقف عائقاً دون قيامها بواجبها القانوني.

وخلافاً لهذه النصوص القانونية فإن كل وزارة تقوم بتشكيل لجان خاصة لكل مشروع قانون يختلف أعضاؤها في الوزارة الواحدة حسب مشروع القانون دون وجود معايير محددة لاختيار أعضاء اللجان سوى أنهم من ذوي الاختصاص في موضوع التشريع أو من القانونيين الحائزين على مؤهل علمي عال أو معنيين بالقانون بشكل أو بآخر وفي أحسن الأحوال يقوم بعض أعضاء اللجنة بطرح مشروع تشريع منسوخ من دولة عربية أخرى تختلف بيئتها وظروفها والمشكلة المطلوب حلها عنها في سورية يتداوله ويناقشه الأعضاء لسنوات عديدة استناداً إلى المعلومات الشخصية والتجارب الخاصة لكل منهم دون اتفاق على قواعد وصيغ مشروع التشريع، بل ويهيمن بعض أعضاء اللجنة على جلسات المناقشة ويفرض آراءه بالاستناد لمرتبته العلمية أو مركزه الوظيفي أو الشخص الذي يدعمه.

وبعد انجاز اللجنة لمهامها قد يطلب الوزير المعني من صديق يثق بخبرته مراجعة مشروع التشريع فيُدخل هذا الصديق تعديلات بشكل مجتزأ دون معرفة التفاصيل التي دعت اللجنة إلى الموافقة على مشروع التشريع، ويمر بعد ذلك مشروع التشريع في مجلس الوزراء بطريقه إما إلى مجلس الشعب حيث يناقشه أعضاء اللجان الخاصة أو تحت القبة أو يأخذ المشروع الطريق المختصر إلى رئاسة الجمهورية لإصداره بمرسوم تشريعي، حيث تُدخل التعديلات التي تناسب مصالحهم فيصدر التشريع كلوحة الموزاييك مختلفة الألوان والأشكال والقياسات، وبكل الحالات فإن أياً من أعضاء اللجان أو رجال السياسة الذين يعدّون مشاريع القوانين أو يُدخلون تعديلات عليها لا يتمتعون بمهارات الصياغة وأصولها التي تمكنهم من إعداد أو مراجعة مشروع تشريع فعال يحقق الغاية المرجوة.

لذلك نجد عند التطبيق العملي للتشريع أنه لا يحقق الغاية المرجوة، أو قد يناقض تماماً ما أراد واضعوه منه أو تتعارض أحكامه فيما بينها أو مع تشريع نافذ آخر أو يكتنف على أخطاء في الشكل والمضمون أو غير قابل للتنفيذ فيختلف التفسير والتطبيق ويتطلب مراجعته بعد فترة وجيزة من صدوره، مما يؤثر على استقرار المراكز القانونية ويفقد المتعاملين الثقة في شؤونهم المستقبلية.

الضرائب على «الكبار».. خط أحمر

■ عشتار محمود

يثير الفضول مستوى "اللامبالاة" التي تجعل القرارات الحكومية في ظل الأزمة شديدة الانحياز لمصلحة الكبار وشديدة الجور على أصحاب الدخول البسيطة في انسحاب "غير هادئ" لجهاز الدولة من أغلب بقايا أشكال الدعم الحكومي الذي كان يصب بشكل غير مباشر في تحسين طفيف لمستوى الأجور المنخفض في سورية.. ما يثير الفضول ليس القرارات فقط.. فقد أصبح من الواضح لكل السوريين أن جهاز الدولة والبرنامج الاقتصادي للقائمين عليه هو لمصلحة قوى السوق الكبرى أينما وجدت «داخل الجهاز أو خارجه او في الربط بينهما / الشرعية وغير الشرعية منها»، وإنما يزيد الوضع استفزازاً هو "الجرأة" التي تسم السلوك الحكومي الليبرالي في الأزمة الذي يبدو كمن يسارع لإثبات التوجه الليبرالي واضعاً الاعتبارات "الشعبية" خلفه، أو لا يضعها على الإطلاق..

ففي سورية 2013 وخلال الأزمة وفي أسبوع واحد ترفع الحكومة جزءاً من الدعم على مادة من المحروقات وتجهز لمواد أخرى بحجة نقص الموارد، وتقدم بمراسيم إعفاءات عن فوائد وغرامات لمكلفي ضرائب الأرباح لدواعي الأزمة ذاتها..

فالأزمة ذاتها تتحول لذريعة للأخذ من أصحاب الأجور، وتقديم التسهيلات لأصحاب الأرباح..

الإعفاءات.. مراسيم متكررة

ليس مستجداً على الحكومات السورية المتعاقبة أن تقوم بتنفيذ المراسيم المتكررة التي تعفي الضرائب على الأرباح وغيرها من الفوائد والغرامات فقد تكررت الإعفاءات على المتأخرين فالمرسوم التشريعي رقم /67/ الصادر بتاريخ 2013 هو تمديد للعمل بالمرسوم التشريعي رقم /16/ الذي أعفى المكلفين الضريبيين من الفوائد والغرامات والجزاءات المترتبة قانونياً على تأخرهم عن الدفع عن أعوام 2011 وما قبلها ويسبقهما المرسوم رقم /45/ لعام 2005.. وما على المكلفين إلا التأخر وانتظار مراسيم الإعفاءات التي تحولت إلى عرف في الاقتصاد السوري.

مرسوم الإعفاء الأخير تمديد للإعفاءات والغرامات المترتبة عن تأخر المكلفين الضريبيين، وسنحدد بعض الجهات المكلفة التي أشير إليها في التعليمات التنفيذية للمرسوم الصادرة من وزارة المالية يشير إلى إعفاء للجهات التالية ننتقيها من ضمن جملة المكلفين المعفيين:

- مكلفو ضريبة دخل الأرباح الحقيقية عن أعوام 2011 وما قبل من جميع الفوائد
- مكلفو ضريبة الدخل المقطوع وضريبة ريع رؤوس الأموال المتداولة، مزاولو مهنة البيوع العقارية، المنشآت السياحية التي ذكرت في التعليمات التنفيذية هي الفنادق من المستوى الدولي والدرجات الممتازة والدرجة الاولى والدرجة الثانية والمطاعم من الدرجة الدولية والممتازة، والدرجتين الأولى والثانية حسب تصنيف وزارة السياحة إضافة الى الملاهي من جميع الدرجات حسب تصنيف وزارة السياحة.

يعفى كل هؤلاء المكلفون الضريبيون من كل الفوائد والجزاءات والغرامات غير المسددة والمترتبة عليهم والتي تصل إلى 10% من قيمة الدخل المفروض عليه ضريبة والإعفاء يشمل كل الأعوام السابقة وليس حصراً في فترة الأزمة، وذلك إذا ما سددوا الضريبة أو الرسم لغاية 2013/12/31.

كبار التجار.. والحرفيون سواسية!!

يضاف إلى ذلك سياسة ضريبة الدخل المقطوع التي تجعل كبار التجار، والحرفيين الصغار مكلفين بالآلية والطريقة ذاتها، التي تعتمد على موظفين حكوميين وبعملية تقديرية تجعل وفق بيانات صاحب دخل شهري مليون ل.س، بضريبة تقديرية 10 آلاف ليرة سورية، حيث ردت المالية وهيئة الضرائب والرسوم طلب اتحاد الحرفيين بتخفيض ضريبة الدخل المقطوع للحرفيين كحالة خاصة وذلك في الشهر الثالث من العام الحالي، متذرعة بعدم وجود صك تشريعي، أي أن الحرفيين ينتظرون، يحتاجون مرسوماً لأخذهم كاستثناء يميز بينهم وبين التجار في تصنيفات ضريبة الدخل المقطوع، ولم يأت هذا المرسوم بعد، بينما أثنى التجار على تأخير عمليات إعادة تصنيف مكلفي الدخل المقطوع التي تتم كل ثلاث سنوات..

التهرب الضريبي

كانت تقديرات التهرب الضريبي في سورية تحسب بمتوسط 150 مليار ل.س سنوياً، والإعفاءات هي جزء من مسببات عملية التهرب، بالإضافة إلى الطيف الواسع لمكلفي ضريبة الدخل المقطوع، وبينما بلغ رقم التهرب الضريبي المقدر لعام 2011 بمقدار 200 مليار ل.س، فإن تقديرات الرقم تتضاعف خلال الازمة لتبلغ في عام 2013: 400 مليار ل.س بحسب خبراء اقتصاديين، وهي أكبر من ايرادات الضريبة التقديرية في موازنة عام 2012البالغة 242 مليار ل.س

ماذا عن أثرياء سورية في 2013.. ألا يستحقون مرسوم؟!

تستطيع دولة في أزمة بحجم الأزمة السورية، كما تعفي بمرسوم العديد من أصحاب الربح، أن تعوض خسائر إيراداتها الضريبية بضريبة نوعية بحجم أزمة وبمرسوم جمهوري أيضاً.. فالإعلان الذي "لم تخمد ناره بعده" عن كون 205 سوريين يملكون 22 مليار دولار، والذين يضعون سورية في المرتبة الأولى بعد دول الخليج من حيث تركز الثروات فيها.. كل هذا يتيح التفكير بضريبة على الثروات..

- **5% فقط من ثروات الـ 205 تحقق ايراد: 1 مليار دولار = 180 مليار ل.س**
- **10% فقط من ثروات الـ 205 تحقق ايراد: 2 مليار دولار = 360 مليار ل.س**

ملاحظة: ووفرت من رفع أسعار المازوت الأخير 187 مليار ل.س، ورفعت مستوى الأسعار بمقدار 28%

الحمضيات.. تكاليف إنتاج في طرطوس

■ قاسيون

تبلغ التوقعات لإنتاج محافظة طرطوس من الحمضيات إلى 214 ألف طن في الموسم الحالي، ومن السهل الجنوبي للمحافظة حيث يتركز إنتاج الحمضيات نستطيع أن نقدر وسطي تكلفة الإنتاج التي يتحملها المزارعون في ظل المتغيرات الكبيرة في الأسعار التي تفرضها ظروف الأزمة..

التكاليف المباشرة للكغ

العبوات	8 ل.س/كغ بارتفاع بنسبة 300% عن سعر قبل الأزمة 2 ل.س/كغ	عبوات الفلين او الصناديق البلاستيكية مصنوعة من المشتقات النفطية وتشكل نسبة 61% من التكاليف المباشرة، مستوردة من دول الخليج بشكل مباشر سابقاً، وعن طريق لبنان والأردن حالياً ويتحكم بتجارتها وكلاؤهم من القطاع الخاص في كلتا الحالتين.
أجور النقل ضمن المحافظة	2 ل.س/كغ	بلغت أجور النقل إلى المحافظات الأخرى حوالي 50 ألف ل.س/طن إلى دمشق أي بارتفاع 10 أضعاف عن الكلفة الوسطية السابقة 5000 ل.س وذلك لارتفاع أسعار المحروقات والأوضاع الأمنية.
أجور عمال القطاف	2–3 ل.س/كغ	قطاف حوالي طن من الحمضيات يحتاج حوالي 4 عمال بأجرة عمل يومية 500–700 ل.س

التكاليف الأولية ومستلزمات الإنتاج

تختلف إنتاجية الدونم من الحمضيات بشكل كبير من موسم لآخر وبحسب مستوى العناية وحجم الأشجار والظروف الطبيعية المؤثرة على الموسم، لذلك سنضع تقديرين لإنتاجية الدونم:

إنتاج بمتوسط أدنى:
دونم حمضيات
«40 شجرة»
2 طن من الحمضيات.

إنتاج بمتوسط أعلى:
دونم حمضيات
«40 شجرة»
4 طن من الحمضيات.

مستلزمات الإنتاج	كلفة الكغ / متوسط الإنتاج		
	أدنى	أعلى	
الأدوية والمبيدات	2,5 ل.س/كغ	1,25 ل.س/كغ	5000 ل.س تكلفة أدوية للدونم
التغذية «سماد عضوي وكيماوي»	2,5 ل.س/كغ	1,25ل.س/كغ	5000 ل.س تكلفة سماد للدونم
أجور التقليم «موزعة على عامين»	2,5ل.س/كغ	1,25ل.س/كغ	تتم عملية التقليم كل عامين وتكلف 10 آلاف ل.س بأجور عمال وسطية 1500 ل.س/ ليوم العمل
الري	1,5 ل.س/كغ	1 ل.س/كغ	

ملاحظات حول الري

تتم عمليات الري إما عن طريق شبكات الدولة بتكلفة رمزية تبلغ 1500 ل.س/ للدونم، أو عن طريق الآبار بمحركات الديزل او المحركات الكهربائية والتي تضاعف التكلفة، والتكلفة المحسوبة هي متوسط ما بينها.

شبكات الري بالتنقيط المكونة من أنابيب بلاستيكية ارتفعت تكاليفها من 5000 ل.س/ للدونم في عام 2010 إلى 15 ألف ل.س/ للدونم في العام الحالي، أي بمقدار ثلاثة أضعاف، لا تعتبر من التكاليف المشتركة بين أغلب المزارعين، بالإضافة إلى أنها تركب لمرة واحدة وتكلفتها توزع على عدة مواسم فتم إهمالها من تكلفة إنتاج الكغ.

إجمالي التكلفة الكغ من الحمضيات في موسم 2013
بالحد الادنى: 17,75 ل.س/كغ
بالحد الاعلى: 22 ل.س/كغ

«الأضحى» من أسواق دمشق..

■ أروى المصفي

تميزت أسعار دمشق في العيد هذا العام بقدرتها على إفراغ المحال التجارية ليس من بضاعتها بل من زبائنها، الذين وجدوا في الملابس المتراكمة والعشوائية التوضع والتنوع فوق الأرصفة، ملاذاً من لهيب أسعار الملابس داخل المحال التجارية، فكساء شخص واحد وببدلة واحدة يكلف أكثر من راتب الموظف الحكومي بكثير، في حين اعتاد الناس بالسنوات السابقة وكما كل عيد، شراء ملابس جديدة لكل فرد من العائلة كطقس من طقوس هذه المناسبة.

«بدلة» العيد..

في جولة على سوقي الحمرا والصالحية في دمشق سجلت قاسيون الأسعار التالية لأنواع الملابس المتباينة..

نوع القطعة	السعر	ملاحظة
كنزة نسائية	3000 ل.س	
بنطال نسائي	5000 ل.س	
حذاء نسائي	تجاوز 2500ل.س	
جاكيت نسائي	9000 ل.س	في المحال المعروفة لم يقل عن 15000ل.س
قميص رجالي	2500 ل.س	
بنطال رجالي	4500 ل.س	
حذاء رجالي	2500 ل.س	في بسطات سوق الصالحية كانت تباع 8500 وما فوق بالمقابل بلغ في بسطات الأسواق الشعبية بـ 1700
جاكيت رجالي قطن	4500 ل.س	في المحال المشهورة المطري 19 ألف ل.س والصوف السبور شيك 6700 ل.س
جاكيت ولادي	10آلاف ل.س	
بيجاما ولادي	1500 ل.س	
الطقم الولادي	4000 ل.س	

تبلغ تكلفة طقس «بدلة عيد» جديدة لكل شخص في عائلة من خمسة أشخاص حوالي 80 ألف ل.س لتبلغ مع الحلويات والطعام حوالي 100 ألف ل.س

المستعمل هو الملاذ..

شكلت أسواق الملابس المستعملة «البالات» الخيار الأفضل، حيث أن الأسعار التي يمكن للعائلة أن تجدها في البسطات ومحلات البالة أنسب لهم ولدخلهم المحدود، فالكنزات النسائية على بسطات التصافي أو البالة تراوح سعرها بين 250–500 ل.س، وبالنسبة للكنزات الصوفية فهي تباع بسعر 1500 ل.س، أما الملابس الولادي فكانت تباع على البسطات بسعر ألف ليرة للقطعة الواحدة..

وبالعودة إلى أسعار العام الماضي أو قبله بسنوات، فالأسعار تضاعفت لمرتين أو ثلاث بالنسبة للملابس حيث كان مبلغ 8000 ل.س كفيل بشراء "بدلة عيد" كاملة لشخص واحد «حذاء، جاكيت، بنطال، كنزة..»

حلويات العيد

ارتفع سعر كيلو "البيتفور" الذي كان قبل العيد حوالي 450 ل.س، إلى 600 ل.س في العيد، كما طرأ ارتفاع على أسعار بعض أنواع الشوكولا التي كانت تباع في عيد الفطر أي قبل شهرين بين 800–1000 ل.س/ كغ، ليصبح سعر الكيلو في عيد الأضحى 1400 ل.س فما فوق، كذلك بالنسبة للحلويات العربية مثل البقلاوة التي بلغ سعر الكيلو منها 1600 ل.س تقريباً...

أما الحلويات المعدة بالمنزل فقد ارتفعت تكاليفها أيضاً بمقدار الضعف، وخاصة المصنوعة من المكسرات مثل الجوز الذي وصل سعره حالياً إلى 3 آلاف للكيلو الواحد، فضلاً عن ارتفاع سعر الطحين والسمنة والمستخدمة في صناعة الحلويات بشكل أساسي..

الخضروات.. ليست بمأمن

أما من قرر الامتناع عن تكاليف العيد الاستثنائية وتجاهل قدومه وإهمال ممارسة طقوسه، فإنه لم يسلم أيضاً حيث ارتفعت أسعار المواد الغذائية بمستويات عالية من خضروات وفواكه ولحوم حيث استمرت الأسعار بالارتفاع يومياً مع اقتراب العيد، فعلى سبيل المثال تراوح سعر كيلو الخيار قبل العيد بحوالي عشرة أيام بين 150–180 ل.س فيما وصل سعره مع أول أيام العيد إلى 235 ل.س، أما كيلو التفاح فكان سعره حوالي 130 ل.س، أما في العيد فوصل سعره إلى 190 ل.س، وبالنسبة لأسعار شرحات الدجاج كان قبل العيد حوالي 1100 ل.س/ كغ، ومع بدء العيد أصبح 1500 ل.س..

وبحسبة مبسطة، تصل تكلفة عيد الأضحى للعائلة الواحدة المكونة من خمسة أشخاص حوالي 80 ألف ليرة للملابس فقط، فيما تتجاوز الـ100 ألف إذا أضيف لها ثمن الحلويات والطعام والشراب خلال أيام العيد، دون نسيان تقاليد العيد وعاداته التي تتضمن اصطحاب الأولاد إلى ساحات الألعاب وشراء الهدايا لهم وإعطاء «العيدية» لأطفال الأقارب..

طقس يقترب من الزوال..

«العيد الكبير» أوعيد الأضحي المستمد اسمه من الطقس والركن الرئيسي فيه وهو تقدمة الأضاحي التي جرت العادة على شراء ذبيحة من الغنم غالباً أو من لحم العجل، الطقس المكلف يقترب من الزوال اليوم او يتم بمساهمة مجموعة كبيرة من العائلات، او ينحسر لينحصر في طبقات اجتماعية محددة، حيث ارتفع سعر كغ لحم الغنم إلى 800 –1200 ل.س/كغ بين المحافظات المختلفة ليصل سعر ذبيحة الغنم إلى 50 ألف ل.س، في حين سعر ذبيحة العجل بوزن 200 كغ بلغ 420 ألف ل.س، وبالتالي استغناء الكثير من العائلات عنها في ظل الضائقة المالية التي تعانيها الأسرة السورية منذ حوالي السنتين. .

تكاليف «العيد الكبير» الاستثنائية..
لأسرة «معيدة»

أسرة من خمسة أشخاص في سورية 2013 تريد أن تمارس طقوس العيد الرئيسية تتكلف بأسعار وسطية:

الملابس 80 ألف ل.س

الحلويات والطعام «عزائم» 20 ألف ل.س

الأضحية «غنم» 50 ألف ل.س

150 ألف ل.س التقدير الوسطي للكلفة الاستثنائية لعيد الأضحى في سورية عام 2013 وهي تشكل ما يزيد عن 650% من متوسط أجور السوريين البالغ 20 ألف ل.س..

أي يحتاج موظف سوري ومعيل لأسرة إلى أن يجمع رواتب 7 أشهر ونصف "ليعيّد" مع أسرته وفق التقاليد السورية، التي إذا استمرت الأوضاع على هذه الحال ستتحول إلى تقاليد بائدة، هذا إذا لم تصل..

الآس.. طلب متزايد

زيارة المقابر في الأعياد كطقس يتكرر في صبيحة كل عيد، لم تتركه السوق كذلك مساحة للهدوء بعيداً عن استفزازها المستمر، فنبات الآس «الريحان» الذي يوضع على "قبور الراحلين" في هذه المناسبة أيضاً طالته ارتفاعات الأسعار.. لتصبح الكيلوات الثلاثة التي يحملها السوريون معهم إلى المقابر "أثقل" حيث ارتفع السعر من 25 ل.س للكيلو في الأضحى الماضي، وصولاً إلى 75 ل.س للكيلو في عيد الفطر في العام الحالي، وصولاً إلى سعر هذا العيد 100 ل.س للكغ، في مفارقة تدفع للتساؤل ما الذي تغير ليرتفع سعر الآس؟ هل هو الدولار؟! العقوبات على استيراد الريحان!! بل ربما الطلب المتزايد على نبات الراحلين خلال الأزمة..

الإصرار على تخفيض الدولار..

والأسعار في عهدة التجار!

على امتداد عام ونصف، والدولار يحَمّل فوق طاقته، فهو المسؤول الأوحد عن الارتفاع الشامل في الأسعار، وهذا ما جعل انخفاضه حلماً راود السوريين طوال هذه الفترة، على أمل انعكاس ذلك على لقمة عيشهم بالدرجة الأولى، إلا أن انخفاض الدولار لم ينعكس على الأسعار

على الرغم من ثباته النسبي، وميله إلى الانخفاض طوال قرابة ثلاثة أشهر، ولهذا يتساءل كثيرون: لما الإصرار الحكومي على تخفيض الدولار بينما تركت الأسعار في عهدة التجار؟! ولمَ نجحوا في الحد من تأثير السوق السوداء على صرف العملة الوطنية، وذلك عبر إغلاق العديد من شركات الصرافة الكبرى المتلاعبة في السوق؟! أم أنهم أصبحوا «ورقة محروقة» و«كبش فدا» لحيتان أكبر منهم هربوا أموالهم إلى خارج البلاد طوال أشهر الأزمة!! في الوقت الذي يصرون فيه على استخدام تعابير «تجار الأزمة» لتشخيص حالة الفلتان في الأسواق دون الكشف عن هويتهم وفضحهم، وكأنهم أشباح؟!

مستويات نهب أعلى

المنطق الاقتصادي يقول بارتباط الدولار بالأسعار، وهذا ما كررته الفعاليات التجارية والاقتصادية والناطقون بأسمائهم طوال فترة الأزمة، وهذا يعني، إما أن يكون التأثير كلياً أو جزئياً، وفي الحالتين، فإن الأسعار ستتأثر تراجعاً أو ارتفاعاً بالدولار، إلا أن هذا لم يحدث إلا في حالات ارتفاع الدولار، وهذا ما بات معروفاً، والذي لم يكن بالمفاجئ، فخلال العقود الماضية، سعت كل القرارات والإجراءات الحكومية إلى تنحية القوانين الاقتصادية المنظمة للأسواق جانباً، والتي لم تكن بالفاعلة أساساً، لتنشئ شبكة من حيتان الأسواق، من المحتكرين للسلع والمواد أو للعقارات أو سواها عوضاً عنها، هم من كانوا يحددون الأسعار، وهذا ما يحصل حالياً، ولكن بمستويات نهب أعلى لجيوب السوريين ومداخيلهم، فالقضية ليست وليدة اللحظة، بل نتاج تركيبة اقتصادية سعى كثيرون من الفاعلين في صناعة القرارات الاقتصادية وإقرارها لإنتاجها، وجعلها أمراً واقعاً لا مفر منه..

تجربة «ناجحة».. يأملون مواصلتها

كثيرٌ هم من ينظرون اليوم إلى تخفيض سعر الدولار في السوق السوداء على أنه تجربة ناجحة، ويأملون إسقاطها مجدداً على أسعار السلع والمواد، الغذائية منها بشكل أساسي، فالمواطن ينتظر من أصحاب القرار الاقتصادي حملة على كبار التجار الناهبين للقمة عيشهم، والذين يأكلون «الأخضر واليابس» أسوة بالحملة التي طالت شركات الصرافة، والتي تركت تأثيراً إيجابياً على مستويات صرف الدولار، حتى وإن كان هذا التأثير مؤقتاً بحسب توقعات العديد من المتابعين، ولهذا لا بد من سؤال الأوساط الحكومية والأجهزة الأمنية، وكل الجهات الرسمية التي تدعي دوراً في تخفيض سعر الدولار: لما نجحتم في تخفيض الدولار وفشلتم في لجم الأسعار حتى الآن؟! وما الفائدة التي جناها السوريون بعمومهم من وراء هدركم لمئات الملايين من الدولارات بهدف تخفيض سعر الصرف؟! ألم يكن من الأجدى صرفها في مجالات أخرى علها تنعكس إيجاباً على حياة الفقراء وأصحاب الدخول المحدودة؟! ولما لم تستثمر الحكومة تلك الملايين في استيراد السلع والمواد الغذائية علها تكفل تخفيض الأسعار، وخلق منافسة فعلية في الأسواق؟! لا بل إن السؤال الأهم: لمَ نجحوا في معرفة شركات الصرافة المخالفة وتوقيفها عندما أرادوا بينما تُركَ الدولار شهوراً طويلة بأيدي المتلاعبين به وبالأسعار على حد سواء؟!

«الدعم الاجتماعي».. مخصصات مجهولة المصير!

على خلاف ما نصت عليه الموازنة العامة للدولة في عام 2013 من زيادة في مخصصات الدعم -على الورق- بنسبة تزيد عن الـ 32,6%، أتت القرارات الحكومية اللاحقة لتعكس تقليصاً كبيراً في حجم هذا الدعم، على الرغم من ضروراته الملحة والإضافية في ظل الأزمة الحالية، وما جرى في السابق يتكرر اليوم، فالحكومة وافقت على زيادة اعتمادات الدعم الاجتماعي في مشروع موازنة العام القادم «214» بنسبة تزيد عن الـ 20%، وبزيادة نحو 103 مليار ليرة..

عدة قرارات اتخذتها الحكومة تتصل برفع أسعار المشتقات النفطية منذ إقرارها زيادة مخصصات الدعم في موازنة عام 2013، عبر رفع سعر ليتر المازوت بقرارين منفصلين إلى 60 ل.س، وزيادة سعر مادة البنزين على مرحلتين إلى 80 ل.س للتر، وأخر تلك الحلقات رفع سعر طن الفيول من 13500 ل.س إلى 50 ألف في شهر أيار من عام 2013، أما مقدمات زيادة موازنة عام 2014، فقد بدأت برفع سعر البنزين إلى 100 ل.س للتير الواحد، ورفع سعر كيلو الرز والسكر المقنن بنسبة 67% إلى 25 ل.س للكيلو الواحد، ويبدو أن مسبحة زيادة الأسعار ستستمر في الوقت الذي تتزايد فيه أعداد المحتاجين لمساعدات غذائية في سورية، والمقدرين بالملايين حالياً، ولهذا نسأل: ما هو مبرر زيادة حصة الدعم الاجتماعي في موازنة عام 2014، وقبلها في عام 2013 مع كل تلك القرارات المرتبطة برفع أسعار المواد المدعومة؟! أم أن تلك الزيادة الورقية مجرد "فقاعة إعلامية" لإيهام السوريين بدور حكومي غائب في حماية لقمة عيشهم؟! وأين يتم صرف تلك المخصصات ما دام الهجوم على المواد المدعومة سياسة حكومية ثابتة؟!

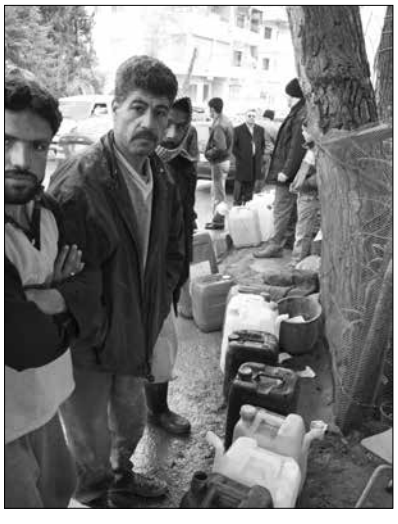

زائد ناقص

«المواطن بوصلة الحكومة»!

أشار وزير النفط والثروة المعدنية المهندس سليمان العباس إلى أن المواطن بوصلة الحكومة فيما يتخذ من قرارات إذ لا بد من التعاون والتكامل بين الدولة ومواطنيها، وخاصة في ظل الظروف الراهنة..

وأتى حديث وزير النفط تعقيباً على اتخاذ الحكومة قرار زيادة سعر ليتر البنزين إلى 100 ليرة سورية، حيث اعتبر أنه «لا يشكل تراجعا عن سياسة الدعم، وأن الحكومة تدعم مادة البنزين حاليا»..

العبرة بالتطبيق

أصدر وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك سمير قاضي أمين القرار رقم 1585 القاضي بتحديد الحد الأقصى للربح لهوامش ربح شريحة مهمة من السلع والمواد الأساسية، وتحديد الحد الأقصى للربح في إنتاج أو استيراد بعض المواد بكل أنواعها ومسمياتها ولكل حلقات الوساطة التجارية بما يتراوح بين 2% و12%.

«إستراتيجية زراعية»

طالب الخبير الزراعي عبد الرحمن قرنفلة مستشار اتحاد غرف الزراعة الحكومة بضرورة البدء بوضع إستراتيجية لتحسين استخدام المخلفات الزراعية لتربية الحيوانات، باعتبار أن سورية تنتج بالمتوسط سنوياً 13 مليون طن من المخلفات الزراعية.

«حط ايدو ع الجرح»

أوضح وزير المالية الدكتور إسماعيل إسماعيل أن مشكلة الصرافات تعود إلى صعوبة تأمين القطع التبديلية من جهة، ولقدوم أعداد من أبناء ريف دمشق إلى العاصمة لسحب رواتبهم نتيجة تخريب صرافات ريف دمشق على يد المجموعات الإرهابية المسلحة، مطالبا المواطن بتفهم الظروف التي نمر بها والتعامل مع الخدمات العامة بمرونة أكثر..

«3000 طن بطاطا»

أعلن خالد سند «مدير فرع مؤسسة الخزن والتسويق في دمشق» أن البطاطا هي من ضمن المواد التي يفترض تأمينها بصورة مستمرة لمستودعات المؤسسة، وآخر عقد وقع مع "تاجر وطني" هدفه ليس الربح! لاستجرار كمية 3000 طن من البطاطا من أوكرانيا، البطاطا التي تسعر بـ 130 ل.س/كغ بالنشرة التموينية الأخيرة ذات الأسعار المرتفعة، تباع بحسب سند أيضاً بسعر 80 ل.س في المؤسسة.

جميل: يوجد توافق دولي لعقد جنيف-2 في تشرين الثاني

عقد د. قدري جميل، أمين حزب الإرادة الشعبية، وعضو رئاسة الجبهة الشعبية للتغيير والتحرير، ونائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية، مؤتمراً صحفياً يوم الخميس 2013/10/17، في مقر وكالة نوفوستي للأنباء خلال زيارته لموسكو ضمن وفد من الجبهة الشعبية للتغيير والتحرير لبحث سبل الخروج من الأزمة السورية مع المسؤولين الروس والوقوف على سير التحضيرات لمؤتمر جنيف-2.

د.جميل الذي أكد أن جنيف–2 هو الخيار والأداة الوحيدة المتوفرة حالياً لحلحلة الأزمة السورية، مطالباً الجهات الرافضة لعقده بتقديم بدائل، قال في مستهل المؤتمر إنه ود.علي حيدر قدما إلى موسكو باسم قيادة الجبهة الشعبية للتغيير والتحرير، بدعوة من وزارة الخارجية الروسية، «حيث أجرينا لقاءات هامة ومفيدة، أهمها مع السيد ميخائيل بوغدانوف نائب وزير الخارجية والممثل الشخصي للرئيس الروسي في الشرق الأوسط».

«جنيف» والفكرة الأساسية

وأضاف: «الفكرة الأساسية في جنيف هي تشكيل حكومة موسعة، البعض يسميها حكومة ائتلافية، والبعض يسميها حكومة وحدة وطنية، البعض حكومة انتقالية.. وبغض النظر عن التسميات فإن الجوهر واحد هو حكومة واسعة الطيف، المهم أن تضم كل الأطراف الموالية والمعارضة» موضحاً أن أول من طرح فكرة هذه الحكومة كانت الجبهة الشعبية للتغيير والتحرير في تشرين الثاني 2011 «واليوم نحن مسرورون أن قوى عديدة ليس في سورية وحدها بل في العالم تتبنى هذه الفكرة التي اقتربنا جداً من تحقيقها، وعلى هذا الأساس عقدنا المؤتمر الثاني للجبهة الشعبية قبل قدومنا إلى موسكو بأيام ووضعنا برنامجنا اللاحق للعمل في حكومة الوحدة الوطنية وما بعدها»، مشيراً إلى أنه من المهم «أن يقترب تيار سياسي من تحقيق هدفه في مدة عامين وهي نادرة في الحياة السياسية بالتاريخ وبالعالم».

وحول مؤتمر جنيف ذاته قال جميل: «اليوم بات واضحاً أن هناك من يريد انعقاد جنيف–2 وهناك من لايريد، وهناك من يتوقع انعقاده وهناك من لايتوقع انعقاده، بغض النظر عن هذه المواقف المتباينة أصبح جنيف في الحقيقة مالىء الدنيا وشاغل الناس... لماذا؟ لأنه حتى هذه اللحظة ليس هناك بديل لخيار جنيف، لم يطرح أحد بديلاً أفضل من الخيار المطروح، وإذا كان هناك بديل أفضل فنقول لكل من لايتوقع ولايريد انعقاده، قدموا لنا بديلاً، فالوضع الحالي في سورية يجب ألا يستمر، ومن المستحيل أن يستمر، فمن الضار أن يستمر النزيف الداخلي، والقتال الداخلي والضحايا ومعاناة المشردين وتخريب البنية التحتية وتخريب الاقتصاد وتراجع مستوى معيشة السوريين»، موضحاً أن «هذا الوضع أصبح مأساويا وكارثياً وممنوع استمراره«..» ولكن رفض انعقاد جنيف أو عرقلة الذهاب إليه دون تقديم بديل يعني استمرار العنف في سورية وإحراقها من الداخل، وهذا أمر غير مسموح به من السوريين».

الحكومة المنبثقة عن «جنيف» أداة وليست هدفاً

وبخصوص الحكومة المرتقبة كنتيجة لمؤتمر جنيف قال جميل: «إن الحكومة التي نتكلم عنها هي ليست نهاية المطاف، هي مجرد أداة للوصول إلى جملة من الأهداف، الهدف الأول إيقاف التدخل الخارجي، والثاني إيقاف العنف والثالث إطلاق العملية السياسية، وهذه سلسلة مترابطة من الأهداف وكل هدف منها يوصل إلى الهدف اللاحق».

وأوضح: «إذا كان البعض لايريد جنيف ويتهمه «كمؤتمر» أنه شكل من أشكال التدخل في الشؤون السورية، فالواقع أن العكس هو الصحيح لأن مهمة جنيف الأساسية هي إيقاف التدخل الخارجي، وهي الخطوة الأولى التي يجب أن تتم، ولامعنى لجنيف دون ذلك، وإن إيقاف التدخل الخارجي بالتوافق مع بدء عملية سياسية في البلاد هو أمر ليس ضاراً من حيث المبدأ، ولكن المهم والأهم هو إيقاف التدخل الخارجي، فلقد تدخلت كل القوى العالمية والإقليمية في سورية والنتيجة لم تستطع تحقيق الأهداف السياسية، وبالتالي حدث الخراب الذي نراه».

الغرب.. و«الحزب القائد المعارض»

جميل الذي أكد أن الكل يجب أن يفهم أن المخرج من الأزمة هو مخرج سياسي لفت إلى أن أحد إشكالات جنيف هو شكل وآلية تمثيل المعارضين، من سياسيين ومسلحين. وحول ذلك أشار: «نحن لا نفهم موقف بعض القوى الغربية التي تريد أن تنصب على الشعب السوري ممثلاً شرعياً ووحيداً متمثلاً بإحدى قوى المعارضة! أولاً لأن الواقع غير ذلك– فالواقع يقول إن الشعب متنوع بتأييده لأنواع مختلفة من المعارضات، ولا يستطيع أحد أن يقول اليوم إنه يمثل الشعب السوري لأن هذا الشعب حتى هذه اللحظة لم يسأله أحد، وليس هناك معيار أو مقياس موضوعي حول تأثير المعارضات على الشعب. الحديث يجري عن افتراضات وتوقعات حول قوة هذه المعارضة أو تلك... لكن أحداً لم يسأل الشعب السوري عبر صندوق الاقتراع بشكل شفاف ونزيه وحر» لافتاً إلى أن مهمة حكومة الوحدة الوطنية الذهاب إلى صندوق الاقتراع النزية والشفاف وغير المزور لتعرف ماذا يريد الشعب السوري، ومنتقداً «محاولات البعض في الغرب الذين لا يتكلمون إلا عن الديمقراطية والحريات جر سورية إلى الخلف، إلى حكم الحزب الواحد وإلى مفهوم الحزب القائد من جديد، ولكن بالعكس» في إشارة إلى تغيير المادة الثامنة في الدستور السوري الجديد وتركيزها على التعددية السياسية في البلاد في وقت يحاول فيه الغرب تنصيب جهة سياسية في معارضة الخارج بعينها «ممثلاً وحيداً ليس للمعارضة فحسب بل للشعب السوري» بأسره..

وقال د. قدري جميل إنه يوجد توافق دولي على عقد مؤتمر جنيف–2 لتسوية الأزمة السورية على الأرجح في الفترة بين 23 و24 تشرين الثاني المقبل.

ما الذي سيبحثه «جنيف»؟

ورداً على سؤال لأنباء موسكو عن تصور الجبهة الشعبية للتغيير والتحرير لآلية عمل الحكومة المرتقبة في ظل القيادة السورية الحالية، وإمكانية أن تكون ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب السوري قال جميل: «ينبغي علينا أولاً أن نعلم أن النظام في سورية رئاسي– رئاسي، وليس رئاسياً– برلمانياً، وأن الجبهة الشعبية تطالب بأن يصبح النظام في سورية رئاسياً– برلمانياً، أما بالنسبة للحكومة فيجب أن تكون توافقية بتشكيلها وقراراتها وينبغي أن تتمثل فيها جميع الأطراف. والتوافقية هنا تعني أن يتم التفاهم مسبقا حول نسب تشكيل الحكومة وطرق أخذ القرارات فيها، وهي بلاشك ستكون مركز قرار، أما موضوع حجم صلاحيات الحكومة وحجم صلاحيات رئيس الجمهورية فسيبحث في جنيف»، لافتاً إلى أن الدستور السوري الحالي يقول إن صلاحيات الحكومة الدستورية كاملة.

نقول لكل من لايتوقع «جنيف» ولايريد انعقاده.. قدموا لنا بديلاً!

وقف التدخل الخارجي يلغي وجود المقاتلين الأجانب

كما جدد جميل التأكيد على استحالة الحل العسكري في سورية، مشدداً على أن هذا الطرح «ليس استخفافاً بأحد، وإنما من منطلق الفهم والإدراك للتوازن الموضوعي القائم على أرض الواقع»، داعياً في الوقت نفسه جميع أطياف المجتمع السوري موالاة، ومعارضة، مسلحين وغير مسلحين للتحالف لاجتثاث من أسماهم «الغزاة الأجانب».

ورداً على سؤال فيما إذا كانت جبهة التغيير والتحرير تصنف مقاتلي حزب الله اللبناني ضمن قائمة الغزاة الأجانب لسورية قال جميل: «ليس سراً أن حزب الله يشارك في العمليات القتالية في سورية، وليس هو فقط من بين حلفاء سورية، لكن حزب الله لم يأت أولاً، بل أتى ثانيا، فمن أتى أولاً هم الغزاة الأجانب الذين يقطعون الرؤوس ويأكلون القلوب، لكن هذا لايعني أن يخرج قسم من المسلحين ويبقى حزب الله، ما أعنيه هو أن يخرج الجميع من سورية، وحينما نطالب بإيقاف التدخل الخارجي فهذا يعني أننا لسنا بحاجة لأي مقاتل أجنبي على أراضينا».

مهمة حكومة الوحدة الوطنية الذهاب إلى صندوق الاقتراع النزية والشفاف وغير المزور لتعرف ماذا يريد الشعب السوري

سورية.. وإسبانيا36

وأجرى جميل مقاربة بين وضع سورية حالياً ووضع إسبانيا عام 1936، وقال: «حال سورية اليوم كحال إسبانيا عام 1936، العالم كله موجود فيها»، مشيراً إلى أن الفاشية الجديدة، المتمثلة بالتكفيريين المرتبطين برأس المال العالمي الإجرامي يجب أن لاتمر في سورية، لأنها، إذا انتصرت اليوم فهذا يعني أن أبواب جهنم قد فتحت على العالم بأجمعه. ولأن الفاشية انتصرت في إسبانيا –36 فقد انفتحت أبواب جهنم على أوروبا في الحرب العالمية الثانية، وإذا كان العالم، وليس أوروبا فقط لايريد أن تفتح أبواب جهنم في وجهه، فعليه أن يوقف المد الفاشي الجديد المتمثل بالقوى الإرهابية التكفيرية التي لاحدود لها عبر تحالف القوى العاقلة في الغرب والشرق»..

100 مليار دولار خسائر الاقتصاد السوري نتيجة الصراع

وفي مقابلة مع قناة «روسيا 24» يوم الثلاثاء 15 تشرين الأول قدر نائب رئيس مجلس الوزراء السوري للشؤون الاقتصادية قدري جميل خسائر الميزانية الحكومية السورية بسبب استمرار الصراع المسلح، بنحو 100 مليار دولار تقريباً حتى الوقت الحالي، لافتاً إلى أن إجمالي الناتج المحلي للبلاد تراجع بنسبة 30% على الأقل، ومجدداً التأكيد أن حل مسألة تردي الوضع الاقتصادي في سورية يتطلب في البداية إيجاد حل سياسي للأزمة السورية.

وأوضح د.جميل أن قطاع صناعة النفط في سورية، متوقف تماماً عن العمل، موضحاً أن ذلك بسبب الحصار الاقتصادي المفروض على سورية وبسبب تأزم الاشتباكات في مناطق استخراج النفط في سورية.

لقاء بوغدانوف

وكان نائب وزير الخارجية الروسي ميخائيل بوغدانوف التقى ممثلي الجبهة الشعبية للتغيير والتحرير السورية المعارضة وبحث معهما الأزمة السورية وآفاق تسويتها.

وأوضحت وزارة الخارجية الروسية، الاثنين 14 تشرين الأول، أن بوغدانوف التقى د.قدري جميل ود.علي حيدر مشيرة إلى أن الطرفين أكدا على أنه لا بديل للتسوية الدبلوماسية–السياسية للأزمة في سورية.

كما أبلغ بوغدانوف السياسيين السوريين بسير التحضيرات لعقد مؤتمر «جنيف–2» المرتقب.

■ قاسيون ـ أنباء موسكو ـ روسيا اليوم

هل سيقول اليسار العراقي كلمته في أول انتخابات تجري بعد خروج المحتل؟!

تتوجه القوى السياسية العراقية نحو خوض انتخابات 30 نيسان 2014،إذ يجري تمزق للكتل الطائفية الاثنية المهيمنة على السلطة نتيجة تماسك النسيج الاجتماعي الوطني العراقي وإفلاس نظامها المحاصصاتي الفاسد من جهة، وتشكل كتل سياسية وطنية وديمقراطية جديدة عابرة للطائفية والاثنية والعشائرية والمناطقية، تعلن حلولها الخاصة لإنقاذ المجتمع من أزمته المستعصية الشاملة من جهة أخرى.

■ صباح الموسوي

ما يميز انتخابات 2014 عن انتخابات 2005 و2010 من وجهة نظرنا كيسار عراقي، كونها أول انتخابات تجري بعد خروج المحتل من بلادنا.

تجربة الانتخابات في ظل المحتل

فقبل ثماني سنوات وتحديداً في انتخابات عام 2005 التي جرت تحت الاحتلال، أعلن اليسار العراقي موقفاً سياسياً متميزاً، حيث وجهت جريدة «اتحاد الشعب« الصادرة في بغداد حزمة نداءات وطنية، كان من أبرزها، النداء الأول الموجه إلى الشعب العراقي دعت فيه إلى المشاركة في الانتخابات، كشكل من أشكال النضال السياسي السلمي المناهض للاحتلال الإمبريالي الأمريكي، بانتخاب القوائم والشخصيات الوطنية الديمقراطية من أجل تشكيل كتلة شعبية في البرلمان، وانتقد النداء الفكرة اليساروية الانعزالية الداعية إلى مقاطعة العملية السياسية برمتها، دون تمييز بين ماهو كفاح سياسي جماهيري وصفقات المحتل وأذنابه. هذه الفكرة التي روج لها عدد محدود من مدعي اليسار وبقايا المؤسسة اليمينة المتفسخة الذين اختاروا البقاء في المهجر والمتاجرة بمواقف ثورجية فارغة تغلف تخليهم عن النضال، يشاركهم فيها التحالف الصهيوني المتمثل بفلول النظام الساقط بالاحتلال وتنظيم القاعدة الإرهابي.

أما النداء الثاني فقد وجه إلى المقاومة الوطنية العراقية، داعياً إياها إلى احترام إرادة الشعب وحقه في التعبير عن رأيه، بإيقاف جميع أشكال العمل المسلح خلال فترة الانتخابات، وجاء النداء الثالث مستهدفاً إقامة أوسع تحالف وطني عراقي ديمقراطي يعمل على تعبئة الشعب العراقي لخوض كل أشكال الكفاح السلمي والمسلح لتحرير الوطن.

برنامج اليسار لما بعد الاحتلال

اليوم، يستعد اليسار العراقي لخوض أول انتخابات بعد رحيل الغزاة البرابرة، مسلحاً ببرنامجه الوطني التحرري الإنقاذي للشعب والوطن، والذي يضع في مقدمة أولوياته، استكمال سيادة العراق، وإقامة نظام سياسي ديمقراطي يحقق العدالة الاجتماعية ويصون كرامة المواطن.

برنامج كان قد أعلن أدوات تنفيذه في انتخابات 2010، إذ دعم اليسار العراقي آنذاك القوائم والشخصيات الوطنية وحثها على تشكيل جبهة شعبية لمجابهة التدهور السياسي والاقتصادي و الاجتماعي ومؤامرات تقسيم البلاد. وبالرغم من عدم خوضه الانتخابات مباشرة، اقترح تشكيل البرلمان الشعبي العراقي المنتخب من المنظمات المهنية والاجتماعية والنقابية والاتحادات الطلابية والشبابية والثقافية، ليشكل رافعة لكتلة شعبية ضاغطة في البرلمان الرسمي.

واقترح اليسار تشريع حزمة قوانين تعالج الأزمات الرئيسية التي يعاني منها الشعب والوطن، أطلق عليه برنامج«6/6»، أي تشريع ستة قوانين في ستة أشهر بمعدل قانون واحد شهرياً، هي:

قانون تأسيس الجيش العراقي على أساس الخدمة الإلزامية الأمن الداخلي والخارجي.

قانون الضمان الاجتماعي والصحي بما فيه ضمان البطالة.

قانون خاص بالأرامل والأيتام

قانون العمل.

قانون الأحزاب.

قانون الانتخابات.

ومن ثم الانطلاق نحو كتابة دستور جديد للبلاد بديلاً عن الدستور المشوه الذي صاغوه ليضمنوا وجودهم في السلطة ويحقق مصالحهم المتعارضة مع مصلحة الشعب العراقي ولينفذ مخططات الإمبريالية في العراق والمنطقة ككل .

بهذا البرنامج سيقول اليسار كلمته مباشرة هذه المرة في أول انتخابات عراقية تجري بعد خروج المحتل الغاشم. وسيرد كما وعد القوى الإسلامية الطائفية الرجعية التي هللت لخسارة الحزب الشيوعي العراقي الانتخابية، فاليسار العراقي لم يقل

من الذاكرة الثورية
للشعوب

■ إعداد: قاسيون

● **1889/10/15** بداية النظام الجمهوري البرجوازي في البرازيل.

● **2002/10/15** انتخاب هو جينتاو أمينًا عاماً للحزب الشيوعي الصيني، ويعتبر ذلك تمهيدًا لاختياره رئيسا لجمهورية الصين الشعبية.

● **1967/10/16** مسيرات احتجاج في 30 مدينة أمريكية احتجاجاً على استمرار الحرب في فيتنام.

● **1986/10/16** جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية تسقط طائرة للإحتلال «الإسرائيلي« جنوب لبنان.

● **1777/10/17** معركة ساراتوجا أثناء الثورة البرجوازية الأمريكية.

● **1961/10/17** الشرطة الفرنسية تغتال حوالي 300 مغترب جزائري في مجزرة جماعية وذلك بإلقائهم في نهر السين في باريس وذلك عقب مظاهرات شاركوا بها تحدياً لقانون حظر التجوال الذي يمنع الجزائريين من الخروج.

● **1944/10/18** تحرير تشيكوسلوفاكيا من الاحتلال النازي على يد الاتحاد السوفييتي وبمشاركة المقاومة.

● **1954/10/19** توقيع اتفاقية لجلاء الاستعمار البريطاني عن مصر بفعل الأحداث السياسية التي تلت ثورة يوليو في مصر.

● **1999/10/20** مقاطعة ماكاو تعود إلى السيادة الصينية وذلك بعد استعمار برتغالي دام 99 سنة.

● **1991/10/21** قوى الثورة المضادة في 11 جمهورية سوفييتية يعلنون نهاية الاتحاد السوفييتي ويوقعون اتفاقاً في كازاخستان لإقامة ما يسمى رابطة الدول المستقلة.

اليمن في ظلال المبادرة الخليجية

بالرغم من سعي كل الأطراف في اليمن لحل أزمته سياسياً إلا أن الحالة الجديدة تلقي ظلالاً مبهمة حول تطور الأوضاع هناك، وما قد يحدث من وراء الإلتزام بالمبادرة الخليجية ودعم الأمم المتحدة.

■ شيرين الذياب

فمنذ أن بدأت محاولات إحتواء الحراك الشعبي السلمي في اليمن، وإعادة إقحام تنظيم «القاعدة« في تطورات الوضع اليمني، والتهديد بتقسيم البلاد، تم لي ذراع الحراك الشعبي في اليمن بكل أطيافه السياسية، والقبول بالمبادرة دفاعاً عن الوحدة الوطنية فيه.

توافقات سريعة

إلا أنه ورغم التمثيل القوي للحراك الجنوبي اليمني في مؤتمر الحوار اليمني والذي مثل نسبة 50% من المشاركين، وكذلك التمثيل الملحوظ للحوثيين واعتبار كل من قضية «الجنوب« وقضية «صعدة« أهم نقاط الحوار. التفاهم في المؤتمر لم يمنع كل من الكتلتين من مقاطعة المؤتمر بهدف الضغط من أجل تحقيق برامجهم في تسوية الوضع في اليمن، ويمكن القول إن هذه المقاطعة كانت مجدية لكل من الفريقين، فإدارة الحوار توخت إنجاح المبادرة الخليجية وخارطة الطريق في اليمن مهما كان الثمن .

لقد طرح المؤتمر في جلساته الكثير من القضايا للنقاش من أهمها: القضايا الحقوقية، وحرية الإعلام، وتمثيل المرأة، والتعددية السياسة، ومنع التسليح تحت مسمى أحزاب وتجمعات دينية، النظر بقضايا الجيش والاستخبارات، وتشكيل لجان لصياغة الدستور، والنظر في قضايا المتضررين من النظام السابق، والعمل على النظر في أسباب الأزمة الإقتصادية عام 2007 ، ومشاريع التنمية والثروات الطبيعة، والعمل على توزيع عادل للثروات في البلاد، وقد أبدت الأطراف المحاورة توافقاً ملفتاً للنظر في مجمل هذه القضايا والمخرجات الناتجة عنها.

سيناريوهات المستقبل؟

إلا أن حكومة عبد ربه والفرق المشاركة لم تحدد حل لقضية «بناء الدولة« حسب تسمية المؤتمر للقضية الأساسية «وحدة اليمن«، حيث أوكل إلى فريق الحراك الجنوبي إيجاد حلول لهذه القضية، وبناء عليه انبثق عن فريق الحراك الجنوبي المجموعة المصغرة «8+8« التي وضعت شكل الدولة الجديد بناء على ثلاثة خيارات:

1- دولة اتحادية بإقليمين مع إمكانية التدرج لاحقاً إلى خمسة أقاليم.

2- دولة خمسة الأقاليم.

3- الخيار الأخير هو إعطاء تفويض واسع الصلاحيات من المركز إلى المحافظات خلال فترة تأسيسية مع منحها خيار الاندماج في أقاليم اتحادية في ختام تلك المرحلة.

أرفقت هذه البنود عن الدولة الاتحادية بحديث مقتضب عن توزيع عادل للثروات لكل الأقاليم المزمع تشكيلها تحت مسمى دولة «إقليمية اتحادية»، ولم يتضمن أي تقرير نموذجاً عن آلية توزيع هذه الثروات الهائلة والمتنوعة من أقصى الأقاليم الجنوبية إلى الأقاليم الشمالية الأمر الذي قد يؤدي لواقع جديد من التفرقة والتسلط والانهيار على الطريقة السودانية.

الحركة الطلابية الإيطالية في تحرك جديد

تتعمق أزمة الرأسمالية العالمية اليوم، وتلقي بظلال أزمتها الخانقة على الشعوب، وتطالب الفقراء بدفع الثمن الباهظ لأزمتها المستعصية، وفي المقابل تنفجر الحركات الشعبية في مختلف بلدان العالم، وتشتد وتيرة الصراعات الطبقية في أكثر البلدان فقراً، والتي عانت شعوبها وتعرضت للسحق والطحن جراء سياسات رأس المال العالمي، هذه الحركات الشعبية التي تنتشر اليوم في ما يعرف ببلدان «الجنوب» الفقير وليس الجنوب الجغرافي.

■ آلان كرد

في إطار مقاومة الحركات الشعبية لسياسات التقشف والليبرالية، شهدت إيطاليا، التي تعتبر من بلدان الجنوب الفقير، مظاهرات طلابية في 80 مدينة منذ بداية تشرين الأول من العام الجاري، وفي الأسبوع الثاني اتسعت رقعة التظاهرات لتشمل 90 مدينة إيطالية رفع الطلاب خلالها شعارات: «لم يعد هناك وقت – التعليم مجاني للجميع – ضد سياسة التقشف التي تتبعها الحكومة الإيطالية في قطاع التربية والتعليم»، وذلك في أول تعبئة كبيرة للحركة الطلابية منذ عقود بدعوة من اتحاد الطلبة الإيطالي، وقد اعتبر الاتحاد الذي دعا لهذه التظاهرات في بيان له أن الحكومة الإيطالية تهدر النفقات على التسليح والشؤون العسكرية وسياسة مواجهة الهجرة وحماية المضاربين وكبار الأثرياء معتبراً هذه السياسات إضاعة للوقت بينما لا يخصص للمدارس والخدمات الاجتماعية سوى القليل .

وذكر البيان أن الاتحاد قرر أن يحمل إلى الساحات في جميع أنحاء إيطاليا «طوارئ« البلاد الفعلية، والمطالبة بإعادة تمويل تام لقطاع التعليم العام وبحق التعليم، وذلك من خلال كفاح من أجل تغيير جذري للمسار التعليمي مقارنةً بنموذج التنمية الحالي .

أما في روما فقد انطلقت المسيرة الرئيسية من ساحة «بيراميدي»WV متجهة نحو وزارة التعليم، تتقدمها لافتة كبيرة مكتوب عليها «إستيقظي يا إيطاليا فالحقوق ليست للبيع»، ومرددين هتافات «لن ندفع نحن ثمن الأزمة الاقتصادية»، وأخرى «ضد وزيرة التعليم ماريا ستيلا جيلميني».

وفى ميلانو تجمع الطلاب قبيل العاشرة صباحاً في ساحة «كاريولي« في مظاهرة تنظمها تجمعات طلاب المدارس والمراكز الاجتماعية تتقدمهم لافتتان مكتوب على الأولى «نحن نستثمر في التعليم»، والثانية «أنقذوا المدارس.. لا المصارف»، وقد قام بعض الطلاب المشاركين بكتابة عبارة «ليس ديْنَنَا» على واجهة أحد المصارف الكبرى القريب من الساحة، بينما ألقى آخرون أكياس القمامة السوداء أمام مدخله .

وفي باليرمو عاصمة إقليم صقلية الجنوبي تجمع الطلاب بساحة «بوليتياما» وسط المدينة تحت قيادة جمعية طلاب المدارس الإعدادية فى صقلية . هذا وقد أعلن المنظمون عن «خريف ساخن» مليء بالمظاهرات والاحتجاجات متهمين الحكومة «بتدمير حاضرنا ومستقبلنا»، ومعترضين على السياسة التعليمية التي تقضي باستقطاعات كبيرة من مخصصات التعليم العام والجامعات . ويشارك في المظاهرات العديد من الإتحادات الطلابية علاوة على العديد من الرموز السياسية والنقابات، وتشهد الساحات والشوارع التى من المقرر أن تجوبها المسيرات استعدادات أمنية وتواجد كثيف لرجال الشرطة وقوات مكافحة الشغب .

بهذا التحرك الخريفي الساخن أعلنت الحركة الطلابية الإيطالية انتقالها إلى تحرك جديد وإلى مرحلة جديدة تدل على ارتفاع مستوى الوعي الطبقي من خلال الشعارات التي تطالب بتخفيض نفقات العسكرة والتسليح وزيادة نفقات التعليم ليكون التعليم مجانياً ومتاحاً للجميع.

ليبيا.. ما بعد «التحرير»!

■ وسام عبد الكريم

أخذ تطور الأحداث في البلدان الذي تم إسقاط أنظمتها بالتدخل العسكري المباشر أحد مسارين:

– تدخل عسكري خارجي، إسقاط النظام، تدمير بنية الدولة، وصولاً إلى التقسيم «المثال اليوغسلافي»

– إسقاط النظام، تدمير بنية الدولة، وصولاً إلى فرض نموذج الدولة الهشة « الصومال، أفغانستان، العراق، ليبيا..»

حسب الوقائع على الأرض لم تعد الولايات المتحدة قادرة على الحسم المباشر، وفرض الأجندة المعبرة عن مصالحها بضربة واحدة كما جرت الأمور في السيناريو اليوغسلافي، وبات الشائع هو محاولة تعميم نموذج الدولة الهشة، كما جرى ويجري في العديد من البلدان اليوم، ومنها ليبيا..

يلاحظ المتابع لتطورات المشهد الليبي أنها تأخذ السياق ذاته الذي أخذه منحى تطور الأوضاع في العراق إذ أبقت الولايات المتحدة والدول الغربية عموماً على تلك العوامل التي تبرر لها حضورها الدائم في الساحة الليبية، بدءاً من تعويم «معارضة» الخارج، وتصنيع سلطة «جديدة» قوامها الأساسي أمراء الحرب والزعامات التقليدية في المجتمع، بالترافق مع الضخ الإعلامي الذي يرسخ انتماءات ما قبل الدولة الوطنية وفرضها على الوعي الاجتماعي، وإشهار فزاعة الإرهاب بشكل دائم – اختطاف أبو أنس الليبي – وجعلها ساحة للتنافس مع القوى الدولية الأخرى، –الهجوم على السفارة الليبية–، وانتشار فرق الاغتيال للكفاءات والكوادر العلمية التي لاتروق للدوائر الغربية، وبعبارة أخرى فإن ليبيا كغيرها من الدول التي تدخلت فيها واشنطن أصبحت ساحة لحزمة من الصراعات العبثية.

جاء في تقرير قدمته البعثة الأممية في ليبيا «أن الوضع الأمني في البلاد يزداد سوءاً بعد مرور عامين على العملية الغربية لإسقاط نظام العقيد معمر القذافي. وجاء في التقرير أن الوضع المضطرب في ليبيا برمته، في أجزائها الشرقية والجنوبية بشكل خاص، يبقى مصدراً لقلق بالغ». وتابع أن عمليات الاغتيال السياسي والنشاط الإجرامي والهجمات والتهديدات ضد البعثات الدبلوماسية تنتشر عبر البلاد، بما فيها طرابلس. واعتبر التقرير أن السبب الرئيسي في انتشار الفوضى هو فشل السلطات في إعادة الميلشيات، التي بقيت منذ الحرب ضد القذافي، إلى الحياة السلمية. وشدد على أن آلاف المسلحين سيطروا على مناطق شاسعة شرق ليبيا.. وحسب التقرير« أن السبب الثاني لاستمرار الاضطرابات هو الاستقطاب السياسي والفشل في التوصل إلى اتفاق بشأن مستقبل البلاد» كما لفت التقرير الانتباه إلى سعي المناطق الشرقية الغنية بالنفط للحصول على الحكم الذاتي.

من الجدير بالذكر هنا العودة الى ما أفصح عنه أحد أهم منظري البرجوازية على المستوى العالمي « بيرجنسكي» في سياق حديثه عن قوس التوتر، فالمراكز البحثية الغربية ودوائرصياغة السياسات، وصنع القرار، بما تمتلك من أدوات مالية واستخباراتية وعسكرية، وبالاستناد إلى التناقضات الداخلية فيما يسميه بيرجنسكي قوس التوتر الممتد من أفغانستان الى شمال ليبيا، تعمل على إعادة صياغة الخريطة السياسية بما يضمن مصالحها، بغض النظر عن الستارة التي تختفي وراءها، في الحديث عن الديمقراطية وحقوق الإنسان، وتبين التجربة الملموسة في ليبيا وغيرها أن التدخل الأمريكي والغربي عموماً إنما يعمل على تعميق التناقضات وتشويهها وتمييعها ليس باتجاه نظم سياسية جديدة تمثل شعوبها، بل باتجاه تأبيد الاستبداد عبر تغيير شكله فقط، سواء كان عن طريقها مباشرة أو عن طريق أدوات محلية وإقليمية.

جيوسياسة

● صرح وزير الخارجية المصري نبيل فهمي أن مصر ستعمل على تأمين احتياجاتها الحيوية المرتبطة بأمنها القومي من مختلف المصادر الخارجية سواء من الولايات المتحدة أو من غيرها. وكان فهمي في حديث لـ «الأهرام« قد اعتبر أن العلاقات بين الولايات المتحدة ومصر «في حالة اضطراب« يمكن أن يؤثر على الشرق الأوسط كله.

■■■

● أعلنت وزارة الدفاع الأمريكية الخميس 17 أكتوبر/تشرين الأول عزمها على بيع المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة أسلحة وذخائر بقيمة 11 مليار دولار. ويعتزم البنتاغون إبلاغ الكونغرس هذا الأسبوع بمشروع العقد الذي سيتيح لواشنطن تزويد الرياض بألف قنبلة من نوع «جي بي يو–39« الخارقة للتحصينات، وخمسة آلاف قنبلة مماثلة للإمارات. وتعدّ هذه الأسلحة لتجهيز الطائرات الحربية السعودية والإماراتية من طراز «إف–15« و«إف–16«. وستسهم الصفقة، حسب البنتاغون، «في تعزيز الأمن القومي للولايات المتحدة«!!

■■■

● أعلن مسؤول عراقي، أن بغداد بدأت تتلقى أسلحة من روسيا بموجب الصفقة البالغة قيمتها 4,3 مليار دولار، التي وقعت العام الماضي، لكن علقت لاحقاً وسط مزاعم فساد. وقال مستشار رئيس الوزراء العراقي علي الموسوي، في تصريح صحافي، إن بغداد «قررت في نهاية الأمر إبقاء الاتفاق مع موسكو بعد إجراء مراجعة«.

■■■

● سجل الاقتصاد الصيني خلال الربع الثالث من عام 2013، أسرع معدل نمو مقارنة بالربعين الأول والثاني، مبددا بذلك قلق المستثمرين من هشاشة الانتعاش الاقتصادي للصين، ولا سيما بعد هبوط مفاجئ لنمو الصادرات في سبتمبر/أيلول الماضي. وأظهرت بيانات المكتب الوطني الصيني للإحصاء، أن ثاني أكبر اقتصاد في العالم نما في الربع الثالث بنسبة 7,8% متوافقاً بذلك مع توقعات المحللين الأولية، مقارنة بنمو نسبته 7,5% في الربع الثاني، و7,7% في الربع الأول، وبذلك يكون الاقتصاد الصيني قد سجل نموا بنسبة 7,7% في الأشهر التسعة الأولى من عام 2013.

■■■

● ذكر تقرير لاتحاد العلماء المعنيين يوم الخميس 17 تشرين الأول، أن خطة إدارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما المتعلقة بإنفاق 60 مليار دولار على مدى الأعوام الخمسة والعشرين المقبلة لتحديث ترسانتها النووية غير حكيمة وتنتهك تعهد الحكومة بعدم تطوير أسلحة نووية جديدة. وقال التقرير الذي أعدته الجماعة المستقلة غير الهادفة للربح في 81 صفحة إن النفقات المخصصة لتحديث الرؤوس الحربية وقدرها 60 مليار دولار ما هي إلا جزء مما تعتزم واشنطن إنفاقه على أسلحتها النووية في العقود القادمة علاوة على المليارات المخصصة لمنشآت التصنيع الجديدة وأنظمة النقل مثل الغواصات

■ وكالات

دروس أوّلية في تاريخ الشعوب الأفريقية..

في حزيران 2011، وبينما كانت طائرات الولايات المحدة و«حلف الأطلسي» تقصف ليبيا يومياً، كانت وزيرة الخارجية الأمريكية في حينه «هيلاري كلنتون» تزور دولة زامبيا الأفريقية.

حذّرت روسيا والصين مراراً من انتشار المسلحين والسلاح وانتعاش حركتهم في أفريقيا بعد قيام واشنطن بتسليح «الثوار الليبيين»

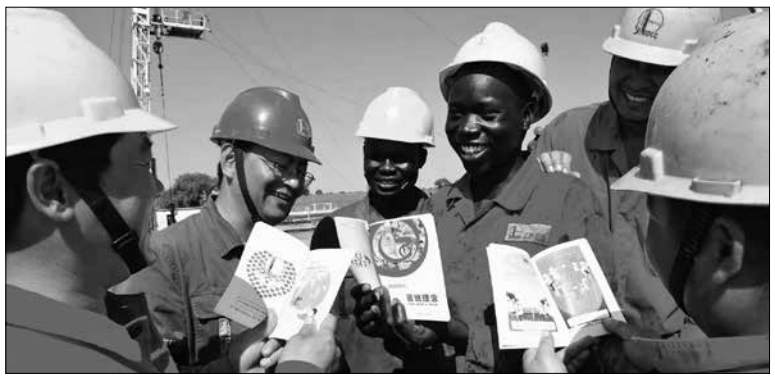

■ فيصل يعسوب

قالت يومها كلينتون بغرور:«منظومة الاستثمارات والمساعدات الصينية في أفريقيا لم تتوافق دوماً مع المعايير الدولية للتعددية والحكم الرشيد، ونحن نرى فيها عجزاً في تنمية مواهب الشعب الأفريقي في التوجه لمصالحه الاقتصادية»!.

«الحكم الرشيد» الأمريكي في أفريقيا

في الأزمة الليبية أعلن الاتحاد الأفريقي مراراً تفضيل الحل السياسي–التفاوضي على الضربة العسكرية، لكن الولايات المتحدة وحلفاءها تجاهلوا رغبات الشعب الأفريقي وحكوماته واعتمدوا على أدواتهم العربية والإقليمية للتغطية على العدوان، «لتستمر سلسلة السلوك التاريخي في العبودية، والاستعمار التقليدي، ثم الاستعمار الجديد المتمثل في مهاجمة الولايات المتحدة وحلفائها كل أشكال حركات التحرر الأصيلة والحكومات التقدمية في أفريقيا» وفق ما يصف «أندريه أكولوف»*. ومن الجدير ذكره أن حوالي 5000 عنصر من القوّات الأمريكية يتواجدون اليوم في جيبوتي وجمهورية أفريقيا الوسطى والنيجير.

في أحد تصريحاته يستهجن وزير الخارجية الروسي «سيرغي لافروف» كيف أن فرنسا دعمت «الثوّار» – وفق ما تصفه في ليبيا– من المجموعات المتطرفة وهي تحاربهم في مالي، وحذّرت روسيا والصين مراراً من انتشار المسلحين والسلاح وانتعاش حركتهم في أفريقيا كاملة بعد قيام الولايات المتحدة و«حلف الأطلسي» بتدريب المقاتلين الليبيين ومدّهم بالسلاح خلال الأزمة الليبية وقبلها وبعدها.

تاريخ العبودية والحريّة

وبالعودة لتصريح «هيلاري كلنتون»، فقد ردُ الرئيس الزامبي «روبيا باندا» بأن العلاقة الوثيقة مع الصين تعود إلى ماقبل الاستقلال عام 1964، وتحدث عن لعب الصين دوراً أساسياً لمساعدة العديد من دول أفريقيا في مواجهة تداعيات «الأزمة المالية العالمية» عام 2008 والتي انطلقت من الولايات المتحدة لتضرب بورصات العالم كله.

وفي السياق ذاته جاء الردّ على تحذيرات «هيلاري كلنتون» من «غزوات» الاستثمار في تصريح آخر لها في تنزانيا، إذ تناولت الجريدة الصينية «China Daily» بسخرية جهل «كلنتون» بتاريخ العلاقة بين الصين والقارة الفريقية وخصوصاً مع دولتي زامبيا وتنزانيا، حيث تعتبر مدينة «دار السلام» التانزانية صرحاً في تاريخ العلاقة الصينية–الأفريقية، فمن هذه المدينة انطلقت عمليات بناء السكة الحديدية الأولى لتنزانيا وزامبيا بداية السبعينيات، وذلك بعد الاستقلال الذي ساهمت فيه الصين بشكل قوي وجذري في عهد الزعيم الشيوعي «ماو تسي تونغ».

وعلّقت الجريدة الصينية أيضاً: «لا حق له في التكلم عن التعددية والتنمية، ذلك من يجهل تضحيات الشعب التنزاني والزامبي لانتزاع الاستقلال والتحرر من العبودية والتمييز العنصري، ويجهل تضحيّات العمّال الصينيين وجهود الصين الشعبية في بناء هاتين الدولتين».

■ *أندريه أكولوف «Andrei Akulov»: محلل استراتيجي وكاتب صحفي. عضو في «مؤسسة الثقافة الاستراتيجية».

السودان.. لا جديد لدى الأنظمة

تستمر حكومة البشير الإخوانية في السياسة نفسها التي أوصلت السودان إلى مرحلة من التفتت والفقر لم يعد يطقيه أهلها.

■ مراد جادالله

ومع استمرار الاحتجاجات وعودة الجماهير إلى الشارع لتعبر عن غضبها من إجراءات الحكومة برفع أسعار المحروقات، وتردي الأوضاع الاقتصادية وتفشي الفساد، واجهت الحكومة السودانية هذه الاحتجاجات بالقمع والتعنت، وبذات الأوصاف التي وصفت بها الأنظمة العربية المتهاوية للحراكات الشعبية السابقة.

يتهم البشير معارضيه المتظاهرين في الشارع بأنهم:«العملاء والحرامية وقطاع الطرق اجتمعوا لإسقاط الخرطوم لكن الخرطوم يحميها الله وبداخلها رجال«!

تناسى النظام السوداني أن سياساته في الحكم التي أوصلت البلاد إلى التقسيم، مما أفقدها جزءاً هاما من ثرواتها، هي التي دفعت بالجماهير إلى الشارع، وأن إدعاءه «الصمود« في وجه المؤامرات، التي لا ننكر وجودها على أي دولة مفصلية، لا تواجه بإجراءات اقتصادية تزيد من توتر الشارع، بدل البحث عن موارد في جيوب الفاسدين. كما أن المؤامرة على السودان لم تبدأ بعمل الغرب على تقسيمه وحسب، بل أيضاً بسياسيات النظام التي اضطهدت الجموع المفقرة، وأساءت التوزيع العادل للثروة والتنمية بحق أهل الجنوب.

يصب البشير الزيت على النار حين يمعن في تعنته ضارباً بعرض الحائط كل الدروس التي يمكن الاستفادة منها، مما حصل في بلدان عربية أخرى كسورية ومصر وتونس، ويصر على إجراءاته المجحفة بحق الناس، ويقول إن حكومته:«متمسكة بالإجراءات الاقتصادية التي نفذتها قبل أسبوعين«!.

تكمن إحدى المشاكل الحقيقية في هذه الأنظمة بمستوى فهمها لطبيعة هذه التحركات، فهي سرعان ما تتهمها بأنها حراكات خارجية، وكأن الداخل معزول أو قابل للعزل، وهم في الوقت ذاته ما انفكوا يتحدثون عن الانفتاح الاقتصادي على الغرب. الضعف المعرفي يتجلى أيضاً عند هؤلاء الحكام لاعتبار أنها أحداث طارئة، وسرعان ما تخبو، وهو مايجسده البشير بقوله:

«الشعب هو من رد على العملاء الذين كانوا يريدون إسقاط النظام« أي أن البشير يرى في هذه الأحداث أنها طارئة ومؤقتة ومرتبطة بالخارج، وفي ذلك تسطيح وكذب وقلة معرفة. فإن صدقنا المؤامرة،وهي موجوة، فعلينا أن نؤمن باستمراريتها، وعلينا أن نجترح إجراءات تغلق الثغرات الموجودة في بلادنا، إن أردنا مواجهة حقيقية. لكن حقيقة الأمور أن هذه الاحتجاجات ستستمر كونها ردة فعل مضوعية محمولة في سخط الشارع على سياسات نظام، أمعن في النهب والقمع والتفرقة والكذب، ويبقى على القوى السودانية أن تجد البرنامج الذي يقطع الطريق على مصالح الغرب، ويؤدي إلى تغيير لمصلحة فقراء البلاد.

حوار تونس.. جدلية القوى السياسية والشارع

في الخامس من أكتوبر/تشرين الأول الجاري وقّع ما يزيد عن عشرين قوة سياسية تونسية من ضمنها حركة «النهضة» وأحزاب قومية ويسارية على خارطة الطريق التي اقترحها الاتحاد العام التونسي للشغل في جو لم يخل من بعض المشاحنات بين مختلف الأطراف التي وقعت، والتي لم توقّع كحزب «المؤتمر من أجل الجمهورية» شريك النهضة في الحكم.

■ سيبان حوج

إثر التوقيع بدأت القوى الموقّعة على خارطة الطريق تلك بأيام، بعقد جلسات تحضيرية للحوار وذلك للخوض بشيء من التفصيل في بعض القضايا كأولوية استقالة الحكومة على الشروع في الدستور الجديد وتشكيل لجنة منوطة بتنظيم العمليات الانتخابية.

ظهرت بشكل جدي الخلافات بين الترويكا والمعارضة من جهة، رغم إن مبادرة الرباعي تحدد الطريق بشكل واضح، وبين مكونات الترويكا نفسها من جهة أخرى.

خلافات داخلية أم تبادل أدوار؟

حركة «النهضة« كانت من الموقعين على المبادرة وذلك يعني موافقتها على حل المجلس التأسيسي واستقالة الحكومة وانتخابات جديدة، قانونياً، فيما رفض حزب «المؤتمر من أجل الجمهورية« – حزب رئيس الجمهورية المرزوقي– التوقيع داعياً إلى الاتفاق والتشاور ثم التوقيع!!.

تقول قوى المعارضة متهمة الترويكا بازدواجية المعايير: إن مبادرة الرباعي واضحة التوجه ومجدولة زمنياً، فلماذا هذه المناورة!. و تكمن المفارقة أيضاً في البيان الذي صدر مؤخراً عن مجلس الشورى لحركة «النهضة« والذي برز فيه ما يتناقض جزئياً، وتحديداً فيما يخص استقالة الحكومة، مع المبادرة التي وقع عليها راشد الغنوشي رئيس الحركة، لتعود الانتقادات للحركة من الأحزاب والقوى المعارضة، فيما دعا الاتحاد العام للشغل إلى تقديم المصلحة الوطنية على المصالح الحزبية الضيقة والتزام الشفافية.

خيار الشارع مستمر

عبرت الهيئة العليا لجبهة الإنقاذ الوطني المعارضة والتي تضم أحزاباً قومية ويسارية في بيان أصدرته عقب اجتماعها الدوري عن رفضها لأسلوب المماطلة الذي تتبعه «النهضة« وسعيها إلى إطالة المحادثات حول الحوار الوطني وإضاعة الوقت في مشاغل جزئية وهامشية وذلك حسب البيان. ولفتت الهيئة إلى أنّ الحكومة تضيع الوقت في المحادثات لتكثيف تعيينات أنصارها في المراكز الإدارية الحساسة و«عناصر الميليشيات« في المؤسسات لإحكام السيطرة على مفاصل الدولة، وإعداد العدة لتزوير الانتخابات القادمة وضمان نتائجها مسبقاً. إن التناقضات الظاهرة في المواقف التي تتبناها قيادات الترويكا الحاكمة دفعت المعارضة التونسية إلى الدعوة للتظاهر في الـ 23 من أكتوبر/تشرين الأول الجاري في محاولة على ما يبدو للضغط والخروج من حالة الاستعصاء التي تعاني منها البلاد بسبب تعنت حركة «النهضة« وإصرارها على التمسك بالسلطة والتي على ما يبدو أنها لم تستفد جدياً من تجربة سقوط شركائها في مصر.

الأزمة الأمريكية: أزمة مالية أم أزمة بنيوية؟

أسباب وتداعيات على الصعيد الداخلي والخارجي

سنحاول في هذا العرض تحديد ما سمّاه الإعلام بـ «أزمة سقف الدين» في الولايات المتحدة التي أدّت إلى إقفال جزئي للعديد من مرافق الدولة الأمريكية، كما سنعالج الأسباب والتداعيات الناتجة عن هذه الأزمة.
في هذا العرض سنعرّف الأزمة المذكورة، وسنحاول تحليل الجذور .. ومن مقاربة الأسباب والتداعيات نستخلص أن الأزمة الحالية أزمة بنيوية، وليست ظرفية كما يروّج البعض.

■ زياد حافظ

تعريف الأزمة

الأزمة الحالية تُعرّف بأزمة «سقف الدين».. والمقصود بسقف الدين هو الحد الأقصى للإقتراض من الدولة لتسديد التزاماتها، عندما تفوق النفقات على الواردات، والعجز الذي ينتج عن ذلك يموّل إما من احتياطات سابقة لموازنات حقّقت فائضاً أو عبر الاقتراض، أي بمعنى آخر إن تراكم العجز في الموازنة يشكل متن الدين العام.

الحكومة الأمريكية تموّل الدين العام عبر عملية اقتراض، ويعني هذا تقنياً أن الخزينة الأمريكية، أي وزارة المال، تصدر سندات لتسديد ذلك الدين. وتعتبر تلك السندات استثماراً من المؤسسات المالية في أمريكا وفي العالم، وهي أكثر الاستثمارات المضمونة والتي لا تشوبها أي مخاطر، وبالتالي تتمتع بتصنيف ائتماني AAA أي أعلى تصنيف ممكن تصدره شركات التصنيف. حتى هذا التاريخ لم تتوقف الحكومة الأمريكية عن تسديد تلك الالتزامات، مما حافظ على مكانتها الائتمانية فيما يخصّ سندات الخزينة الأمريكية.

حجم المشكلة

عندما نتكلّم عن «حجم المشكلة» نعني أن خلفية الخلاف تكمن في حجم الدين العام الذي تجاوز 17 تريليون دولار أي ما يوازي 106% من الناتج الداخلي، وهذه أرقام ضخمة ترعب الأمريكيين والعالم إذا ما أعلن إفلاس الولايات المتحدة، ويصبح السؤال: هل هناك موارد كافية لتسديد أو تخفيض ذلك الدين؟ في هذا السياق إذا دققنا في بنية الدين العام الأمريكي نجد أن 75% منه أي ما يوازي 12 تريليون دولار تقريباً يحمله الجمهور بينما 25%هي ديون بين مؤسسات حكومية أي ديون من الدولة على الدولة!

كما نجد أن حوالي 47% أي ما يوازي 5 تريليون من الدين الذي يحمله الجمهور هو لمصادر أجنبية وخاصة بعض الدول الآسيوية التي تحمل الدين العام الأمريكي من سندات الخزينة وأوراق مالية مختلفة. للمعلومة فإن للصين 1,2 تريليون واليابان 1,1 تريليون، والبرازيل 230 مليار على سبيل المثال.

من هذه النافذة نجد البعد الدولي أو العالمي للدين العام الأمريكي، أما في بنية الدين فيعود إلى العجز المتراكم ومنه: 3,5 تريليون بسبب التحولات الاقتصادية أي الانكماش الاقتصادي الذي أدّى إلى انخفاض في الموارد الضرائبية، 1,6 تريليون التخفيضات الضرائبية التي أقرت في ولاية بوش الابن ولمصلحة الأثرياء، 1,4 تريليون الكلفة المباشرة للحرب في كل من أفغانستان والعراق، 1,4 تريليون ارتفاع كلفة الدين بسبب تفاقم الحسابات المدينة، حوالي 1 تريليون دولار كحوافز لتنشيط العجلة الاقتصادية منذ 2008، أي إجمالي بقيمة 12 تريليون دولار تقريباً.

ثقافة الدَّيْن والنموذج الاقتصادي

اعتمدت الولايات المتحدة على الاقتراض كثقافة اقتصادية ومالية تساهم في النمو لما يشكّله الدين كرافعة لمضاعفة المردود على الرأس المال. كان سبب الاقتراض في الدولة سياسة الاستهلاك كمحرّك أساسي للعجلة الاقتصادية، والتحوّلات التي حصلت في البنية الاقتصادية الأمريكية كانت بقرار سياسي شامل، حيث تمّ توطين القواعد الإنتاجية الصناعية خارج الولايات المتحدة للإستفادة من انخفاض كلفة اليد العاملة وغياب القوانين الضابطة للعمل وللبيئة إضافة إلى الحوافز الضريبية التي فُرضت على الدول المستضيفة لتلك القواعد الإنتاجية.

أما ثقافة الدين فكانت المحرّك للإستهلاك المفرط كقاعدة للنمو الاقتصادي، بالمقابل رافقت ثقافة الدين حملة مركّزة لفضّ القيود الضابطة «deregulation» التي جعلت من المؤسسات المالية تموّل المضاربات المالية وتجني الثروات الافتراضية. من ضمن عملية المضاربات كان الاقتراض، العمود الفقري لها، لمضاعفة المردود على رأس المال، فكانت النتيجة تفشّي ثقافة الريع المالي والثروة الافتراضية على حساب المجهود الإنتاجي، وتعميم ثقافة الدَّيْن على المستهلك جعلته يستهلك المزيد من السلع خارج إمكانية الرواتب والأجور.

كان مصدر الاستهلاك من الخارج عبر عملية الاستيراد، والدول الآسيوية كاليابان وكوريا الجنوبية وتايوان والصين، وجدت من مصلحتها تمويل صادراتها للولايات المتحدة عبر حمل سندات الخزينة الأميركية لتمويل العجز في الميزان التجاري لمصلحتها.

قد يتساءل المرء: وما دور الحكومة الأمريكية في كل ذلك إذا كان المواطن يستهلك سلعاً مستوردة ؟

هنا يأتي دور هيمنة الدولار كوسيلة للدفع، فالسلع المستوردة تدفع بالدولار وزيادة الاستيراد تزيد من كمية الدولار في التداول. لكن إقدام البنك المركزي الأمريكي على طبع الدولار ساهم في زيادة الدين العام، لأن الدولار هو في الأساس دين على الدولة، وتمويل ذلك الدين يكون عبر الاقتراض أو سندات الخزينة.

مكنت الهيمنة الأمريكية عبر الدولار الولايات المتحدة من الاستيراد والاستهلاك فوق طاقتها الإنتاجية وبتمويل الدول المصدّرة. من هنا نفهم مدى قلق الأمريكيين من تراجع دور الدولار في العالم، فالتراجع يفقد الدولار دوره كوسيلة للهيمنة الاقتصادية والمالية، وتقلق الدول الحاملة لأصول مدوّنة بالدولار لانخفاض قيمتها.

وصل النموذج الاقتصادي المبني على ثقافة الاستهلاك والدين إلى مأزق عام 2008 في أزمة الرهونات العقارية ولم تتعاف منها حتى الآن.

أزمة سقف الدين العام ستزيد من الطين بلّة وستتفاقم الأزمة، والبعد السياسي واضح، فلم يكن من الممكن تعميم ثقافة الاستهلاك لولا الإمعان في سلب القوة الشرائية من المواطن الأمريكي عبر انخفاض القيمة الفعلية للأجور، وهذا ما حصل من ولاية ريتشارد نيكسون حتى نهاية ولاية كلنتون. أضف إلى ذلك اعتماد نشر ثقافة البطاقة الإئتمانية للإستهلاك كبديل عن رفع الأجور والرواتب، فالفوائد الناتجة عن استعمال تلك البطاقات قد تجاوزت 30% سنوياً على الرصيد المدين عند المستهلك. وأصبحت الفوائد الربوية المصدر الأساسي لدخل المؤسسات المالية التي تصدرها، ومن هنا نرى تفاقم الثروات الافتراضية لتلك المؤسسات المالية عبر ثقافة الدين دون الاكتراث إلى أن في يوم من الأيام ستفقد القدرة على التسديد!

ساهم نفوذ المؤسسات المالية إلى حد كبير في فض القيود الرقابية على أعمالها وحصل ذلك منذ ولاية ريغان، ووصلت ذروتها في ولاية كلينتون، وليس بوش الابن كما يظن البعض.

حجم الدين العام الأمريكي تجاوز 17 تريليون دولار أي ما يوازي 106% من الناتج الداخلي، وهذه أرقام ضخمة ترعب الأمريكيين والعالم إذا ما أعلن إفلاس الولايات المتحدة

أساب الخلاف في معالجة قضية الدين العام

الخلاف القائم بين الديمقراطيين والجمهوريين للوصول إلى اتفاق حول رفع سقف الدين العام يعود إلى خلاف أعمق حول حجم الدين الذي يعكس خلافاً تأسيسياً جذوره التاريخية في تكوين الولايات المتحدة، فمن جهة نجد أن الجمهوريين يحبّذون دولة مركزية محدودة النفوذ، وبالتالي لا تجبي الضرائب كي لا تنفق، إلاّ على ما يعتبرونه فوق طاقة الولايات وطاقة القطاع الخاص، كالبنى التحتية مثلاً، بينما يعتبر الديمقراطيون أن مسؤولية الدولة هي تقديم الخدمات لمكوّنات المجتمع التي لا تستطيع أن تقوم بها، أو التي لا تجدها إلاّ بكلفة عالية، تفوق طاقتها كالتعليم والصحة مثلاً.

هذا الخلاف العقائدي في رؤية الدولة أدى إلى انقسام عامودي بين الأمريكيين، تجلّى في ذهنية اللعبة الصفرية، حيث أصبح هدف كل حزب إفشال الحزب الآخر، وإن كان على حساب المصلحة الوطنية. والثنائية في العمل السياسي بين الحزبين كانت مصدر قوة ومستوردة من التجربة البريطانية، إلاّ أنها وصلت إلى طريق مسدود بسبب التحوّلات في البنية السكّانية باللون واللسان والدين، وبسبب الضيق الاقتصادي الناتج عن تراجع مكانة الولايات المتحدة في العالم بسبب تحوّلها من أكبر دولة منتجة للسلع إلى دولة، تستند في إنتاج ثروتها على الريع المالي الافتراضي.

من خلال عرضنا لمشكلة سقف الدين تبيّن بشكل واضح، أن المشكلة جذورها سياسية، عندما أقدمت النخب السياسية على اتباع نموذج اقتصادي، أوصل الولايات المتحدة إلى طريق مسدود، كما أن المصالح التي تجسّدها الثروات المالية الافتراضية تحول دون إمكانية اتخاذ قرارات، يمكنها أن تعيد بناء الولايات المتحدة.

يمكن للولايات المتحدة أن تتجاوز الأزمة الحالية بشكل مؤقت، ولكن نرى وتيرة الأزمات تتلاحق دون أن تنكبّ النخب على معالجة جذرية للأمور، والهم السائد عند جميع الأطراف هو تأخير الاستحقاقات، وتركها لنخب أخرى، تتحمّل وزر القرارات الصعبة.

■ *محاضرة ألقيت في دار الندوة في بيروت بناء على دعوة من دار الندوة في 9 تشرين الأول 2013

**أمين عام المنتدى القومي العربي

وجدتها

د. عروب المصري
aroub@kassioun.org

منطق الفريق

على الرغم من كل الفردية التي حاول البعض إقناع البشرية بها وتأليهها حتى لا يعود هناك مكان للحس الجماعي عند البشر، ما زال البشر كائنات إجتماعية، يعملون معاً يفرحون معاً يسعدون معاً، ويعرفون في قرارة أنفسهم مهما بلغت درجة الأنانية أنه لا متعة للحياة دون وجود آخرين يشاركونك هذه السعادة، «الجنة بلا ناس ما بتنداس».

وتزداد قيمة العمل والإنتاج بزيادة التعاون والتحالف، فالإنجاز الجماعي له طعم ألذ –بما لا يقارن– من الإنجاز الفري، لأن قيمة الفرحة الجماعية ومفعولها على وعينا البشري أكبر بكثير.

وفي العمل العلمي تحديداً تكتسب روح الفريق معاني غاية في الوضوح، فلم يعد العمل البحثي المعتمد على الفرد مقبولاً لدى أهم المرجعيات والدوريات العلمية، فكلما ازداد عدد العاملين على بحث ما ازدادت أهميته، وذهبت إلى غير رجعة تلك الأيام التي كان للباحث الفريد الوحيد على اسم المقالة العلمية وقع كبير، فحتى أهم الباحثين الآن يبحث عن شركاء في عمله لزيادة المصداقية للجهد المبذول.

اختراع عجلة للدراجة الهوائية

أعلن الموقع الالكتروني الخاص بالتمويل الجماعي **Kickstarter** عن جمع تبرعات لتصنيع عجلة خلفية لدراجة هوائية تزود بمحرك كهربائي. وتفيد وكالة جيزمودو الأمريكية بأن سائق الدراجة يمكن أن يتحكم بعجلته بواسطة هاتف ذكي. ويقترح المصممون تركيب وحدة مؤلفة من محرك كهربائي وبطارية بجلبة دليلية في العجلة، ويتم تشغيل المحرك مع بدء سير الدراجة. ويتم شحن البطارية بواسطة الشبكة الكهربائية المنزلية أو تلقائيا أثناء هبوط الدراجة من مرتفع مثلا، ويكفي شحن البطارية لقطع مسافة 50 كيلومتراً. ويقول المخترعون إنه يمكن التحكم في عجلة الدراجة بواسطة هاتف ذكي يعمل بنظام **Android** أو **iOS** يركب فيه ملحق خاص حيث يمكن اختيار نظام السير المرغوب فيه أو عزل العجلة بغية الحماية من السرقة، وتزن العجلة الذكية حسب المصممين 4 كيلوغرامات. وفي حال نجاح الحملة فإن أول دفعة من العجلات الذكية ستصنع في أيار القادم، وسيبلغ سعر العجلة الذكية الواحدة 550 دولارا أمريكياً.

■ وكالات

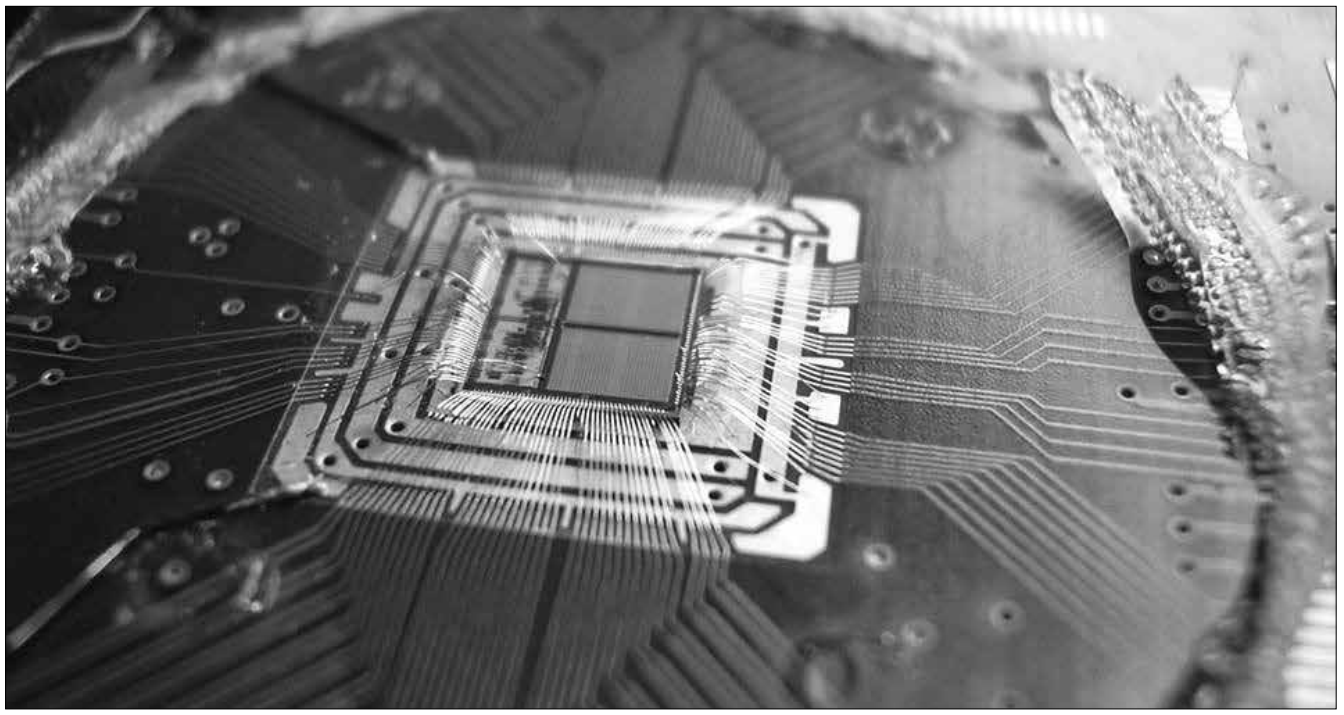

دماغ وأدمغة

في القائمة التي أعدّها المفكّر الأمريكي نعوم تشومسكي اختزل الطّرق التي تستعملها وسائل الإعلام العالميّة للسيطرة على الشّعوب عبر وسائل الإعلام في عشر استراتيجيّات أساسيّة وهي.

■ سلوى السعيد

«1» استراتيجيّة الإلهاء: هذه الاستراتيجيّة عنصر أساسي في التحكّم بالمجتمعات، وهي تتمثل في تحويل انتباه الرّأي العام عن المشاكل الهامّة والتغييرات التي تقرّرها النّخب السياسية والاقتصاديّة، ويتمّ ذلك عبر وابل متواصل من الإلهاءات والمعلومات التافهة. استراتيجيّة الإلهاء ضروريّة أيضا لمنع العامة من الاهتمام بالمعارف الضروريّة في ميادين مثل العلوم، الاقتصاد، علم النفس، بيولوجيا الأعصاب و علم الحواسيب. «حافظ على تشتّت اهتمامات العامة، بعيدا عن المشاكل الاجتماعية الحقيقية، واجعل هذه الاهتمامات موجهة نحو مواضيع ليست ذات أهمية حقيقيّة. اجعل الشعب منشغلا، منشغلا، منشغلا، دون أن يكون له أي وقت للتفكير، وحتى يعود للضيعة مع بقيّة الحيوانات.» «مقتطف من كتاب أسلحة صامتة لحروب هادئة»

«2» ابتكر المشاكل ... ثم قدّم الحلول.

«3» استراتيجيّة التدرّج.

«4» استراتيجيّة المؤجّل.

«5» مخاطبة الشعب كمجموعة أطفال صغار: تستعمل غالبية الإعلانات الموجّهة لعامّة الشعب خطابا وحججا وشخصيات ونبرة ذات طابع طفولي، وكثيرا ما تقترب من مستوى التخلّف الذهني، وكأن المشاهد طفل صغير أو معوّق ذهنيًا.

«6» استثارة العاطفة بدل الفكر: استثارة العاطفة هي تقنية كلاسيكية تُستعمل لتعطيل التّحليل المنطقي، وبالتالي الحسّ النقدي للأشخاص. كما أنّ استعمال المفردات العاطفيّة يسمح بالمرور للأوعي حتّى يتمّ زرعه بأفكار، رغبات، مخاوف، نزعات، أو سلوكيّات.

«7» إبقاء الشّعب في حالة جهل وحماقة: العمل بطريقة يكون خلالها الشعب غير قادر على استيعاب التكنولوجيات والطّرق المستعملة للتحكّم به واستعباده. "يجب أن تكون نوعيّة التّعليم المقدّم للطبقات السّفلى هي النوعيّة الأفقر، بطريقة تبقى إثرها الهوّة المعرفيّة التي تعزل الطّبقات السّفلى عن العليا غير مفهومة من الطّبقات السّفلى" «مقتطف من كتاب أسلحة صامتة لحروب هادئة»

«8» تشجيع الشّعب على استحسان الرّداءة.

«9» تعويض التمرّد بالإحساس بالذنب.

«10» معرفة الأفراد أكثر ممّا يعرفون أنفسهم: خلال الخمسين سنة الماضية، حفرت التطوّرات العلميّة المذهلة هوّة لا تزال تتّسع بين المعارف العامّة وتلك التي تحتكرها وتستعملها النّخب الحاكمة. فبفضل علوم الأحياء، بيولوجيا الأعصاب وعلم النّفس التّطبيقي، توصّل «النّظام» إلى معرفة متقدّمة للكائن البشري، على الصّعيدين الفيزيائي والنّفسي. أصبح هذا "النّظام" قادرا على معرفة الفرد المتوسّط أكثر ممّا يعرف نفسه، وهذا يعني أنّ النظام – في أغلب الحالات – يملك سلطة على الأفراد أكثر من تلك التي يملكونها على أنفسهم.

تبدو هذه الاستراتيجيات متجلية في عدة مشاريع عالمية أهمها مشروع الدماغ الأزرق السويسري ومشروع الدماغ البشري الأوروبي ومبادرة الدماغ الأمريكية التي أطلقت جميعها في أوقات متقاربة.

مبادرة الدماغ

في الثاني من نيسان 2013 ، أطلقت مبادرة الدماغ الأميركية من أجل " تسريع عملية تطوير وتطبيق التكنولوجيات الجديدة التي سوف تمكن الباحثين من إنتاج صور ديناميكية للدماغ، تبين كيف تتفاعل خلايا الدماغ الفردية و الدارات العصبية المعقدة مؤثرة في سرعة التفكير . " واستجابة لهذا التحدي الكبير، أنشأت المعاهد الوطنية للصحة مجموعة عمل اللجنة الاستشارية للإدارة، لوضع خطة صارمة لتحقيق هذه الرؤية العلمية . ولضمان بداية سريعة ، طلب من مدير المعاهد الوطنية للصحة في مجموعة تقديم تقرير مؤقت لحديد مجالات البحث ذات الأولوية العالية التي ينبغي النظر فيها للدماغ، وستمول مبادرة المعاهد الوطنية للصحة في السنة المالية عام 2014. وتنعكس المجالات ذات الأولوية في هذا التقرير ، وفي نهاية المطاف، سيتم دمجها في خطة علمية أوسع لمجموعة العمل التي توضح بالتفصيل الرؤية الأشمل، والجداول الزمنية ومراحل التنفيذ . الأهداف المعبر عنها جريئة وطموحة . واتفق الفريق العامل أنه في المراحله الأولية ، فإن أفضل طريقة لتمكين هذه الأهداف هو تسريع تطوير التكنولوجيا، على النحو المبين في اسم المبادرة: «أبحاث الدماغ من خلال النهوض بتقنيات عصبية مبتكرة» إن التركيز ليس على التكنولوجيا في حد ذاتها ، ولكن على تطوير واستخدام أدوات لاكتساب البصيرة الأساسية حول كيفية عمل الجهاز العصبي في الصحة والمرض.

وجرى تقييم هذه التقنيات على أساس قدرتها على تسريع ودفع مجالات أخرى من علم الأعصاب أيضا. حيث حدد الفريق العامل ضرورة تحليل دوائر تفاعل الخلايا العصبية من حيث غناها بشكل خاص بالفرص، وإمكانية التقدم الكبير، وكذلك ففهم الدارات يتطلب تحديد وتوصيف الخلايا المكونة ، وتحديد علاقاتها المتشابكة مع بعضها البعض ، ومراقبة أنماط ديناميكية النشاط في الجسم الحي خلال السلوك، و تغيير هذه الأنماط لاختبار أهميتها . مما يتطلب أيضا فهم الخوارزميات التي تحكم معالجة المعلومات داخل الدارة، والتفاعل بين الدارات في الدماغ ككل.

وعقدت حلقات العمل مع الخبراء المدعوين لمناقشة التقنيات في الكيمياء والبيولوجيا الجزيئية؛ والكهربية والبصريات؛ وبيولوجيا الأعصاب الهيكلية؛ والحساب، والنظريات، وتحليل البيانات، وعلم أعصاب الإنسان.

الدماغ الأزرق

أما مشروع الدماغ الأزرق السويسري فقد أطلق في العام 2005 حيث بدأ باتفاق بين **EPFL** و**IBM**، التي زودتها بالحاسوب العملاق المسمى / **BlueGene L** التي حصلت عليه **EPFL** لبناء الدماغ الافتراضي. وهدف المشروع إلى إعادة بناء دماغ قطعة قطعة عن طريق بناء الدماغ الافتراضي في الحاسوب العملاق. وسيكون الدماغ الافتراضي أداة استثنائية تعطي علماء الأعصاب فهماً جديداً للدماغ وفهماً أفضل للأمراض العصبية.

والقدرة الحاسوبية اللازمة ليست بالقليلة. إن محاكاة كل خلية عصبية تتطلب ما يعادل جهاز كمبيوتر محمول. إن نموذج للدماغ كاملاً سيحتاج للملايين من الكمبيوترات. إن تكنولوجيا الحوسبة الفائقة تقترب بسرعة من مستوى حيث تصبح محاكاة الدماغ كاملاً إمكانيةً ملموسةً.

مشروع الدماغ البشري

أما مشروع الدماغ البشري الأوروبي والذي بدأ في العام 2013 فيهدف إلى بناء البنية التحتية لتكنولوجيا جديدة تماما لحوسبة المعلومات لعلم الأعصاب وللبحوث المتعلقة الدماغ في الطب والحوسبة، وتحفيز جهد تعاوني عالمي لفهم الدماغ البشري، وأمراضه، ولمحاكاة قدراته الحسابية في نهاية المطاف. وقد ساهم الاتحاد الأوروبي بتمويل هذا المشروع بقيمة 1,2 بليون يورو.

ولنسأل أنفسنا هذا السؤال مرة أخرى لماذا هذا الجهد العالمي المفاجئ في هذا المجال تحديداً، ليس ذلك إنقاصاً من أهمية البحث في هذا المجال أو غيره، لكن نعود إلى المقدمة ولنقرأ من جديد الأهداف الحقيقية لكل هذه الجهود.

أجهزة ذكية.. أناس أغبياء ؟!

كان اليوم الثالث من رحلتي إلى «مصر»، ولا بد الآن من زيارة الأهرامات التي تغنى بعظمتها الجميع، لكني كنت وقتها في عالم آخر، فأنا لم استطع منذ وصولي وعلى مدى تلك الأيام الثلاثة أن أحل مشكلتي المعقدة ، لقد كنت احاول ضبط إعدادات شبكة الانترنت لهاتفي الخليوي، وأريد بشدة تفقد بريدي الإلكتروني والرد على رسائل العمل التي لم أستطع تجاهلها، قد نلت حصتي من سخرية رفاقي وهم يتغامزون عندما أصرخ في جهازي مغتاظاً، حتى أن أحدهم قد استطاع بخبث التقاط صورة لي وانا أجلس على مدخل أحد الأهرامات الأقدم والاجمل على وجه الأرض أحدق في جهازي الخليوي غاضباً متجهماً.

■ سمير حنا

على كل حال، لا يعير الكثيرون انتباهاً لهذا الهوس التكنولوجي المرضي الذي اكتسح حياة كل منا، فقد أصبحت «الأجهزة الذكية» رفيقة أيامنا دون ان نستطيع إبعادها من أيدينا، ولابد الآن من امتلاك الأسرع، والأخف، والأرفع، والأدق، والأجمل منها ، فيزداد تعلقنا هذا يوماً بعد يوم مع ازدياد ارتباطنا بمواقع التواصل الاجتماعي المتنوعة، لنحصل في النهاية على «خليط» جذاب لا يقاوم يكرس نمطاً جديداً من السلوك «غير» الاجتماعي على شكل حلقة مفرغة تعزل الإنسان عن محيطه.

قد يبدو هذا الكلام للبعض تشاؤماً لا مبرر له، لكن مطالعة التاريخ التكنولوجي تثير الكثير من التساؤلات، فقد قام المذياع في البداية بالحلول مكان العديد من النشاطات البشرية الجماعية الأخرى، ولحقه التلفاز في القضاء على ما تبقى منها، ليأتي استعمال الحاسب الشخصي كنشاط «فردي» تكنولوجي بعد ان كان من الممكن وصفه بالـ «الجماعي» في حالة تجمع العائلة أمام التلفاز والمذياع، ثم جاءت ثورة الانترنت لتزيد من انعزال الفرد وانشغاله، لينتهي الامر بدخول أجهزة الاتصال المحمولة سوق الاستهلاك ليدخل الإنسان في نمط جديد تماماً من «التوحد» و أمراض «قصور الانتباه» مقبولة و محمودة ومحبذة اجتماعياً دون ان نشعر بتباعته الخفية في استهلاكه اليومي لوقتنا ونشر العديد من الأمراض النفسية الانعزالية او العصبية المتعلقة بالتوتر والضغط النفسي والأمراض الجسدية كالبدانة والشره المرضي.

وعلى الرغم من دور وسائط التواصل الرقمي في زيادة التقارب بين الناس بأساليب مختلفة إلا اننا لا نستطيع تجاهل مساوئ تلك الأساليب وتنحيتها للطرق المعهودة في التعامل البشري اليومي ضمن المجتمعات، لا وبل انماط التفكير البشري أيضاً، وهنا تكمن الفكرة الجوهرية، لأن وسائط الاتصال الفيديوي قد قربت بالفعل بين الأحبة المتباعدين جغرافياً، وساهمت التجمعات البحثية على الانترنت في دعم الحركة العملية العالمية وتبادل الخبرات في شتى المجالات، كما شكلت مواقع التواصل الاجتماعي ثروة فكرية غيرت المفاهيم في إطار حركة عالمية عابرة للغات والثقافات، لكن الأمر يتجاوز الحد المقبول عند دخولك إلى أحد المطاعم والجميع جالس على الطاولات والكل يحدق في شاشته «يعجب» بصورة فيسبوكية أو «يدردش» مع الأصدقاء دون أن يلتفت أفراد الطاولة الواحدة لبعضهم أو ينبسوا ببنت شفة! أو عندما ترى الجميع مطرقين في مواجهة هواتفهم المحمولة في حديقة عامة ترسم فيها الأم الطبيعة أجمل اللوحات لتزيل الهموم من الصدور، أو عندما يفاجأ البعض بالحقيقة القائلة بان بعض انواع القردة قادرة على حفظ عشرة أرقام معقدة عن ظهر قلب وما يزال الناس يلجؤون إلى هواتفهم الخليوية لاستذكار أرقامهم لأنهم لا يستطيعون حفظها ! أو عندما تكتشف بأن مهارتك في كتابة مفردات اللغة الانكليزية قد تراجعت إلى حد كبير عند فشل المحرر الالكتروني في «تصحيح» أخطائك الإملائية!

«لن أستطيع استرجاع هذه الساعة من عمري مجدداً» قلت لنفسي وأنا أحدق في الصورة ذاتها بعد أن قام صديقي بنشر تلك الصورة على حساب الفيسبوك الخاص به، «لقد كنت بعيداً تماماً عن العالم خلال تلك الدقائق» همست وأنا أتابع تصفح بقية صور الرحلة دون أن أتذكر معظم تفاصيلها، «كم أفنيت ساعات من عمري وأنا أحدق في الشاشات؟» .. أزعجني السؤال.

أخبار العلم

إطلاق مسبار إلى أكبر قمر في المجموعة الشمسية

أعلنت روسيا عن إطلاق أول مشروع فضائي يهدف إلى إرسال بعثة إلى قمر «غانيميد» وهو أحد أقمار كوكب المشتري، على أن تبدأ الاستعدادات لتنفيذ هذا المشروع في عام 2014، وذلك وفقا لتصريح مستشار رئيس وكالة الفضاء الروسية «روسكوسموس» فيكتور فورون. وذكر فورون أن هدف البعثة التي أطلق عليها اسم «لابلاس» هو دراسة أحد أقمار المشتري. جاء هذا الإعلان بمثابة التأكيد على تغير في مخطط الوكالة الفضائية، التي سبق وأن كشف القائمون عليها عن سعيهم إلى إرسال مسبار إلى قمر الكوكب المعروف بمسمى «أوروبا»، الذي يعتبر أحد أقمار الكوكب البالغ عددها 63 قمرا. يحظى قمر «غانيميد» باهتمام علماء الفضاء، فعلاوة على أنه يعتبر الكوكب الأكبر في المجموعة الشمسية، يرجح المختصون أنه يحتوي على محيط هائل تحت سطحه المتجمد. هذا وكان العلماء الروس قد أعلنوا أنهم يخططون لإرسال مسبارين إلى القمر المثير للاهتمام في عام 2023 بهدف البحث وجمع أكبر قدر ممكن من المعلومات، أحدهما مجهز للهبوط على سطح "غانيميد" والآخر لرصد المعطيات من المدار. يذكر أن «بيونير–10» يعد أول جهاز فضائي لدراسة «غانيميد» وهو من صنع وكالة الفضاء الأمريكية «ناسا»، وأرسلته الوكالة إلى القمر في عام 1973. استمرت الأبحاث كما تواصل إرسال الأجهزة الفضائية إلى «غانيميد» في آخر سبعينيات القرن الماضي، حين اعتمد برنامج «فوياجير» الذي تمكن العلماء من خلاله من تحديد أن القمر الأكبر يحتوي على قشرة من «الجليد الملوث». أما الجهاز الذي حمل اسم «غاليليو» فنقل معلومات تفيد بوجود محيط تحت سطح قمر المشتري الأول الخارجي، كما أنه يحتوي على مجال مغنطيسي. بالإضافة إلى علماء الفضاء الروس والأمريكيين يبدي نظراؤهم الأوروبيون اهتماما كبيرا بـ «غانيميد» ، إذ أعلن هؤلاء عن خطتهم لإرسال مسبار يوفر لهم المعلومات في سياق أبحاثهم، وذلك في عام 2022.

■ ■ ■

تربة القمر تحل لغز نشوء الحياة

يرى مدير أحد المختبرات في معهد الدراسات الفضائية لدى أكاديمية العلوم الروسية إيغور ميتروفانوف أن سر نشوء الحياة في المنظومة الشمسية يمكن أن يكمن في مناطق قطبي القمر. وتساءل ميتروفانوف: «من أين أتت الحياة إلى المنظومة الشمسية؟». وقال: «إذا نقلت الحياة إليها فإن مذنبات هي التي فعلت ذلك. وفي هذه الحال يمكن الكشف عن رد على هذا السؤال في مناطق قطبي القمر». وأضاف ميتروفانوف في مؤتمر عقد يوم 14 تشرين الأول، في موضوع الدراسات الخاصة بالمنظومة الشمسية في أكاديمية العلوم الروسية بموسكو، إن مذنبات كانت تصطدم بالقمر على مدى عمره الطويل مخلفة مركبات كيميائية مختلفة لا يمكن أن تحفظ إلا في منطقة قطب القمر، أي في ثلاجات طبيعية قريبة من الأرض. وقال: «سنتمكن بواسطة أخذ عينات من تربة مناطق قطبي القمر من دراسة القمر فقط والمذنبات التي اصطدمت به». وأعاد ميتروفانوف إلى الأذهان أن تطبيق مشروع «لونا – 27» «القمر–27» الذي يقضي بصورة خاصة بهبوط مسبار في منطقة قطب القمر في عام 2019 سيتيح الحصول على رد على هذا السؤال. وقال ميتروفانوف: «نتعاون الآن مع وكالة «ناسا» بغية إطلاق دراسة وتمكننا من إنشاء قواعد على القمر في المستقبل». وأضاف أن المناطق التي تجري دراستها حاليا تختلف جذريا عن مناطق القمر التي كانت تهبط عليها محطات «لونا» الروسية و«أبولو» الأمريكية.

■ وكالات

أوركسترا المحرومين؟

أغلق عيني لأصغي جيداً، لا ضيقاً مما أرى، بل رغبةً في رؤية الشكل الحقيقي لما يصنعه العازفون بآلاتهم الموسيقية، ولا أستطيع منع نفسي من الذهاب مع مخيلتي إلى قصور الباروك، وحدائق أرستقراطية أوروبية تفيض بالترف والجمال، وكل ما يمكن أن يخطر على البال في الحياة من مباهج. أعيد مقطع «اليوتيوب» مرةً أخرى، لأصطدم ثانيةً بالمفارقة بين ما أسمع، وما أرى، كيف لآلات الكمان هذه، المصنوعة من مستوعبات التنك الفارغة وأنواع أخرى من القمامة، أن تصدر هذا الصوت الملائكي؟

■ جورج دحدوح

قرية «كاتيوورا»، في باراغواي، هي عبارةٌ عن بضعة بيوت من الصفيح، يعتاش أهلها على إعادة تدوير النفايات التي تصب بالقرب منهم، وتعد هذه القرية أحد أكبر تجمع للنفايات في باراغواي، والتي يملكون منها الكثير، فمجتمعاتنا الاستهلاكية تنتج يومياً كميات هائلة من النفايات، يصعب علينا تخيل حجمها، أو ربما لا نرغب بذلك. وفي قرية «كاتيوورا» هذه ، لا يساوي ثمن المنزل فيها ثمن آلة الكمان، هكذا يبتدئ «فافيو تشافيز موران» مؤسس «أوركسترا إعادة التدوير» كلامه، مكملاً بأن المشروع كله بدأ كاستجابة لفكرة أطلقها المايسترو «لويس زاران» أحد أبرز قادة الأوركسترا في باراغواي ومؤسس مشروع أوركسترا «أصوات الأرض». يعبر المايسترو «زاران» عن رغبته في تعليم الموسيقا للأطفال في الضواحي، ويؤكد ذلك بقوله: «لقد أدركت على الدوام قدرة الموسيقا على تحقيق التحول الاجتماعي». ويكمل حديثه في مناسبة أخرى: «أريد لهذا المشروع أن يكون مجانياً، فليأتنا أكثر الأطفال فقراً».

«أصوات الأرض»

ترجم «زاران» وأعضاء فرقته رغبته وكلامه هذا بإجراء جولة حول باراغواي استمرت لمدة عام، قاموا خلالها بلقاء ما يسمى المجتمعات المحلية المختلفة، بالإضافة إلى معلمين ورجال دين وفلاحين في طول البلاد وعرضها، حتى قادتهم خطاهم إلى قرية «كاتيوورا» بناءً على اقتراح «فافيو موران»، وهو أحد أعضاء أوركسترا «أصوات الأرض» ومؤسس أوركسترا «إعادة التدوير» لاحقاً. يقول موران: «وجدنا أن عدد الأطفال المسجلين في تلك القرية يفوق عدد الآلات الموسيقية المتوفرة». وتعقب فتاة صغيرة تعزف على كمان معاد تدويره، على كلام موران بقولها: «كان عددنا خمسون، بينما كان لدينا خمس آلات كمان».

وفي محاولة من «فافيو موران» للبحث عن حل لهذه المشكلة، قدم اقتراحاً لتصنيع آلة كمان من المواد المتوفرة في البيئة المحيطة، وتعرّف من خلال ذلك على «كولا»، أحد سكان القرية المعدمين الذي يعتاش وعائلته في كفاح يومي لتأمين قوتهم، من تدوير ما يتيسر لهم من النفايات وبيعها، يقول موران: «ما صدمني بدايةً هو أن هذا الرجل لم يفكر في تحقيق أي مكسب مالي..!».

النفايات والموسيقا

قام «كولا» هذا وهو الذي لم يسمع يوماً بموزارت، بتصنيع أول كمان مستعملاً عبوة فارغة من التنك، وشوكة طعام ليثبت بها الأوتار، وبعض القطع الأخرى مما توفر لديه من النفايات. وكانت النتيجة مذهلة. يقول زران معلقاً على هذا الكمان البدائي: «لقد ضحكنا كالمجانين عندما رأيناه، لقد بدا الأمر لنا كأنه نكتة، لكن عندما جربه البروفيسور موران بدا لنا الأمر قابلاً للتحقيق، ويمكن لطفل أن يبدأ دروسه الأولى باستخدام هذه الآلة بكرامة».

يعيد أكثر أطفال ومراهقي باراغواي فقراً تعريف معنى الغنى والحرمان، يعيدون تدوير أقبح مفرزات المجتمعات الاستهلاكية ليصيغوا منها جمالاً لا يقدر بثمن

تلك كانت البداية، اليوم تطوف أوركسترا إعادة التدوير على دور الموسيقا حول العالم، في أمريكا الشمالية وأوروبا وغيرها، لتؤدي مقطوعات موسيقية عالمية، يعزفها أطفال ومراهقون من مقلب قمامة باراغواي، يعزفون على آلات وترية من صفيح وأخشاب صناديق شحن وعلى آلات فلوت وساكسافون مصنوعة من أنابيب صحية وأزرار وقطع نقدية عديمة القيمة، تحت شعار «يرسل لنا العالم النفايات، ونعيدها للعالم موسيقا».

من هم المحرومون؟

يعيد أكثر أطفال ومراهقي باراغواي فقراً تعريف معنى الغنى والحرمان، يعيدون تدوير أقبح مفرزات المجتمعات الاستهلاكية ليصيغوا منها جمالاً لا يقدر بثمن. يجسد مشهد الأطفال الرائعين هؤلاء، مقولة أوسكار وايد :«هذه الأيام يعرف الناس سعر كل شيء، ولا يعرفون قيمة شيء»، مع فارق أن هؤلاء الأطفال أثبتوا بموسيقاهم وأدواتهم البسيطة عكس ذلك.

ليس هؤلاء بمحرومين ومعدمين، لأن لا شيء يولد من العدم، كل ما في الأمر، أنهم وجدوا طريقهم ليظهروا لنا القيمة الحقيقية للجمال الكامن فيهم، بعيداً عن الأسعار والبورصات والمضاربات المالية التي تصب قذارتها ومجاريها في أزقتهم ومساكنهم، نجح هؤلاء الأطفال في أن يخرجوا نظيفين كالثلج من مجمع القمامة. ليطرحوا علينا سؤالاً أترك لكم الإجابة عليه: «من هم المحرومون؟»..

البحث عن «الحقيقة»

في الوقائع السورية.. هناك دائماً الجديد .. تقدم هنا وتعثر هناك يتسابق الجميع في الحديث عنه والتحليل الدائم لأسبابه ونتائجه في «سيرك» إعلامي يحاول عبثاً أن يلبي «رغبات» الجمهور وأهواءه، تارة بالانحياز التام لأحد الأطراف وتارة عن طريق «حيادية» زائفة تميع المواقف ولا تفضي إلى أي مفيد، لينتهي المشاهد العادي إلى التسمر مرغماً يبحث عبثاً عن الحقيقة الصافية..!

■ يسار صالح

يعتمد الإعلام الناجح، خاصة في عصر الفضائيات والإنترنت والاتصالات الفورية، على المتابعة السريعة لآخر خبر في أقصى الكرة الأرضية. وهو ما قد يوحي لمستهلك وسائل الإعلام الغربية تلك بأنه يحيط بآخر التطورات، أو أنه يستطيع الإحاطة بها لو تابعها بدأب. وتزوغ هنا حقيقة تحيز وسائل الإعلام، بين إبرازها لهذا الخبر، وإغفالها لذاك، وتناولها المجتزأ عمداً لحدث جلل، أو تغطيتها التفصيلية المملة على مدى أسابيع لحدث سخيف بغية لفت الأنظار عما هو أهم وأشمل.

قد لا تبدو هذه الحقائق غريبة الآن عنا نحن السوريين، فقد نال معظمنا حصته من التبعات السلبية للإعلام المشوه الموجه، بعد أن ترك أثاره على مفاصل الاقتتال الداخلي في البلاد ولم يعد من الممكن تجاهل سطوته على البعض. وتكشفت مع مرور الأيام ارتباطات تلك المؤسسات الإعلامية بأجندات خارجية مهمتها تعزيز الشقاقات وإثارة الفتن.

لكن من المثير للاهتمام متابعة الحمى الإعلامية المرتكزة في العواصم الكبرى وحول هذه المواضيع بالذات، وبالأخص في الولايات المتحدة الأمريكية التي تعاني اليوم من أزمات متوالية تعصف بها من كل جانب ومن أكثر من اتجاه، أزمات تعكس بالإضافة إلى تراجع النظام الرأسمالي، نتائج الخيارات الخاطئة التي اتخذتها الإدارات المتتابعة والتي ذهبت بتلك البلاد إلى منحدر زلق يتجه يوماً بعد يوم إلى درك عميق لا مخرج منه، تلك البلاد المنهمكة في حرب مشتعلة في مواجهة الأصوات المنادية بتغيير عميق في سياساتها الاقتصادية- الاجتماعية، وبإعادة النظر في عقليتها الإمبريالية التي ما تزال تورث معضلات جديدة تزامنت مع الأزمة السورية-العالمية والتغير المترقب في ميزان القوى الدولي، تلك المواجهة التي يشكل السلاح الإعلامي فيها رأس الحربة.

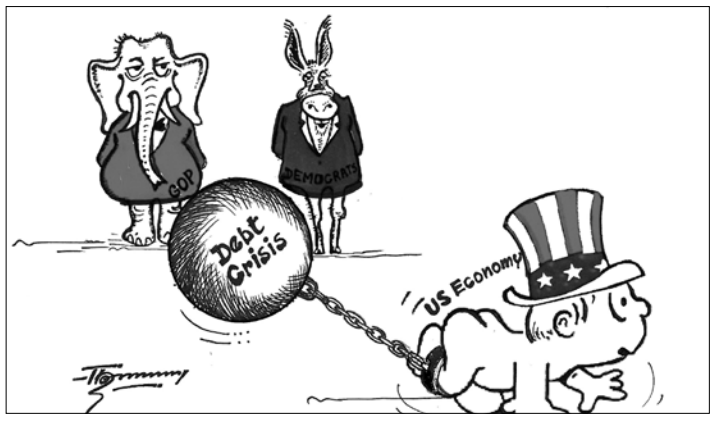

صراع الديكة..

يتابع الأمريكيون اليوم السجال الدائر منذ فترة حول قانون الرعاية الصحية الجديد قيد الإقرار والمعروف باسم «Obama Care»، وهنا يمكن للمشاهد البسيط ملاحظة الاحتدام اليومي على شاشات التلفزة الأمريكية باختلاف مشاربها، لكن المثير للاهتمام هو توقيت طرح هذا المشروع، فقد تم الإعلان عنه بعد خيبة الأمل الأمريكية سياسياً في الموضوع السوري، وسعير فضائيات التيارات الناشطة حزبياً خارج الإدارة الأمريكية الحالية على الرئيس أوباما شخصياً و «النواح» و «القدح والذم» المبتذل الموجه إليه وكل أركان إدارته.. فكان ظهور المشروع مناسباً لإزاحة النظر عن هذه الحالة المزرية، وإبقاء حالة التوتر الإعلامي لدى المشاهد الأمريكي قائمة لكن حول موضوع مخالف تماماً.. الموضوع الذي يمس جيوب الكثير من أعضاء الكونغرس الأمريكي كونهم المستفيد الأكبر من ثغرات مشروع الرعاية الصحية الحالي..!!

قد يبدو المشروع المطروح تصحيحاً لواقع الرعاية الصحية الناهب لجيوب الأمريكيين والضارب بعرض الحائط لاحتياجاتهم الصحية الحقيقية، لكن هذا كله لا يهم.. المهم الآن خلط الأوراق الأمريكية في الداخل عن طريق زوبعة إعلامية جديدة تشد أنظار المتابع الأمريكي نحو مواضيع أقل أهمية.. ولا مانع من بث «صراع ديكة» يومي على تلك الشاشات لا يختلف كثيراً عما تقوم به بعض الفضائيات العربية..

فقد قام سيناتور أمريكي مثلاً بإلقاء خطاب استغرق 21 ساعة متواصلة أمام الكونغرس، وصف فيه المشروع الجديد بالمشروع «النازي!!» ولمح إلى وجه الشبه بين أوباما وهتلر..! وليبدأ بعدها إعصار إعلامي متعمد يستبعد الأمريكيين عبر الشاشات، ويخرجهم من الساحات إلى غرف المعيشة في المنازل.

لرأس المال دور كبير في توجيه الحياة السياسية، من خلال تأثيره على العلاقات العامة والدعاية في السياسة. وتصبح الحياة السياسية في هكذا واقع عملية صورية تسوقها أهواء المتنفذين بعيداً عن المصلحة الحقيقية للشعوب، ويسمح بإنتاج رأي عام موال للإمبريالية، والنخبة الحاكمة وتوجهاتها، من وسائل إعلام عامة وخاصة تعمل يومياً على تشويه الحقائق واجتزاء الصور غير آبهة بالمسكين الذي ما زال يضغط بحماسة على أزرار جهاز التحكم.

المرآة

في حالات الضجر، ومنذ حداثة سنّي، كنت أستخدم طريقة تخلّصني نسبياً من تلك الحالات، حيث أقف أمام المرآة خلسةً عن أهلي وأقوم بتنفيذ مجموعة من الحركات، سواء بكامل جسدي أو بأجزاءٍ منه وخاصةً وجهي. كأن أفتح فمي على مصراعيه غامزاً بإحدى عينيّ محركاً أنفي أو أذني بواسطة شدّ وإرخاء العضلات الخاصة بهما. أو أصعّر خدّي رافعاً أحد الحاجبين ومسدلاً الآخر بالتناوب.

■ ضيا اسكندر

أرقص كالبلهاء والمعتوهينَ، أقلّد غريبي الأطوار، أتظاهر بالغضب والعبوس، وأنتقل بسرعة البرق إلى الابتسام والضحك. أحرّك لساني بطريقة أفعوانية بكل الاتجاهات وأهزّه كذيل كلب سعيد. أكشّر بكل الوضعيات التي ابتدعها الجنس البشري، وأنا في غاية المتعة كوني أمارس حريتي دون أن أؤذي أحداً، متوخياً ألا يراني بني آدم. لما لهذه الحركات من آثار مخجلة في حال ضبطها، كونها غير منطقية وتتخطى المألوف. وكانت شقيقتي الكبرى تضبطني أحياناً متلبساً بهذه الحركات المجنونة، فتبتسم محذّرةً حسب اعتقاداتها الخرافية، بأن استمرار وقوفي أمام المرآة سيفقدني عقلي كما حصل لكثيرين غيري. ولم أكن أقتنع بكل هذه التحذيرات مردداً أمامها لازمتي: «أنا حرّ، ولا أؤذي أحداً». وأعاود الكرّة كلما سنحت لي الظروف ذلك.

وكبرتُ وتزوجتُ ورزقتُ بأولاد.. وما زلت أمارس هذه الهواية بالرغم من تملّح ما بقي من شعر على جوانب الرأس، لتستلم زوجتي مهمة تحذيري من مغبّة القيام بهذه الحركات فتوبّخني بعبارات مثل: «يبدو أنك لن تكبر أبداً.. الله يثبّت عليك العقل على الأقلّ.. تربّث بجنونك إلى أن تتزوج ابنتك يا رجل.. حتى لا يقول الناس بأنها قد ترث منك هذه السوسة!». مؤخراً تم تركيب مصعد في البناية التي أقطنها. ولما كان بيتي في الطابق الأخير، فإن فترة مكوثي في كابين المصعد ما بين الدخول إليه والخروج منه يستغرق حوالي الدقيقتين. وهذه المدة الزمنية كافية للقيام بممارسة «جنوني» عندما أكون وحيداً، ولا سيما أن مرآة المصعد كبيرة تحتل جداراً كاملاً وتلبّي رغبتي بالقيام بتلك الحركات الممتعة.

وتتالت الأيام والأسابيع واستبدّت بي عادة القيام بالحركات تلك وتعوّدتُ عليها وتآلفت معها. أمارس هوايتي يومياً بحركات جديدة مبتكرة لا يمكن أن تخطر على بال. وأقلعت تدريجياً عن الوقوف أمام مرآة البيت، وتخلّصتُ من تعليقات زوجتي ومن ابتسامات ابنتي التي كانت تضع كفها على فمها وتهرع إلى أمها لتخبرها بما ضبطته، ويتبادلان معاً التعليقات الساخرة بشأني.

أعجبتني الحالة وصرت من مدمني ركوب المصعد، أتذرّع بأسباب شتى؛ كحاجتنا إلى شراء بعض الأغراضٍ من الدكان، ضرورة استقبال الضيوف عند باب المصعد السفلي، النزول مع الضيوف بعد انتهاء الزيارة لتلافي الحرج في حال تعطّل المصعد بهم..

إلا أن استغراقي بالقيام بتلك الحركات وتنوعها والإضافات اليومية التي ابتدعها، جعلني أنسى نفسي أحياناً عندما يقف المصعد، سواء بحالة الصعود أو الهبوط، حيث يفتح الباب تلقائياً وأنا مستغرقٌ بتنفيذ تلك الحركات.. فأحمد ربّي بأنه لم يرني أحدٌ.

أصلح هندامي وأتهيّأ للخروج من المصعد وأنا بسعادة لص حصل على مراده دون أن يلفت إليه انتباه أحد. أدخل إلى البيت منشرح الصدر هنيئاً مبتسماً، أو أتوجّه إلى الشارع وأنا بحالة من التفاؤل والغبطة والاعتزاز وكأنني أحرزت نصراً عظيماً. إذ ليس أجمل من أن تمارس حريتك دون أن ينالك عقابٌ أو تتسبّب بأذيّة أحد.

ويجيء موعد الذهاب إلى حلاق الحارة، صحيح أنني لا أزوره إلا مرة كل ثلاثة أشهر بسبب العدد المحدود من الشعر على رأسي.. ولكن لا مناص من الزيارة لتشذيب وتهذيب تلك الشعرات.

وفي زيارتي الأخيرة له، وما إن رأيت نفسي في المرآة لدى جلوسي على الكرسي، حتى نسيتُ حالي تماماً وبدأت القيام بتلك الحركات بشكل عفوي. تطلّع الحلاق صوبي محدقاً وقد اعترتْه مشاعر الدهشة والاستغراب والخوف معاً، وسألني بصوت راعش بعد أن حوقل: «أستاذ! كيفك؟» لم أنتبه لسؤاله وتابعت نبش مخزوني من تلك الحركات.

فرش على كامل جسمي الغطاء الخاص بالحلاقة وهو بمنتهى الذهول وعدم التصديق، وأحاط رقبتي بمنشفة وبدأ يرشّ بعض الماء البارد على الشعرات القليلة إيذاناً بقصّها. أيقظني رذاذ الماء وانتبهتُ إلى حالتي وحاولتُ سريعاً العودة إلى طبيعتي الرزينة الوقورة..

خاطبني الحلاق بحرج وهو العليم بتاريخي السياسي:

«أستاذ! هل زرت مؤخراً أحد الفروع الأمنية؟».

أجبته بكبرياء وزهو على الفور:

«لا.. منذ سنة لم يستدعني أيٌّ منها.. ثم لمَ هذا السؤال؟»

أجاب متلعثماً وبصوت مهموم: «لا.. ولا شي.. فقط مجرد سؤال..»

وبيد مرتجفة طفق بعمله يدمدم بمواء: «يا ربّ سترك.. الله يثبّت علينا العقل والدين ويبعدنا عن أولاد الحرام..»

سقوط الوهم ..

■ ليلى محمود

تصبح الفنون في ظل الأزمات والحروب، أموراً ثانوية عند البعض ولكنها يمكن أن تكون من أهم أشكال التعبير والتصوير والتوثيق لهذه المراحل المفصلية في التاريخ لكل شعوب العالم. لذلك يتوقع دائماً من العاملين في هذا المجال من مؤلفين موسيقيين وسينمائيين ورسامين.. الخ، أن يكرسوا جهوداً كبيرة لإسقاط الضوء على الواقع، والقيام بهذه المهمة التاريخية الدقيقة.

كشفت الأزمة العميقة التي نعيشها غياب مشروع ثقافي وطني يكون على مستوى المرحلة ومتغيراتها، مع ما تعانيه سورية أساساً من ضياع الهوية الثقافية سابقاً نتيجة النماذج الليبرالية المستحدثة، والتي كان نتاجها ما يعاني منه المجتمع الثقافي «النخبة» حالياً حالة من الاغتراب الكبير مع الواقع نتيجة الأحداث الدامية.

ربما يتحكم بهذا الاغتراب عدم تقبل هذا الواقع والخوف من مواجهته، مما أدى بالعديد من الموهوبين الشباب للبحث عن مخرج، فكان أحدها اعتماد أحد أشكال التخدير، سواء كان بالمخدرات، أو ما درج بمسمى «الحشيش» أو حتى «الكحول»، التي تصب كلها في النهاية في خانة المهدئات التي توقف عمل العقل بشكل جزئي أو كلي.

واليوم تتفشى هذه الظاهرة بشكل كبير بين الأوساط الشبابية التي تميل للإبداع فيعتمدونها شرطاً له، ويقومون بخلق طقوس للهروب من الواقع، من خلال فيض الأحاسيس، وخلق إبداع يحكمه فرط مشاعر ناتج عن تخدير كامل للعقل، ومهما كان نتاج العمل في حالة التخدير هذه نتاجاً ضعيفاً وغير مبدع في أغلب الأحيان فالاعتقاد السائد عند أصحابه أنه إنتاج خارق.

ويمكن هنا أن نذكر عدة نماذج تاريخية مثلت هذا الاتجاه في الجانب الموسيقي على الأقل، حيث يذكر أن المؤلف الموسيقي العالمي «شومان» قد أصيب بمرض، اضطر من خلاله أن يدخل إلى مشفى الأمراض العقلية، وكان هناك يعيش على المهدئات، وقد ألّف شومان الكثير من الأعمال في تلك المرحلة وأطلق عليها تسميات «أجمل ألحان الملائكة» ظاناً أنه يبدع أجمل وأفضل موسيقا في العالم حسب تعبيره، ولكن ما تم استنتاجه ثم تقييمه لاحقاً أنها كانت أضعف أعماله وأقلها إبداعاً؟

وكذلك كان حال المؤلف التشيكي العظيم «سميتانا» في نهاية «أوبرا فيولا»، حيث كان تحت تأثير العلاج بالمهدئات خلال مرضه والملفت أنه كان يعتقد أيضاً أنها أفضل نهاية قد تكتب لأوبرا..!

الإبداع محكوم بعمل العقل، ولا يوجد إحساس ولا عاطفة إلا وخلفها عقل يعمل، غني بالذكريات والذخيرة الفكرية التي يحتاجها الإبداع. والعقل وحده هو الذي يتحكم بعملية الإبداع والإحساس هذه. وبه فقط يمكن أن نبني تراكماً يرسم ويحدد أشكالاً جديدة للإنتاج الفكري والفني الأفضل. نعيش اليوم في ظل مرحلة مخاض وانتقال سياسي سيفرض تحولات جديدة في المجتمع السوري، مرحلة تحتاج إلى بناء ثقافي وطني متجدد، بعيداً عن التشوهات التي شهدناها سابقاً، ومن تمثّل أشكال ثقافية تعمق غربة المبدعين في واقعهم وتبعد هذه النخبة عن العامة، لذلك سيكون لانتشار ظاهرة المهدئات –والتي قد تكون إحدى نتائج الأزمة اللاحقة والحالية– دور سلبي في البعد عن العمل الجاد وتنفيذ المشروع المنتظر لبناء الهيكل الثقافي المتجدد للبلاد الذي تنتظره الأجيال القادمة، وهذا واجب وطني لكل مثقف سوري ومسؤولية تاريخية تحتاج لعقول متوازنة ومتكاملة مصقولة بكل أشكال العلم والثقافة وخارجة عن المقولة المألوفة إن أساس الإبداع هو الإحساس المجرد والذي لا يمكن الوصول لذروته إلا عن طريق التخدير وفقدان العقل.

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الاسم	الهاتف	المحافظة	الاسم	الهاتف	المحافظة	الاسم	الهاتف	المحافظة	الاسم	الهاتف
درعا	خالد الشرع	0932848985	دمشق وريفها	علاء عرفات	0944636640	طرطوس	رئيف بدور	0933586928	الحسكة	حمدالله ابراهيم	0999212404
السويداء	مهند دليقان	0991586731	حمص	محمد زهري زهرة	0933145891	حماة	أنور أبوحامضة	0933763888	حلب	جمال عبدو	0933796639
			اللاذقية	صلاح طراف	0988386581	دير الزور	زهير المشعان	0932801133	الرقة	محمد فياض	0945817112

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الجمعة 2013/10/18» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18

قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/12/3

غيب الموت يوم الجمعة 2013/10/11، عملاقاً من عمالقة الطرب في لبنان والعالم العربي، عن 92 عاماً إثر وعكة صحية.. الفنان الذي «يحكي غنا».. ويخترق صوته الشعور.. لديه صوت يمنح الكلمات بعداً آخر .. ويغطي مساحات واسعة..

رحيل لا يعني الغياب

ربما أعطى الوضع السياسي الخاص للبنان أهمية مميزة لفنه وفنانيه، فكانت مدارس الفن في لبنان أحد عوامل الوحدة الوطنية فيه على عكس الاتجاهات السياسية فيه.

■ إيمان الذياب

من يسمع أغنية وطنية من «الراحل الحاضر» وديع الصافي لا يمكنه إلا أن يحب بلده .. عندما يصدح ذاك الصوت «بلدي..» أو ينادي في أغنية «يابني بلادك قلبك عطيها..»، يحتوي بمساحته المشاعر ويملأ الروح كما يملأ حضوره المسرح.. غنى عن البلاد.. وللبلاد.. رغم أنه لم يحظَ بالاهتمام الرسمي في بلده إلا متأخّراً. ربما أعطى الوضع السياسي الخاص للبنان أهمية مميزة لفنه وفنانيه، فكانت مدارس الفن في لبنان أحد عوامل الوحدة الوطنية فيه على عكس الاتجاهات السياسية فيه. وهكذا فقد غنى وديع الصافي كل الأنواع.. وتجاوز لبنان إلى العالمية فكان أن لبنان لم يخسر وحده وديع الصافي بل خسره محبو الفن العربي «الأصيل» جميعاً، مع الإشارة إلى أن لوديع الصافي دوراً في ترسيخ قواعد الغناء اللبناني وفنه، ونشر الأغنية اللبنانية في الكثير من البلدان العربية والعالمية. وأصبح مدرسة في الغناء والتلحين.

ولد «أبو فادي» في 1 تشرين الثاني عام 1921 في قرية «نيحا»، قضاء الشوف، وجاء إلى بيروت عندما كان في سن العاشرة. عاش طفولة متواضعة يغلب عليها طابع الفقر والحرمان. وكانت انطلاقته الفنية سنة 1938 حين فاز بالمرتبة الأولى لحناً وغناء وعزفاً من بين أربعين متبارياً في مباراة للإذاعة اللبنانية أيام الانتداب الفرنسي في أغنية «يا مرسل النغم الحنون» للشاعر الأب نعمة الله حبيقة. وقامت لجنة التحكيم في حينه باختيار اسم «وديع الصافي» كاسم فني له نظراً لصفاء صوته. وكانت إذاعة الشرق الأدنى المحلية اللبنانية بمثابة معهد موسيقي تتلمذ فيه. وشأنه شأن الكثيرين من مطربي عصره في لبنان فقد بدأت مسيرته الفنية عملياً عبر إذاعة دمشق ليشق طريقاً للأغنية اللبنانية التي كانت ترتسم ملامحها مع بعض المحاولات الخجولة قبل الصافي عن طريق إبراز هويتها وتركيزها على مواضيع لبنانية وحياتية ومعيشية. في أواخر الخمسينيات بدأ العمل المشترك بين العديد من الموسيقيين من أجل نهضة الأغنية اللبنانية انطلاقاً من أصولها الفولكلورية من خلال مهرجانات «بعلبك» التي جمعت وديع الصافي وفيلمون وهبي والأخوين رحباني وزكي ناصيف وغيرهم، فشارك في مسرحيات «العرس في القرية» و«موسم العز» وشكل ثنائياً غنائياً ناجحاً مع المطربة صباح في العديد من الأغاني والإسكتشات. هذا بالإضافة إلى مشاركته بأكثر من فيلم سينمائي. وكان الصافي وفياً لتجربته مع الرحابنة وعبر عن فخره بها، وخاصة مع السيدة فيروز، قائلاً: «لقد عملنا معا وقدمنا الروائع سواء في المهرجانات أو الثنائيات الغنائية وكانت المنافسة بيننا على أشدها لكنها منافسة شريفة وتهدف إلى تقديم الأفضل.

عرف عن وديع الصافي تواضعه، على الرغم من المديح الكبير الذي قوبل به من فنانين قدموا ألحانهم له مثل: محمد عبد الوهاب وفريد الأطرش الذي لحن له أغنية «على الله تعود» وفيلمون وهبي وزكي ناصيف الذي وصفه بـ«العملاق».

ورغم موهبة الصافي في التلحين إلا أنه كان يحرص على ألحان الآخرين إذا وجد الأغاني المناسبة، وهو يقول في ذلك: على المطرب الملحن ألا يكون أنانياً.

مع بداية الحرب اللبنانية غادر وديع لبنان إلى مصر سنة 1976 ومن ثم إلى بريطانيا ليستقر سنة 1978 في باريس. وكان يحمل ثلاث جنسيات، المصرية والفرنسية والبرازيلية، إلى جانب جنسيته اللبنانية التي كان يفتخر بها ويردد أن الأيام علمته بأن «ما أعز من الولد إلا البلد».

غنى وديع الصافي أكثر من خمسة آلاف أغنية وقصيدة، لحن هو معظمها، وأحيا التراث المشرقي العربي، وجدّده، في الوقت الذي يمتد فيه الغناء الشعبي اللبناني، بشتّى أنماطه وقوالبه «من الميجانا وأبو الزلف، إلى المعنّى والعتابا، مروراً بالشروقي والقرّادي»، ويتفرع إلى كل البلدان المجاورة من فلسطين إلى سورية والأردن وحتى العراق.

اليوم ومع رحيل الصافي قد لا يستطيع الموت هزيمة من يقدم للناس بإخلاص.. ولكنه يغيبهم عن الآخرين فحسب لأنهم يهزمون الموت بحضورهم المستمر.

eman@kassioun.org

جبل الجليد

■ نور أبو فرّاج

أستيقظ كل يوم وأنا أشعر بأنني بتّ أقل إنسانية، وبالرغم من أنني لا أعلم حقاً كيف يقاس «مقدار الإنسانية» في الذات البشرية إلا أنني أدرك أن جزءاً من روحي يتفتت يوماً بعد يوم. أتساءل أين ذهبت كل تلك الحساسية التي تجعلني أغمض عينيّ أمام مشهد مخيف في فيلم الرعب، وحينما كانت كلمات أغنية حزينةً كفيلة بتركي ساهمةً عدة أيام، وعندما كنت أستطيع بسهولة تقمص مشاعر الآخرين والتخمين بأن صديقاً يشعر بالضيق أو الحزن بمجرد مراقبة ملامح الوجه؟

كيف أستطيع اليوم إكمال كنس غرفة جلوسي من الغبار، في الوقت الذي أعلم فيه بأن أحياء وبيوتاً تدمّر على بعد عدة كيلومترات فقط؟! كيف أستطيع تبرير تحديقي في جانب الطريق بحثاً عن جثة منسية هناك، كي أكمل جدول مشاهداتي لملامحِ الحربِ، وأضع إشارة «صح» إلى جانب خانة «مشاهدة جثة» بعدما ملأت خانات «سماع دوي القصف» و«النجاة من عبوة ناسفة». كما لو أن البشر يولدون هكذا، إما أحياءً بخدود متوردة وأجساد دافئة، أو جثثاً باردةً شاحبة توزَّع كقطعة ديكور على ناصية الطريق كي تساعد عابرةً مثلي في إكمال أرشيفها من مغامرات الحرب!

أنظر إلى صورة طفلٍ يشرف على الموت جوعاً في مخيم اليرموك، يجلس كهيكل عظمي صغير على كرسي بلاستيكي، وتعيد إلىّ الذهن آلاف الصور لأطفال الصومال ببطونهم المنتفخة؟ لماذا يبدو المخيّم بعيداً بُعد تلك الصحراء بحيث يمكن تناسيه؟ ولماذا يحاول ذهني الالتفاف على الواقع وتكذيب الصورة «المزورّة» «الملفقة» الأكثر قسوة من أن تكون حقيقية؟ ولماذا بعد ذلك أستطيع إكمال وجبات طعامي متناسية العيون الجاحظة؟ وكيف وصلت إلى هنا؟ أنا التي لم أتخيل يوماً بأنني سأصبح جبلاً جليدياً متحركاً؟!

متلمسةً أطراف أصابعي، أتأكد بأنني بت أفقد حاسة اللمس، لا أرى سوى أطياف تتحرك سريعاً دون أن أستطيع تحديد الملامحَ، لا شيء يستثيريني أو يحفزني أو يستطيع دفعي إلى البكاء، أحاول جاهدة الصراخ بصوت يخرج مكتوماً «أنا مخدّرة، أشعر بالخواء» فيأتي الرد على شكل ابتسامات شاحبة أو رؤوس تومئ لي مثنية على «موضوعيتي» و«اعترافاتي» دون أن تدرك أنني أبعث لها بنداء استغاثة.

أحتاج شيئاً يخدش الجبل الجليدي ويترك أثلاماً وخطوطاً محفورة على السطح الأملس، أتوق لسخونة تستطيع إذابة الهيكل الشفاف، وإخراجي من داخلهِ برداناً متألمة ولكن على قيد الحياة.

بالزاوية!

طوني حصني
tony@kassioun.org

هذا المطر من ذاك الغيم.. تسلسل منطقي!

هل يبقى الوعي أسيراً للّحظة المأزومة؟ وكيف يمكن أن نخرج من الأزمة المدمرة بدون مخطط واضح ينطلق من اللحظة الراهنة إلى الأمام؟ ولماذا نرى «البعض» اليوم، يرغون ويزبدون أو «بينطوا وما بيحطوا» كلما جرى الحديث عن اقتراب الحل السياسي وعن «المؤتمر الدولي» المرتقب؟

تناولت بعض وسائل الإعلام مؤخراً فكرة مؤتمر «جنيف» بكثير من الهجوم والتشكيك بدوره، أو حتى بعقده أصلاً، ووصل البعض إلى تبني وجهات نظر مغالية ومباشرة في الهجوم على المؤتمر الدولي لهذا الطرف «المتشدد» أو ذاك! ولعل ما يلفت النظر هو ابتعاد هذه الأطراف «ومعها وسائلها الإعلامية» عن نقاش مبادئ وطروحات المؤتمر العتيد، فما هو سر هذا التناغم بالمواقف الرافضة؟ وأين هي «القطبة المخفية» فيما يفترض أن يكون واضحاً؟

المنطق في مواجهة أية مشكلة مركبة، هو وضع مخطط تفصيلي ومركب أيضاً لحلها، ولكن طريقة الحل أو خريطته كما يقال ترتبط ارتباطاً مباشراً بأهداف وغايات هذا الحل، خاصة عندما تكون هناك أكثر من طريقة لحل المسألة – المشكلة!

والواضح اليوم أن خيارات وطرق الحل في الأزمة السورية قد ضاقت كثيراً، بفعل تغير موازين القوى عالمياً، وبفعل الاستعصاء الداخلي. وهو ما نشهده منذ فترة في تهافت مقولتي «الحسم العسكري» أو «الإسقاط» على حد سواء، ولذلك فمخطط حل المسألة السورية مع الحفاظ على وحدة أرضها وشعبها، بات اليوم أقرب وأوفر حظاً، وهو يقتضي بالضرورة منع التدخل الخارجي بكل أشكاله، ما يمهد إلى إيقاف العنف والصراع الدامي، والانتقال بالوقت ذاته إلى الحل السياسي!

ومهما بدا هذا التسلسل كمطلب مكرراً، لكنه في كل الأحوال جوهر «جنيف» وهو يحل «اللغز» في اتفاق المتشددين على رفضه، ومحاولة تضليل الجماهير وجرها أيضا إلى الرفض ذاته ، يقول المثل البدوي القديم: «هذا المطر من ذاك الغيم!» والجماعة على ما يبدو خائفين من غيوم الحل الممطرة!!.